خماسي عقيل لتحليل القيم

(قراءة جديدة في تحليل العلائق الاجتماعية والإنسانية)

تأليف

أ د. عقيل حسين عقيل

2021م طرابلس ليبيا

الإهداء

إلى من سُجن في سبيل الوطن إثنى عشرة شهرا أيام الاحتلال الإيطالي لبلدي العزيز ليبيا، قُبِضَ عليه كرها في الحدود الليبية التونسية، نُقِلَ كرها إلى سجون إيطاليا الفاشية في مدينة طرابلس المحتلة، صُدِرتْ ممتلكاته، ضُرِبَ بالسياط وحُفظ بعناية الله، عكف على حفظ القرآن الكريم، أُطلِقَ سراحه، امتلك بندقية من جديد، تحررت بلدي من المستعمرين، أصبح شيخا لقبيلة الجلاغمة، إنه والدي رحمه الله، إلى روحه الطاهرة، وإلى والدتي الغالية التي حملتني وهنا على وهن، تألمت لألمي وفرحت بفرحتي، نأمل أن ننال رضاء الله ورضاهما. إليهما وإلى وطني العزيز أهدي مجهودي العلمي الجديد

التقدير

الشكر والتقدير للذين كان لهم الفضل في إظهار هذا المجهود العلمي إلى حيز الوجود، أخص منهم الأخ العزيز الدكتور عبد اللطيف الطبال المتخصص في علم الإحصاء بكلية العلوم الذي تحمّل أعباء اختيارات الأساليب الإحصائية المناسبة وكيفية تطبيقاتها كاملة، لقد وقف معي جنبا إلى جنب لمدة إثنى عشرة شهرا تقريبا، احييه أستاذا باحثا جادا متميزا. كما أخص بالتحية والشكر الأخ الأستاذ المهندس عياد كشلاف المتخصص في برمجة الحاسوب بمركز البحوث الصناعية الذي تحمّل أعباء البرمجة وتقنيات الحاسوب في إظهار طرق وأساليب الاستخدام العلمي للمشروع الجديد، الذي وقف معي لمدة تزيد عن إثنى عشرة شهرا، باحثا ذو مهارات علمية عالية.

أحيي أخويا الهادي ومحمد المحترمين الذين احتضناني وأخوتي تحت مظلة الأبوة بعد وفاة أبي، حرصا على تأهُلي ومواصلة دراستي في الداخل والخارج، نأمل أن أكون عند حسن ظنهما.

إليكما وإلى أخواتي بنات أبي وأمي، وإلى أخوي العزيزين الدكتور أبو القاسم، وحسن اللذين يفرحان بكل إنتاج علمي

نتوصل إليه. إلى زوجتي وأبنائي الأعزاء الذين هيئوا لي ظروف البحث والكتابة إليكم جميعا كل التقدير والاعتبار.

وما توفقي إلا بالله.

الأستاذ الدكتور عقيل حسين عقيل

المقدمة

إن دراسة القيم والبحث في مجالاتها ليس بالأمر الهين والبسيط، ولكنه من الأمر المهم والمفيد، لقد سبق لنا أن أصدرنا مؤلفا بعنوان التصنيف القيمي للعولمة، الذي احتوى على إنتاج علمي جديد هو (تصنيف عقيل وأبو التمّن لتحليل القيم)، ومن بعده أزداد اهتمامنا أكثر بدراسة القيم الاجتماعية والإنسانية حتى تمكنّا في هذا الكتاب من تطوير التصنيف السابق الذكر، وأنتجنا إلى جانبه خماسي تحليل القيم، الذي يعد فريدا من نوعه في القرية الصغيرة تنظيرا وأنموذجا. لقد كان التحليل السائد في دراسة القيم الاجتماعية والشخصية والنص والخطاب هو التحليل ثلاثي المستويات (ذاتية، أنانية، وموضوعية) وكأن كل مستوى مستقلا عن المستويين الآخرين، ولأن الشخصية مكوّن أحادي، فلا يمكن أن تستقل مستويات تكوينها عن بعضها البعض، بل تتداخل في حلقات متصلة داخل دائرة خماسي عقيل لتحليل القيم.

يتكوّن هذا المؤلف من ثلاثة أجزاء رئيسة هي:

الجزء الأول: تنظيرات الخماسي وصياغة الفرضيّة العدميّة.

الجزء الثاني: التصنيف المطوّر (وسيلة جمع المعلومات).

الجـزء الثالـث: تطبيقـات الخماسـي والتصـنيف المطـوّر علـى مجتمع الدراسة الميدانية، التي اشتملت على الآتي:

1 . تحليل المعلومات والبيانات.

2 . عرض النتائج إحصائيا وإجرائيا وبيانيا.

3 . تفسير النتائج.

هـذا وقـد حققـت الدراسـة الميدانيـة نجاحـا عاليـا في إظهـار التطـابق الموضـوعي بـين تنظـيرات الخماسـي والتصـنيف المطـوَّر وبـين التطبيقـات الميدانيـة الـتي أجريـت علـى مجتمـع البحـث والدراسة.

يُقدِّم هذا المؤلف طريقةً بحثية جديدةً لميادين المعرفة والبحث العلمي في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام، نأمـل أن يُطبـق في ميـادين العلـوم الطبيعيـة والطبيـة والتقنيـة، وأن يطـوّر إلى مـا هـو أفضـل مـن قِبَـل العلمـاء والمهتمـين في مجالات العلوم والمعرفة الإنسانية.

ولأن هـذا المجهـود العلمـي جديـدا مـن نوعـه، فقـد أعـدت لـه برمجة آلية خاصة به تُمكّن البحاث من التعرف على أساليب تطبيقـه وطـرق اسـتخدامه وكيفيـة التعامـل معـه في جهـاز الحاسوب، وهي مرفقة مع الكتاب في شريط (CD).

خماسي تحليل القيم

يتكوّن خماسي تحليل القيم من خمسة قواطع متساوية، نسبة كلّ قاطع 20% من مجموع دائرة الخماسي، يمثل كلّ قاطع مستوى من مستويات الشخصيَّة الخمس، وهي:

1 . الشخصيَّة الذَّاتيَّة.

2 . الشخصيَّة المنطقيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

3 . الشخصيَّة الموضوعيَّة.

4 . الشخصيَّة الانسحابيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة).

5 . الشخصيَّة الأنانيَّة.

ويقصد بمستوى من مستويات الشخصيَّة الحالة القيميَّة والسُّلوكية التي تكون عليها حالة الفرد، ويُعدّ هذا التحديد لمستويات الشخصيَّة تقسيمًا جديدًا لا سابقة له سِوى التقسيم الثلاثي القديم المتكوّن من: (الأنانيَّة، الذَّاتيَّة، والموضوعيَّة) التي اتضحت في قراءاتنا وكأنَّ مستويات الشخصيَّة ذات فواصل يستقل فيها كلّ مستوى عن المستوى أو عن الحالة الأخرى، في حين أنَّ مستويات الشخصيَّة تتداخل وكأنهَّا حلقات مترابطة داخل دائرة خماسي تحليل القيم الذي يُمكّن البحَّاث والمحلّلين للشخصيّة، أو النصّ، أو الخطاب، أو الوثيقة، أو المؤلف (الكتاب) من معرفة المستوى القيمي الذي يرشد إليه الخطاب، أو النصّ، أو الحديث، أو

الحالة أيًّ كانت فرديّة، أم جماعيّة، أم حالة مجتمع بأسره؛ وذلك من خلال تحليل المعلومات والبيانات المتحصّل عليها بأداة التصنيف القيمي: (تصنيف عقيل لتحليل القيم)، ومن خلال دراسة الخطاب والنصّ بعد أن تُفرّغ المعلومات وتُحلّل وفقًا لهذا التصنيف.

ولذا فكلّ من يقوم بملء أداة التصنيف: (تصنيف عقيل لتحليل القيم) باختيار بديلٍ واحدٍ من البدائل الخمس المعتمدة لكلِّ علاقة من العلائق 44، لا بدَّ أن تنكشف حالته وحقيقته أمام الباحث، سواء أكان على حالةٍ من الأنانيَّة، أم على حالةٍ من الانسحابيَّة: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، أم على حالةٍ من الذَّاتيَّة، أم على حالةٍ من التطلُّعيّة: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، أم كان على حالةٍ من الموضوعيَّة.

ومن ميز استخدام خماسي تحليل القيم:

1 . يُمكّن الباحثين من معرفة القيم التي عليها حالة المبحوثين في أيّ مجتمع من المجتمعات الإنسانيَّة، بغض النّظر عن أديانهم، ومعتقداتهم، وثقافاتهم، وأجناسهم.

2 . يُمكّن الباحثين، أو الإدارات والأجهزة العاملة أو الشركات من معرفة الحالة التي عليها الفرد المتقدّم لطلب العمل، أو المتقدّم لشغل منصب من مناصب الدّولة، أو أيّ

جهـاز مـن أجهزتهـا؛ وذلـك لأنَّ نتـائج الخماسـي لا بـدَّ أن تُظهِر كلّ حالة على ما هي عليه دون مجاملة أو تحيّز، سواء أكانت أنانيَّة، أم ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة، أم ذاتيَّة، أم ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة، أم موضوعيَّة.

وعليه: نتائج الخماسي تقييميّة، تُقيّم الحالات كما هي عليه، وتـدفع اتجـاه مـا يجـب أن يُتّخـذ حيالهـا إن أردنا إصلاحًا، أو صناعة مستقبل أفضل.

3 ـ يُمكـّن البحـّاث مـن معرفـة اتجاهـات المبحـوثين: الاجتماعيـَّة، الاقتصـاديَّة، السياسـيَّة، النفسـيَّة، الذوقيـَّة، والثقافيَّة.

4 ـ مـن خـلال تحليـل المخطوطـة، أو الـنصّ، أو الخطـاب أيًّ كـان موضـوعه، يمكـن معرفـة الحالـة الـتي كانـت عليهـا حالـة صاحبها، ومستوى شخصيته.

أُسِّسَ الخماسي على الفرضيَّة الصفريَّة (العدميَّة) التي تفترض أن فُرص الاختيـار متسـاوية بـين المبحـوثين في اختيـار البـدائل المعياريـة لكـلّ علاقـة مـن العلائـق القيميـَّة، وتعـني الفرضـيَّة العدميَّة: (أن فُرص اختيار المبحوثين للبديل رقم (1) تساوي فـرص الاختيـار للبـديل رقـم 2، 3، 4، 5)؛ ولـذا فـإنَّ جميـع قواطع الخماسي متساوية كما هو في الشكل رقم (1)، وهـذا الافـتراض العـدمي يأمـل الباحـث أن يُعـدم ولا يتحقـّق؛ حـتى

يتبيّن الفروق الفرديَّة والجماعيَّة والمجتمعيَّة وفقًا لمتغيّرات البحث؛ ولذا سُميت الفرضيَّة الصفريَّة بالفرضيَّة العدميَّة.

ضُبِطَ خماسي تحليل القيم مع الأوزان المتطابقة مع البدائل القيميَّة لكلِّ علاقة قيميّة وفقًا للآتي:

أ. من 1 إلى أقل من 2 يساوي أنانيَّة (أنا فقط).

ب. من 2 إلى أقل من 3 يساوي ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة (انسحابيّة).

ج. من 3 إلى أقل من 4 يساوي ذاتيَّة (نحن المجتمع).

د. من 4 إلى أقل من 5 يساوي ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة (تطلُّعيّة استيعابيّة).

هـ. 5 تساوي موضوعيَّة (عقليَّة إنسانيّة).

وبالتعرّف على كلّ قاطعٍ من قوطع الخماسي يمكن معرفة المستويات القيميَّة للشخصيَّة التي تتطلّب تبياناً لكلّ مستوى من مستوياتها.

المستويات القيميَّة لتحليل المضمون:

1. الذَّاتيَّة.

2. ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة.

3. الموضوعيَّة.

4. ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة.

5. الأنانيَّة.

فرضية تساوي اختيارات المبحوثين للخه

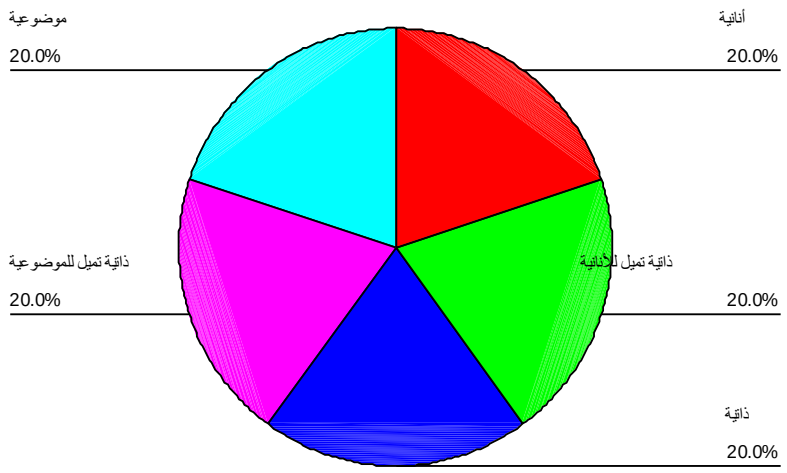

الشكل رقم (1)

أوَّلًا . الذَّاتيَّة:

ترتبط الذَّات بالمفرد المؤنث، وتحتوي على المختزل المذّكر والمؤنث، كما تختزل الحجرة كمسمى مؤنث على الجدران (الحيطان) المذّكرة المتكوِّنة منها، والتي أعطتها صورتها الكاملة، وكما يحتوي جسد الإنسان المذكر على أعضاء مؤنثة، كالعينين والأذنين، واليدين، والصّرة، والرقبة، وهكذا جسد الإنسان المؤنث، يحتوي على أعضاء مذكّرة، كالرأس، والسَّاقين، والذّراعين، والقدمين، والقلب، وغيرها: {يَاأَيُّهَا

النَّاس اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ}[1]، وبما أنَّ النّفس واحدة فلماذا لا نتّقي الله عزَّ وجلَّ في أنفسنا، ونجعل بينها مودة ورحمة؟ ولماذا التعصُّب والتفرُّق والصِّدام والنّفس واحدة؟ ولأنَّ النفس واحدة؛ فلماذا لا نبني الذَّات المعتدلة والمتّزنة التي تجعل بيننا وحدة قيميّة وتحقّق لنا الاعتبار؟

الذَّاتيَّة: مستوى معرفي وإدراكي، والذات المدركة هي التي تعرف أنَّها تعرف؛ ولذا فإنَّ التمركز على معرفة الذَّات لذاتها يؤدِّي إلى تمركز المعرفة على ما يجب وما لا يجب.

وتتكون ذات الإنسان من: قيم المجتمع، من أوامره ونواهيه، مما يحب ومما يكره؛ ولذلك عندما تتوحّد آمال المجتمع وآلامه ودينه في الفرد إلى درجة تتساوى عنده كفتا الحياة والموت، يصبح الفرد وكأنَّه مجتمعٌ بأسره، أو أمّة بكاملها؛ نتيجة بناء الذَّات الاجتماعيَّة فيه، مما يجعل حال لسانه حال لسانها، وسلوكه سلوكها؛ ولذا فالذَّات مكوّنٌ قيميٌّ اجتماعيٌّ وليست مكوناً فرديًّا، فعندما تتجسّد الذَّات في السُّلوك لن تجد الأنانيَّة (الشخصانيَّة) مكاناً لها بين النَّاس، وعندما تتكوّن في الإنسان بأماني المجتمع تزيل عنه الأنانيَّة، وتغرس

[1] ـ سورة النساء، الآية 1.

فيه روح الأمّة بقيمها؛ ولهذا يكون الفرد وكأنَّه أمّة بحالها، وتكون الأمّة وكأنَّها الفرد بحاله، وليس بأنانيّته.

إنَّ تمسّك الفرد بالدين والعرف والقيم التي تُميّز شخصيّته عن غيره لا يُعد تمسكًا شخصانيًّا، بل يعد فعلًا ذاتيًّا وليس خاصًّا؛ ولذلك عندما تتمسّك الذَّات بقيمها، وتمارسها بوعي، فإنَّ سلوكها هذا يُعد سلوكًا عامًّا، تقابله ردود أفعال اجتماعيَّة مُرضية، وهذه ردود الأفعال المرضية محفِّزة لمشاعر الاعتراف والتقدير التي تحقّق الاعتبار الاجتماعي للذات، سواء أكانت ذات فرد، أم جماعة، أم مجتمع.

هكذا تتكوّن الذَّات عندما يحسّ الفرد بأنَّه المجتمع، أو الأمّة، وعندما تحسّ الأمّة بأنَّها فرد بوحدتها؛ ولذا فإنَّ الذَّات هي الإحساس بالمساواة والتمسّك بها، وبما أنَّها تعبّر عن المساواة، إذن: لا تحيّز فيها، وبما أنَّها كذلك فهي الذَّات العلميَّة التي ينبغي لها أن تراعى وتؤخذ في الحسبان من قبل البحَّاث والدّارسين؛ ولهذا الاتصاف بالذَّاتيَّة لا يُعدّ عيبًا كما يعتقد البعض من الباحثين؛ لأنَّ الذَّاتيَّة المعتدلة نقطة ارتكاز؛ وذلك لارتباطها بالموضوع الذي لا تنفصل عنه؛ ولهذا تعبّر الذَّات المفردة عن نحن الجمع، فالباحث العربي المسلم عندما يجري بحثًا لا ينبغي له أن ينسلخ عن عروبته ودينه: (عن ذاته الواعية) بل ينبغي له أن يتمسّك بهما في

كلِّ المجالات والمحافل العلميَّة، وما هو العيب في ذلك؟ إذا كان العيب في التمسّك بهما، إذن: لماذا التمسّك بهما أصلًا خارج حدود البحث؟ وإن كان لا عيب فيهما، فلماذا لا يزيد اعتزازنا بهما: (الاعتزاز بالدين والقيم المفضلة)؟ ولماذا لا يزيد تمسّكنا بهما أكثر عند إجراء البحوث والدراسات العمليَّة؟

ومن ثمَّ، فالباحث العلمي هو الذي يلتزم بالموضوع الذي يبعده عن التحيّز والتعصّب السلبيين، فإذا كان الموضوع على سبيل المثال: دراسة ظاهرة السّرقة في مدينة طرابلس من واقع السّجلات الرّسميَّة فإنَّ ذلك يتطلّب جمع المعلومات الكافية للدراسة، كما أنَّه يتطلّب تصنيف المعلومات وتحليلها لأجل الوصول إلى نتائج علميَّة وتفسير علمي؛ ولهذا لا عيب أن نجرِّم ظاهرة السّرقة وفقًا للنتائج المتوصّل إليها بمنظور العرف والدين اللذين يكوِّنان الذَّات المعتدلة (مركز الاتزان).

وعليه: إنَّ تمسّك الأنا والذَّات بالموضوع يجعل اتجاهاتهما موضوعيَّة وبحوثهما علميَّة، ويتمّ الاتفاق مع الدكتور علي زيعور في قوله: "لا وجود للذات البحتة، بل هناك علاقة دائمة بين الذَّات والموضوع"[2].

[2] علي زيعور، مذاهب علم النفس، بيروت: دار الأندلس، الطبعة الثالثة، 1980م، ص 136.

وبنـاء علـى ذلـك: يتكـوّن الحـوار بـين الأنا والـذَّات علـى الموضـوع قيـد البحـث أو الدّراسـة، فـإذا دحـر الأنا الـذَّات واستقلَّ بالموضـوع كـان الأنا شخصـانيًّا، وإذا توحَّـد الأنا مـع الـذَّات حـول الموضـوع البحثـي كـان الأنا ذاتيـًّا؛ ولـذلك تستوعب الذَّات الأنا والآخر بالموضوع، وتحتوي عليهما، أمّا الأنا فإنَّه يستوعب الذَّات بالموضوع، ولا يحتوي على الآخر .

وقد يتساءل البعض:

من الذي ينقل الفرد من الأنانيَّة إلى الذَّاتيَّة؟

حسـب معارفنـا وفهمنـا: إنَّ الفـرد يُخلـق ويولـد، والأنانيـَّة والذَّاتيَّة تُعلّم وتُكتسب، والمجتمع هو المسئول عن ذلك.

إذن: لكـلِّ مجتمـع موضـوع يُطبَعُ أفـراده بـه، وإلّا لمـاذا كـان البعض أنانيًّا؟ والبعض الآخر انسحابيًّا أو ذاتيًّا؟ كلّ ذلك يرجع إلى الموضوع الذي ينطبع الأفراد به، فإذا تشرَّب الفرد قـيم المجتمـع الحميـدة كـان الفـرد ذاتيـًّا، وإذا لم يتشـرّبها لـن ينطبـع بهـا، ولا يمتـاز بهـا، ويكـون سـلوكه شخصـانيًّا؛ نتيجـة تمسُّكه بمصلحته الخاصَّة على حساب المصلحة العامَّة لأمَّته أو مجتمعه؛ فينفرد بأنانيّته عن الذَّات العامَّة التي انطبع بها الآخرون من بني أمّته؛ فالفرد يمكن أن يكون أنانيًّا، ويمكن أن يكـون ذاتيـًّا حسـب تأثـره بالموضـوع، وعليـه: تـرتبط الأنا بالذَّات، وترتبط الذَّات بالموضوع.

تعدّ الذَّات القاطع الرئيس في خماسي تحليل القيم؛ إذ لا يمكن أن تكون للمجتمع قيمٌ بلا ذات؛ ولذا تدل الذَّاتيَّة على التمسُّك بانطباعات المجتمع وقيمه التي تميّزه عن غيره من المجتمعات الأخرى؛ ولهذا لا يمكن أن يكون الإنسان ذاتيًّا ما لم تتجسّد قيم المجتمع في أفعاله وسلوكيَّاته، وهذا يدلّ على أنَّ الذَّاتيَّة يمكن أن تكون على مستوى الفرد، ويمكن أن تكون على مستوى الجماعة، ويمكن أن تكون على مستوى المجتمع؛ وذلك لأنَّ الذَّاتيَّة سلوك وأفعال، وليست انطباعات فكريّة فقط.

وعليه: فالذَّاتيَّة تمثل محتوى عناصر القوَّة والضّعف، وقد يتمَّ التمسُّك بها كما هي، لا كما ينبغي أن تكون عليه، وقد يكون تجاوزها إلى ما هو أفضل، وفي هذه الحالة ينتج قاطع آخر في إنتاج خماسي تحليل القيم ذا صلة بها، وبما هو مفضّل، وهو قاطع: (الذَّاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

إنَّها حالة قيمية جديدة لما تمتاز به من تطلّع، أو إقبال على ما هو أفضل أو أجود، فهذا الفعل ليس دائم الحدوث عند جميع أفراد المجتمع الإنساني؛ إذ نلاحظ أنَّ البعض غير قادر على المحافظة على الذَّاتيَّة، وفي الوقت ذاته غير قادر على الميل إلى الموضوعيَّة، ولكنّه قادر على فعل جديد هو الفعل الانسحابي، الذي أطلقنا عليه في الخماسي مسمى: (ذاتيَّة

تميل إلى الأنانيَّة)، إذن: الذَّاتيَّة هي قاطع الاعتدال والاتزان الاجتماعي، والانفعالي، والنفسي، أمّا حالتي الميل إلى الموضوعيَّة، أو الأنانيَّة فهما حالتان غير متوازنتين مع ذات المجتمع الذي تنتمي إليه الشخصيَّة التي أصبحت في حالة ميول إلى الموضوعيَّة، أو الأنانيَّة.

ولهذا تعدّ (الذَّاتيَّة) مجال وعي الإنسان بإمكاناته في ضوء إمكانات الآخرين، والتصرُّف وفقًا لهذا الوعي في حدود ما يجب وما لا يجب؛ ولذا فهي مجال شعوري يرتبط بقدرات الشخصيَّة واستعداداتها، ودرجة التزامها بالقيم المفضّلة عند المجتمع، وعندما تلتزم الشخصيَّة بأوامر المجتمع ونواهيه تصبح شخصية متّسقة؛ حيث تتّسق فيها الأنا مع نظم المجتمع، ومعاييره، وقيمه المعتمدة بإرادة، وعندما تشكّل قيم المجتمع الإطار المرجعي للإنسان تسلك الشخصيَّة سلوكًا ذاتيًّا فتوصف بالذَّاتيَّة، وعندما لا تلتزم بهذا السُّلوك وتبتعد عنه بسلوك انسحابي، تُقيّم الشخصيَّة في هذه الحالة على أنَّها حالة: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، وإذا لم تتوقّف عند نقطة معيّنة لا بدّ أن تصل إلى مستوى أقل، أو حالة أقل توصف بأنَّها حالة: (أنانيَّة).

وعندما تسود معايير الأنا تسود الأنانيَّة، وعندما تسود معايير الذَّات تسود الذَّاتيَّة، وهكذا عندما تسود المعايير

الانسحابيَّة، والمعايير المنطقيَّة والموضوعيَّة تسود بالضرورة الشخصيات المماثلة لها؛ ولهذا تعدّ الذَّاتيَّة شعرة التّوازن المعياري للعلائق القيميَّة، فعندما يكون الضمير هو المعيار العام لأفراد المجتمع يصبح الإطار المرجعي لهم هو الموروث المشترك بينهم بإرادة، وتصبح (الذَّاتيَّة) هي نقطة تمركز الفكرة، وعندما تميل عن نقطة التمركز هذه، لا بدَّ أن تميل إلى ما هو سالب في حالة تغلّب الرّوح الانسحابيَّة، أو تميل إلى الموجب في حالة الاعتماد على الأحكام المنطقيَّة التي يتمّ فيها الاستماع للآخر وأخذ رأيه فيما يتعلّق بالأمر المشترك.

والذَّاتيَّة: تجسيد سلوكي للموروث الفكري والثقافي المتجدّد؛ ولذا فهي تقييميّة إذ تستقرئ القيم السائدة، وتحلّل مضمونها، وتفسر نتائجها، ثم تسلك، أو تفعل؛ ولهذا لم تكن تسليميّة كما يعتقد البعض، بل كلّ شيء قابل للنقاش والحوار والموافقة وعدم الموافقة، المهم أنَّه لا يتعارض مع الإطار المرجعي لأفراد المجتمع؛ ولذلك تعدّ أحكامها مرجعيّة، وتقييماتها مرجعيّة.

ولا ننس العلاقة المتّصلة بين الاعتبار والذَّاتيَّة؛ فلا يمكن أن يكون الاعتبار ما لم يكن هناك مكوِّن ذاتي يستوجب الاعتبار المرتبط بالفكرة؛ ولذا تعدّ الذَّاتيَّة مكمن الاعتبار للقيم وكلّ مكونات الإطار المرجعي للمجتمع.

وكذلك لا ينبغي لنا أن ننسى العلاقة الوثيقة بين الذَّاتيَّة والحاجة إلى التقدير والاعتراف؛ فالذي تتوحّد فيه قيم الأمّة ومعانيها يصبح حاله حالها، ولسانه لسانها: (كأنَّه أمّة بحالها)؛ ومن هنا يستمد الفرد المتوحّد في الذات الاجتماعيَّة التقدير، فعلى سبيل المثال: المتعلم الذي يسعى لأن يفوز بالمرتبة الأولى على أقرانه ماذا يريد؟

الأب الذي يسعى لأن يسلك أبنائه ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

السياسي الذي يسلك ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

التاجر الذي يسلك ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

جميعهم يريدون نيل الاعتراف بأنَّهم كانوا القدوة التي يبحث عنها المجتمع، وأنَّهم في الوقت ذاته يسعون إلى الحصول على تقدير المجتمع لهم على هذه النجاحات التي تحقّقت بجهودهم، أو على أيديهم.

فالاعتراف والتقدير منزلة اجتماعيَّة، ومطلب يحقِّق الرضا على المستوى الفردي، والجماعي، والمجتمعي، ومع أنَّ الاعتراف والتقدير مفاهيم لفظيّة، فإنهَّا ستظل مطالب لإرضاء الذَّات وأملًا تسعى لتحقيقه، ونظرًا لأهميَّة ذلك للذات، كانت المنافسة المولود الأوَّل للاعتراف والتقدير، وإلّا لماذا المنافسة؟

المنافسة بالتأكيد من أجل تحقيق الفوز بالاعتراف والتقدير، فحتى العبد في زمن العبوديَّة يسعى لينال الاعتراف والتقدير من سيده؛ ولهذا يكدّ ويجدّ في الإخلاص والعمل، وهكذا انتزع عنترة بن شدّاد من سيده ورجال قبيلته الاعتراف والتقدير بالتفاني في حماية شرف الذَّات (القبيلة).

وعليه: فلكلّ مجتمع من المجتمعات الإنسانيَّة جملة من القيم المفضّلة، والقيم غير المفضّلة، وكلتا الجملتين من القيم تتراتب وفقًا للخماسي إيجابًا وسلبًا، فهي تتمركز على الذَّات عندما تزن بالقسطاس السّوي (لا زيادة ولا نقصان في الوزن)، وتميل عنها إيجابيًّا إلى ما هو مفضّل: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، ثمّ إلى ما هو الأفضل: (الموضوعيَّة)، وتميل سلبيًّا إلى ما هو أقلُّ :(ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، ثمّ إلى ما هو أنقص: (الأنانيَّة أو الشخصانيَّة).

إنَّ الذَّات المتّزنة هي التي تحرص على أن تكون شعرة الميزان الاجتماعي في حالة اعتدال (في منتصف الميزان المعيّر)، والذَّات المنطقيَّة هي التي تُوفي الميزان الاجتماعي (تحرص على أن يكون الميزان المعيّر عند الوزن وافيًا)، والذَّات الموضوعيَّة هي التي تحرص على إيفاء الميزان ثمَّ من بعده تتصدّق، أمّا الذَّات المنسحبة فهي التي تُخسر الميزان المعيّر (تجعله في حالة

المنقـوص)، والأنانيـَّة هـي الـتي تغـُش الـوزن وتهمـل المعـايير السويّة للوزن الاجتماعي.

وعليه:

يتمّ الاتفاق مع يونخ في قوله: "إنَّ الذَّات هي نقطة الوسط، أو المركز في الشخصيَّة، تتجمّع حولها جميع النظم الأخرى، وهي تجمع هذه النظم، وتمدّ الشخصيَّة بالوحدة، والتوازن، والثبات"[3]، وعندما تكون الذَّات هي شعرة تعادل الكفتين توصف بأنهَّا الذَّات الملتزمة بالمعايير القيميَّة للمجتمع: {وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ}[4]، وكلمة بالقسط هنا تعني: بالعدل الذي يجعل شعرة الميزان في المنتصف: (لا ميلان فيها)، وإذا مالت لصعوبة ضبطها بسهولة ويسر فيجب أن تميل إلى الموجب، وهو إيفاء الميزان لصالح المشتري، وهذا يجعل الذَّات في حالة ميلان منطقي، وهو الميل إلى الموضوعيَّة، أمّا إذا مالت شعرة التعادل والتوازن إلى صالح كفّة البائع، فإنَّ ذلك يعني: النقص في الوزن، مما يجعل الذَّات في حالة الميل إلى الأنانيَّة بدلًا من

---

1 Borg, W.R. : & Gall, M, D.(1979):
"Educational Research An Introduction", (3rd ed), Long Man, New York,

2 الرحمن: 85.

حالة الاعتدال التي تستوجب الالتزام بقوله تعالى: {وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ}[5].

والذَّات مكوّن علائقي بين الأنا وغاياته وآماله، والمجتمع وأعرافه ومعتقداته وأنساقه القيميَّة؛ ولهذا لا تعدّ الذَّات من مواليد الطبيعة، بل هي مجال الحركة والامتداد السُّلوكي لكلِّ خصوصيّة اجتماعيَّة. فأنا (I) كفرد، وأنا كوطن، وأنا كدين وعرف تجعل لي ضمير المتكلّم (me)، ولا قيم لـ(أنا) إلّا بالمعنى المصاحب الذي يميّزني عن أنت، ويميّزنا عن الآخرين (هم) فعندما يتوحّد الموضوع في: (أنا وأنت وهم) يصبح الجميع على الحالة وفقًا لقاعدة: (نحن سويًّا ونحن معًا) مما يجعل الموضوع واحدًا، والرّسالة واحدة، ويحقّ لكلٍّ منَّا أن يقول في الوقت الواحد: (أنا) ويقول: (نحن)، نحن الشركاء، وأنا الشريك، وأنت شريكي، إنهَّا المكوّنات الذَّاتيَّة التي جعلت بيننا الضمير الاعترافي (نحن) بإرادة؛ وعندما يحيد أحدنا عن نحن الضّمير المشترك بإرادة قد يحدث الانحياز والميل السَّالب، أو الميل الموجب؛ ذلك حسب الموضوع المنحرف عنه، والموضوع المنحرف إليه؛ فإذا كان الميل من موضوع موجب إلى موضوع آخر موجب يعدّ الميل أو الانحراف موجبًا (ميلًا منطقيًّا لا عيب فيه) وتعدّ الحالة:

---

[5] ـ هود: 9.

(ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وإذا كان الميل من موضوع موجب إلى موضوع أكثر إيجابيَّة، يكون الميل والانحراف موجبًا وتوصف الحالة: (بالموضوعيَّة).

أمّا إذا حدث الميل من موضوع موجب إلى آخر سالبٍ؛ فإنَّ هذا الميل يُعدّ سالبًا وتوصف الحالة بالانسحابيَّة: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، وإذا كان الميل أو الانحراف من الحالة الانسحابيَّة إلى الحالة الشخصانيَّة، فإنَّ هذا السُّلوك يجعل الحالة أو الشخصيَّة في المستوى الأدنى: (مستوى الأنانيَّة).

ولهذا تُعدُّ الذَّاتيَّة نقطة التمركز؛ كونها مكمن الحقائق، والحقائق هي التي تُظهر الحالات والمواقف، والمواضيع على ما هي عليه، وليس كما يجب أن تكون؛ فهي التي تتماثل مع الفعل، أو السُّلوك، سواء أكانت هذه الحقائق موجبة، أم سالبة؛ ولهذا يكمن في الذَّات كلّ من الموجب والسَّالب، ولكن ما يظهر قد لا يكون مطابقًا لما هو كامن، فالحقيقة الكامنة في الصدور عندما تتماثل مع السُّلوك، أو الفعل تؤدّي إلى معرفة؛ وكذلك الحقيقة الكامنة في الصدور عندما لا تتماثل مع السُّلوك تؤدّي هي الأخرى إلى معرفة.

وعليه:

لكلِّ حقيقة سلوك، ولكلِّ معرفة سلوك، ولكن ليس بالضرورة أن يتماثل السُّلوك والفعل الظَّاهر مع الكامن

المعرفي؛ فالذي يتشرَّب المعرفة التي تجعل من الآخر طرفًا سالبًا، أو معاديًا لا بدَّ أن تكون له ذات منحازة، والذي تتكوّن عنده الذَّات المعترفة بالآخر لا بدَّ أن تكون له ذات استيعابيّة؛ وهكذا حال الذي يتشرّب معلومات متناقضة تكون ذاته متناقضة؛ فيسلك أفعالًا غير متّزنة (تميل حينًا لما هو موجب، وحينًا آخر تميل إلى ما هو سالب؛ وذلك لمقاييسها المزاجية)؛ فإذا عددنا إعطاء الضريبة واجبًا على القادر، فبالضرورة نعدها حقًّا لمن يستحق، فعندما تُعطيها الذَّات بإرادة للمستحقّ تصبح الذَّات في حالة ميل إلى الموضوعيَّة، وعندما تمتنع عن إعطائها تصبح الذَّات في حالة ميل إلى الأنانيَّة.

ولهذا فالذَّات مركزٌ رقابيٌّ (التزام رقابي)؛ إذ إنَّ أفعالها تُقيّم على معطيات ضميريّة، سواء أكانت في حالات الاعتدال والتوازن، أم في حالات الإقدام والإحجام (حالتي: التطلُّع والانسحاب).

وبناء على ما تقدَّم فإنَّ للذاتيَّة مستويات ثلاثة، هي:

أوَّلًا: المستوى الفردي (الذَّات في مستوى الأنا): قد تكون ذات الأنا في حالة موجبة، وقد تكون في حالة سالبة.

1. في الحالة الإيجابيَّة (حالة الاعتدال والاتزان) يقول صوت الذَّات: (أنا صاحب الحقّ لن أتخلى عنه، أنا المؤدّي للواجب

ولن أتخلى عنه، أنا متحمّل المسئوليَّة، ولن أتخلى عنها)، إنَّه صوت القيم التي تشرّبها الأنا، وتجسّدت في سلوكه، وجعلت منه ذاتاً متكاملاً.

2 . في الحالة السّلبيّة (حالة الميل والانحراف الأناني) هي الحالة التي يختلف فيها السُّلوك عن الفعل، وفي كثير من الأحيان تحدث عندما تتمسّك الأنا بأخذ الحقوق، وتتهرّب أو تمتنع عن أداء الواجبات وتحمّل المسئوليات، وتحدث أيضًا كلّما امتدت الأنا على حساب الآخر.

ثانيـًا: المستوى الجماعي (ذات الجماعة): قد تكون ذات الجماعة في حالة الإيجاب، وقد تكون ذاتهم في حالة السّلب:

1 . في حالة الإيجابيـَّة: يرتفع صوت الذَّات (نحن) نحن الأسرة، أو نحن الطَّلبة، أو نحن الأطباء (نحن الجماعة) نتمسّك بكامل حقوقنا، ولن نتخلى عنها، ونؤدّي واجباتنا، ولن نتأخر عن أدائها، ونتحمّل المسئوليَّة كلّ المسئوليَّة فيما ينبغي لنا أن نتحمّل، وإذا حاول أحد المساس بأضلاع مثلث ممارسة الدّيمقراطيـَّة التي تخصّنا لن نتأخر عن مواجهته والصّدام معه.

2 . في حالة السّلبيّة (حالة الميل والانحراف الأناني): في هذه الحالة يقتصر تفكير الجماعة ونظرتها على ما يفيد الجماعة بغض النّظر عمّا يترتّب من ضرر لجماعة أخرى.

ثالثًا ـ المستوى المجتمعي (ذات المجتمع): نظرًا لما يختصّ به كلّ مجتمع من المجتمعات البشريَّة من قيم وثقافة مرجعيّة؛ فإنَّ ذات المجتمع قد تكون في حالة موجبة، وقد تكون في حالة سالبة.

1 ـ في الحالة الموجبة (حالة تماثل الذَّات مع مثلث ممارسة الدّيمقراطيَّة): في هذه الحالة تسود العدالة، وتزول الفرقة؛ فيعيش المجتمع الحريّة بممارسة كامل حقوقه، وأداء كامل واجباته، وتحمّل مسئولياته كافّة، وعندما تسود الحريّة المجتمع بمختلف أعراقه وانتماءاته، تندمج الأقليَّات العرقيَّة في وحدة المجتمع، وينتهي الخلاف والصدام اللذين سببتهما التفرقة، والتعصُّب، واحتكار الحاجات.

2 ـ في حالة السلبيّة (حالة الميل، أو الانحراف الأناني): في هذه الحالة تمتدّ الذَّات المجتمعيَّة على حساب ذات مجتمع آخر، أو على حساب الذَّات الإنسانيَّة بأسرها دون أن تضع اعتبارًا للخصوصيَّات المجتمعيَّة التي تميّز كل أمّة عن أمّة أخرى، أو عندما لا تسود العدالة وممارسة الدّيمقراطيَّة على مستوى المجتمع، في مثل هذه الحالات يصبح السُّلوك الظَّاهر غير الباطن؛ ولذا قد يكون السُّلوك الظَّاهر الإخلاص والمحبّة، والكامن في حقيقة الأمر هو الخيانة والكره.

ثانيًا: ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة (منطقيَّة):

هي أحد قواطع خماسي تحليل القيم، وهي مكمن قيميّ، تعيشه الشخصيَّة كمرحلة من مراحل الوعي الفكري والثقافي التي تنقلها من حيّز التمركز على الذَّات، إلى التطلُّع تجاه الآخر الذي له من الخصوصيَّات التي تميّزه عن غيره وفقًا لقدراته، واستعداداته، ومواهبه، وإمكاناته؛ فتتمكّن الشخصيَّة من معرفة الفوائد التي يمكن أن تحدث لو توصّل الأنا والآخر إلى مشاركة وتعاون، وعندما تُستكشف تلك الإمكانات، ويُستكشف الحُسن والذّوق يحدث الالتفات، ويزداد الانتباه، ويرتفع الشّعور بأهميَّة الآخر، والحاجة إليه، وتزداد أهميّته فيحدث التجاذب الطبيعي، والتجاذب الواعي في الوقت ذاته.

وتُعدّ هذه الحالة منطقة وسط بين الذَّاتيَّة والموضوعيَّة التي لا يمكن أن تنتقل الشخصيَّة إليها أو تصلها هكذا نُقلة مرة واحدة، وكأنَّ مكّونات الشخصيَّة قوالب، أو قواطع منفصلة كلّ واحدة منها مستقلة بذاتها عن الأخرى؛ فلا يمكن أن ينتقل تفكير الإنسان، وأحاسيسه، ومشاعره، وأفكاره جملة واحدة من الأنانيَّة إلى الذَّاتيَّة، ولا يمكن أن تنتقل هكذا مرّة واحدة من الذَّاتيَّة إلى الموضوعيَّة، أنَّها الأمر الطبيعي الذي تنمو فيه شخصيّة الإنسان من الطفولة إلى المراهقة، إلى البلوغ، والرشد، والشيخوخة.

ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة هي مجال نشاط فكري وسلوكي متميّز عن الذَّاتيَّة، ومتميّز عن الموضوعيَّة، وفي الوقت ذاته مكوّن مشترك بين مقومات الذَّاتيَّة ومقومات الموضوعيَّة، مما جعله قاطعًا مستقلًّا بذاته في خماسي تحليل القيم.

ولهذا عندما تقتصر رؤى الشخصيَّة على مكوّنات الذَّات القيميَّة توصف بالذَّاتيَّة، وعندما تستوعب تلك الرؤى، وتستوعب إلى جانبها ما ينبغي أن تقوم به، أو تفعله، وتسلكه، حينها توصف الشخصيَّة في هذه الحالة بأنهَّا منطقيَّة، أو تطلعية؛ إذ تتطلع إلى ما هو أفضل وفقًا لافتراضاتها المنطقيَّة لِما هو متوقَّع، أو مفترض.

والعيب الذي قد يظهر في هذه الشخصيَّة، أو هذا القاطع من الخماسي، هو ليس كلّ مفترض أو متوقَّع حقيقة؛ فالمفترض أو المتوقَّع بالضرورة يحتاج إلى زمن، ومبررات الإثبات، أو النفي؛ ولذا فإنَّ الأحكام التي ستثبته مؤجَّلة، فإذا سلكتْ الشخصيَّة، أو فعلتْ، أو حكمتْ وفقًا لافتراضاتها؛ فقد تفعل أو تسلك خطأ، فعليها أن تنتظر إلى أن تتبيَّن حتى لا يقع الخطأ؛ فالقضية التي تقول:

كلّ من وقف بعرفات كُتِبت له حجّة.

عبد الله وقف بعرفات.

إذن: عبد الله كُتِبت له حجّة.

هذه قضيّة منطقيَّة لا شكّ فيها، ولكنّها قد تكون قضيّة ليست صادقة؛ ولهذا يصبح الشكّ يحفّها من كلِّ جانب؛ فإذا كان عبد الله قد وقف بعرفات في غير موسم الحجّ، وفي غير يوم عرفة؛ فلا تكتب له الحجّة، وإذا كان موظفًا، أو طبيبًا، أو حارسًا، أو بائعًا، ووقف بعرفات في يوم عرفة بهدف أداء مهام خدميّة فقط، فلا تُكتب له الحجّة؛ وذلك لافتقاده مبررات أداء الفريضة، وهي أن يكون عاقدًا نيّة الحجّ بدليل الإحرام، وقد أدى ما سبق من فرائض قبل الوقوف بعرفات، في هذه الحالة يصبح الوقوف بعرفات حقيقة لأداء ركن من أركان الدين الإسلامي، وحينها ينطبق المنطق على الواقع الموضوعي.

وعليه: فالإنسان المتطلّع للحقيقة بمنطق قيميّ معرفي هو في حالة ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة، أي: إنَّه في حالة النُّقلة من التمركز على الذَّات إلى حالة الاتزان النفسي الذي يتفاعل مع قيم المجتمع وعاداته وأعرافه ومعتقداته، ثمّ يتفاعل مع كلِّ ما هو مفيد لدى الآخر، وليس منغلقًا على تراثه القيمي فقط، بل إنَّه في حالة امتداد موجب مع الثقافات والأفكار الإنسانيَّة الأخرى، وفي الوقت ذاته غير مفرّط في خصوصيّته الذَّاتيَّة، وبعد أن كانت المغالبة للعاطفة في تقييم الآخر

ومعتقداته وأفكاره وحضارته، بدأت المشاعر والأحاسيس والعاطفة تتهذّب بالتفكير والسُّلوك والفعل المنطقي.

إذن: ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة شخصية توافقيّة، تندمج فيها حالتي: الذَّاتيَّة، والمنطقيَّة، وسلوكها إرادي؛ إذ اعتمادها على حرّيّة الاختيار؛ فهي تتفاعل مع الحقّ، والعدل، والواجب، والمسئوليَّة على مستوى الذَّات ومستوى الآخر؛ ولذلك لم تكن منغلقة، أو متعصّبة، ولا متفاعلة إلّا مع ما هو منطق، فإذا كان الآخر رافضًا لقيمها، أو معتقداتها تكون رافضة لرأيه، وإذا كان مستوعبًا لها ولقيمها تكون مستوعبة له ولقيمه، التي فيها خصوصيَّته التي تميُّزه عن غيره.

ويُعدّ قاطع الشخصيَّة المنطقيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في خماسي تحليل القيم استكشافًا جديدًا للمسافة التي تربط بين الذَّات والموضوع: (بين العاطفة، والعقل)، فعندما لا تسيطر العاطفة أمام العقل على الفعل والسُّلوك بالتمام يُفسح مجال جديد للعقل والنّفس بأن تُفكر فيما يجب، وتسعى لِما يُفترض، أو تميل إليه؛ فالميل هنا موجب، حيث التطلُّع للأفضل الذي يحافظ على الهويّة والخصوصيّة، ويمتدّ إلى أن يتعرَّف على الجديد المفيد، ويسعى إلى الحصول عليه، وهذا لا يعني: أنَّ كلّ ميل موجب، فعندما تميل الشخصيَّة من حالة التمركز على الذَّات إلى حالة التخلّي عن بعض من

مكوّناتها تصبح الشخصيَّة في القاطع: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، وتوصف في هذه الحالة بالشخصيَّة الانسحابيَّة.

لقد سبق أن عرَّفنا أنَّ الذَّاتيَّة هي: شعرة تعادل الكفتين التي تتمركز فيها قيم المجتمع، وثقافته، وأفكاره، وتراثه، والميل عنها قد يكون سالبًا كما هو حال الشخصيَّة الانسحابيَّة، وقد يكون موجبًا كما حال الشخصيَّة المنطقيَّة التي تُقدّر فيها الذَّات، ويُقدَّر فيها الآخر ذو العلاقة بالموضوع؛ إنَّها مجال سيادة الحوار المنطقي بين النفس والذَّات، وما ينبغي؛ ولذا عندما تميل الذَّات إلى الموضوع يُعدّ ميلًا موجبًا، وعندما تميل عنه يعدُّ ميلًا سالبًا.

إنَّها مرحلة الوعي الذي تستوعب فيه الذَّات دورها، وما يجب أن تفعله مع الآخر التي هي في حاجة إليه، وهو في حاجة إليها، والذي يميّز الشخصيَّة المنطقيَّة عن الشخصيَّة غير المنطقيَّة هو الدَّور الذي تلعبه مع الآخر، سواء أكان هذا الآخر على مستوى تفكير الأنا، أم على مستوى تفكير الذَّات، أم كان معها في مستوى تفكير المنطق الذي تسلكه، أم على مستوى الموضوع.

ولأنَّ (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) هي حالة وعي الذَّات بمحيطها المعرفي والثّقافي؛ فهي مرحلة النضج المعرفي الذي تتمكّن به الذَّات من الإلمام بالموضوع المشترك مع الغير كواقع

لا مفرّ من التعامل معه؛ ولذا عندما تستجيب الذَّات مع الموضوع بمنطق تصبح الذَّات في حالة ميل موضوعي، وتوصف بالتطلُّعيّة أو المنطقيَّة.

وفي هذا القاطع من خماسي تحليل القيم ترتقي الذَّات إلى مستوى أفضل هو: مستوى تقبُّل النّقد، وتصحيح الأفكار، والسُّلوكيَّات التي كانت معتادة.

إذن: الذَّاتيَّة هي ما يدور من حوار بين الرَّغبات والمطالب، والحاجات والبواعث، والحقوق والواجبات، والمسئوليات، في حدود الدين، والعرف، والقيم السائدة على مستوى المجتمع أو الدّولة، حيث ثبات الذَّات، وتغيّر الأدوار، وتنوع المواضيع؛ ولهذا (الذَّاتيَّة عندما تميل إلى الموضوعيَّة) تكون على درجة من الاعتراف بأنَّ للآخر رغبات، ومطالب، وحاجات، وبواعث مشبعة، وحقوق، وواجبات، ومسئوليات ينبغي لها أن تُقدّر وتحترم، ومن غير المنطق أن يتمّ تجاوزها أو الإغفال عنها؛ فلا ينبغي لها أن تمسّ، ولا تؤخذ بما هو على حسابهم؛ فالذَّات التي تميل إلى الموضوعيَّة متطوّرة، وأدوارها متغيّرة ومتنوِّعة، وليست ساكنة، أو راكدة.

إنَّ التمييز بين (الذَّاتيَّة)، و(ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، و(ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، و(الأنانيَّة)، و(الموضوعيَّة)، يعود

في أساسه إلى القيم السَّائدة، والمعايير التي تُقاس بها؛ ولهذا تأخذ المعايير مستويات خمسة هي:

1 . الأنانيَّة: معيارها الشخصانيَّة (أنا كلّ شيء).

2 . ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة: معيارها نفعي انسحابي (أنا أوَّلًا، وإلّا..).

3 . الذَّاتيَّة: معيارها العاطفة (نحن كلّ شيء).

4 . ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة: معيارها (الحجَّة والمنطق).

5 . الموضوعيَّة: معيارها العقل (نحن معًا).

إذن: عندما يتمسّك الإنسان بالقيم والمعايير الاجتماعيَّة التي تستنبط من الإطار المرجعي لمجتمع العاطفة، ويقدّر قيم الآخر ومعاييره، في هذه الحالة تعدّ ذاته في حالة ميل إلى الموضوعيَّة، وعندما يتمسّك بالقيم والمعايير الخيّرة بغض النظر عن مصادرها، تصبح أحكامه مؤسّسة على الموضوعيَّة، وتُعدّ معاييره إنسانية؛ ولذا عندما تميل كفّة المعايير العامَّة بمنطق على حساب كفّة المعايير الخاصَّة حينها تميل الشخصيَّة إلى الموضوعيَّة، وعندما تميل إلى ذلك بلا منطق ولا حقيقة تصبح الشخصيَّة في حالة ميلان إلى الأنانيَّة.

وعليه: المنطق يفترض أنَّ النَّاس متساوون في الحقوق، والواجبات، والمسئوليات، والواقع يُثبت غير ذلك؛ حيث نجد البعض من بني الإنسان في حالة إشباع، والبعض في حالة

عوز، والبعض في حالة ادّخار بعد الإشباع، وآخر في حالة شُح، وغيرهم في حالة إيثار حيث يقدَّم من هو في حاجة، أو من هو أفضل على من هو أقلّ؛ لأنَّ الشخصيَّة المؤثرة هي الشخصيَّة المنطقيَّة التي تميّز بين ما يجب، وما لا يجب، وعندما تحتكم بالمنطق تقول الحقّ، وتفعل صوابًا: {وَيؤثِرونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ}[6].

والشخصيَّة المتطلّعة لا تقتصر أهدافها وغاياتها على الظَّرف الآني (الحاضر)، بل تمتدّ إلى ما هو مستقبلي؛ فتميل إلى المغالبة؛ مغالبة الفضائل على النواقص، وليس مغالبة النواقص على الفضائل كما هو حال الشخصيَّة الانسحابيَّة؛ ولذا فهي الشخصيَّة المسترشدة بالحكمة، والمنطق، ونواميس الضمير العام.

إنَّ تجاوز الإنسان دور الذَّاتيَّة، إلى مرحلة ممارسة النقد الذَّاتي الذي يمكّنه من معرفة جوانب القصور، أو معرفة العيوب والسّلبيّات التي يمارسها، ومعرفة القصور في بعض من قيميه وتقاليده الاجتماعيَّة، ويصل إلى مرحلة التعديل والتغيير بإرادة، ويتمكّن من إعادة لغة الحوار، ومعرفة منطق حوار الآخر، فإنَّه في هذه الحالة يرتقي إلى مكوّن من

---

[6] ـ سورة الحشر، 9.

مكوِّنات الشخصيَّة وهو مكوّن: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) الذي يتماثل مع غيره من المكوِّنات في خماسي تحليل القيم.

إنَّ قاطع (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) لا يمكن أن يكون مستقلًّا بذاته عن بقية قواطع الخماسي، بل إنَّ القواطع الخمسة متداخلة كالحلقات المترابطة في تكوينها لدائرة الخماسي، وما التجزئة التي قمنا بها إلّا لأجل التبيان والتوضيح العلمي والموضوعي لكلِّ قاطعٍ بذاته، ونتيجة لهذه التداخلات الموضوعيَّة نلاحظ الاندماج الذي تمّ بين بعض من مقومات الذَّاتيَّة، وبعض من مقوّمات الموضوعيَّة التي أوجدت قاطعًا جديدًا يُبرِز مبررات الظهور للشّخصيّة المنطقيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

والذَّات مجال علائقي اجتماعي ينمو فيه الضّمير جنبًا إلى جنب مع نمو العاطفة، وتتّسع فيه دائرة المعارف على مستوى الأسرة، والقرابة، والجيرة، والأصدقاء، وتتّسع إلى أن تشمل دائرة المجتمع، أو الأمّة بحالها، وعندما تكتفي ثقافة الفرد بهذا المستوى، ولا تتطلّع إلى معرفة ما هو أوسع وأكبر، عندها تتمركز شخصيّة الفرد على الذَّاتيَّة، ولا تفكّر في غيرها، أمّا إذا شعرت الشخصيَّة بأنَّها في حاجة إلى المزيد المعرفي، والمزيد العلائقي، والمزيد القيمي؛ فهي في هذه الحالة ستمتدّ إلى مرحلة ما بعد الذَّاتيَّة؛ فتدخل قاطع (ذاتيَّة تميل إلى

الموضوعيَّة) الذي يمدّها بالمزيد من الرّضا النفسي، والعاطفي، والأخلاقي، ويحقِّق لها الإشباع الذي كانت تفتقده في مرحلة قصور معارفها على الذَّاتيَّة.

فالمنطقيَّة Logical هي: "كل نزعة تُعطي مكان الصدارة للمنطق، أو تُضفي على ذاتها صورة نسق منطقي"[7].

إذن: عندما تعطي الشخصيَّة الصدارة للمنطق في إصدار الأحكام، واتخاذ المواقف؛ فهي تصبح (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وهذا يعني: إنَّ المنطقيَّة هي نتاج تداخل المتغيّرات، وتأثيراتها الموضوعيَّة على السُّلوك أو الفعل، وفي هذه المرحلة المنطقيَّة تُقيّم القضايا بالعقل، والمنطق، والحجّة المبررة، إلّا أنَّ الشخصيَّة في هذه الحالة لم تصل بعد إلى مستوى التفكير المجرّد، بل إنَّها في حالة نُقلة من حالة التمركز على التفكير والتقييم العاطفي، إلى حالة التقييم المنطقي الذي يجعلها تميل من مستوى الحالة الأحسن إلى مستوى الحالة الأفضل، وهذا التدرج يؤدِّي بالضرورة إلى الميل المنطقي، ويجعل الشخصيَّة في مستوى (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

ثالثًا: ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة (الانسحابيَّة):

---

[7] ـ الموسوعة الفلسفية العربية. بيروت: معهد الإنماء العربي، مجلد 2، ص 1295.

بما أنَّ الإنسان اجتماعي بطبعه كما يقولون، إذن: لا بدَّ أن يكون ذاتيًّا بالضّرورة، وهذا لا يعني أن يأتي يوم لا تحيد فيه الشخصيَّة عن ذاتها، وحيادها هذا عن ذاتها لا يلغي أنَّها اجتماعيَّة الطبع والتطبُّع، وفي الوقت ذاته قد يصفها بالمنطقيَّة عندما تتطلّع إلى ما يجب، وقد يصفها بالانسحابيَّة؛ نتيجة لسلوكها السَّالب تجاه القضايا، والمواقف، والمواضيع التي ينبغي أن يكون لها دورٌ متفاعلٌ تجاهها.

فالذَّات بوصفها مكوّناً قيميًّا ومركزًا لاندماج المشاعر والعواطف على المستوى الاجتماعي، تشكِّل رقيبًا على الأنا وأطماعها الشخصانيَّة، وتكوّن قاعدة عريضة لأفرادها وجماعاتها المتطلِّعين لما هو أفضل؛ ولهذا توقّعات الذَّات من أفرادها وجماعاتها هي دائمًا أن يكونوا مثالًا اجتماعيًّا يصبو لما هو أفضل، ولكنّ هذا التوقّع أو هذا الافتراض لن يتحقّق دائمًا، بل في بعض الأحيان والظروف يتحقّق ما هو أدنى، أو أقلّ من المتوقَّع، وعندما يسلك الفرد سلوكًا أدنى أو أقلّ مما ينبغي، أو أن يتخلَّى عن أداء المهام والمواقف، أو ينسحب من ميادين أدائها، في هذه الحالة يوصف بالانسحابي؛ إذ أصبح سلوكه وأفعاله في حالة توصف بأنَّها: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة).

والميل هنا: "قوَّة داخلية تحرك الكائن الحي نحو أهداف معيّنة"[8]، إنَّه تعريف عام يحتوي على ميل الكائن العاقل، وميل الكائن غير العاقل؛ وذلك بشموليَّته لكلِّ كائن حي، وهذا لا يعنينا في شيء إذا لم يكن المقصود به الكائن البشري الذي لا يمكن أن يميل إلى أيّ جهة أو موقف إلّا بعد اختيار وتبيّن لما هو أحسن، أو أجود، أو أفضل، وأحيانا عندما تنقص المعرفة يكون الميل إلى الأقل، والميل فيه مغالبة طرف على آخر، أو مغالبة موضوع على موضوع، وتُتّخذ قراراته بإرادة، وتنفّذ عن قصد؛ ولهذا ميل الكائن العاقل يختلف عن ميل الكائن غير العاقل الذي لا يتمكّن من اتخاذ القرار عن وعي، ويسعى إلى تنفيذه بإرادة.

وعليه:

يتوقّع المجتمع من أفراده الالتزام بأوامره ونواهيه، ويتوقّع أيضًا أن تكون شخصيَّات أفراده وجماعاته تطلّعية، وفي الوقت ذاته يودُّ أن يكونوا حريصين على التمسّك بذات المجتمع التي تميّزهم عن غيرهم، وتحافظ على هويّتهم، ولكن لا يودّ لهم التقدم الذي من شأنه أن ينهي خصوصياتهم العقائدية، والثقافيَّة، والقيميَّة، ولا الانسحاب من ميادين إثبات الهويّة؛ فهو لا يقبل التخلّي عن الذَّات، ولا يسمح لأحدٍ من أفراده

[8] ـ المصدر السابق. المجلد الأول، ص 460.

في التفريط فيها، ومن يسلك أو يفعل ذلك توصف شخصيّته بأنَّها شخصيّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة).

إنَّ ميل تفكير الشخصيَّة عن التمركز على الذَّات إلى الاستحسان فيما تودُّ أن تَقدِم عليه الأنا، أو ترغب في فعله والقيام به، يجعلها في حالة مراجعة لِما كانت تؤمن به، أو في ما كانت تعتقده، وعندما تصحو من غفلتها تتطلّع، وعندما تتعمّق في غفلتها تنطوي وتتراجع إلى ما هو أدنى بالمنظور الذَّاتي، ولكنّه قد لا يكون أدنى بالمنظور الشخصاني Personalism؛ فالشخصانيَّة يتمركز تفكيرها على ما يُفيد (الأنا)، ولا يهمّ الآخر، المهمّ أنا. والأنا هي التي تمتدّ برؤية الفرد، ورغبات الفرد وأطماعه؛ ولذا فهي المتجرّدة من عاطفة الانتماء الاجتماعي الذي يُبرز أهميَّة الذَّات على أهميَّة الأنا، أمّا عندما تصبح الشخصيَّة في حالة ميل من الذَّاتيَّة إلى الأنانيَّة، فإنَّ ذلك يعني أنَّ الشخصيَّة لم تتخلَّ عن كافة مكوّنات ذاتها، بل إنَّها متخلّية عن شيء منها، وبما يجعلها في حالة مغالبة تفضيلات الأنا على تفضيلات الذَّات، وهذا يؤدّي بالضرورة إلى مغالبة معايير الأنا ورؤاها على معايير الذَّات ورؤاها.

وللتمييز بين الشخصيَّة الانسحابيَّة والشخصيَّة المتطلّعة نقول: الانسحابيَّة تميل إلى الاتجاهات ذات المردود السَّالب،

والمتطلعة تميل إلى الاتجاهات ذات المردود الموجب، وهذا لا يعني: أنَّ كلّ انسحاب هو ذو مردود سالب، ولا كلّ تطلّع هو ذو مردود موجب، فعندما تنسحب الشخصيَّة من الإقدام على الأفعال المؤذية والمؤلمة، فإنَّ ذلك الانسحاب يعدُّ انسحابًا موجبًا، وعندما تتطلّع إلى ما هو مؤلم وضار فإنَّ تطلّعها هذا يعدُّ تطلّعًا سالبًا، وتوصف هذه الشخصيَّة بالشخصيَّة السَّالبة أو الانسحابيَّة؛ إذ انسحابها من ميادين العمل الموجب، وميلها إلى ميادين العمل السَّالب.

وتُعدُّ (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة) مكوّن من مكوّنات الشخصيَّة القابلة للانحراف السُّلوكي، وليس مكوّناً بنائيًّا؛ فالشخصيَّة التي ترتكب أو تسلك الأفعال غير المقبولة، أو المفضلة اجتماعيًّا، ثمَّ تكفّر عن ذاتها، وتعود مرة ثانية وثالثة، وقد تندم بين الحين والحين، ثمّ تعود إلى ما فعلت وهكذا، توصف هذه الشخصيَّة بالشخصيَّة المتردّدة والمتبدِّلة؛ وذلك لمغالبتها القيم المتبدّلة على القيّم المفضّلة، وعندما يصل الحال بالشخصيَّة إلى أن تقطع كلّ علاقتها مع كلِّ موجب، ومع كلِّ ما بني على القيّم الضميريَّة، فإنهَّا لن تتوقّف عن انسحابها إلى أن تصل إلى حالة الانطباع بالخصائص الأنانيَّة والأفعال الشخصانيَّة، وهي مرحلة من مراحل بناء الشخصيَّة السَّالبة في خماسي تحليل القيم.

إذن: القاطع (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة) مكوّن نفسي، قد تصل فيه حالة الشخصيَّة إلى درجة من التوتّر الذي يؤدِّي بها إلى فعل السوء مع ما يتعارض مع مصالحها، أو يشكّل خطرًا على ما تعدُّه منافع لا ينبغي لغيرها أن يشاركها فيها، مصداقًا لقول الله تعالى: {أنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي }[9].

والنّفس الأمَّارة بالسّوء هي النّفس المائلة للشّهوات، والمبتعدة عن الأفعال العقليَّة، والمنطقيَّة، التي تجعل الإنسان في حالة وعي وتمييز بين ما يجب وما لا يجب.

فعندما يحدث الانحلال من العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة الضابطة للسّلوك، سواء أكان هذا الانحلال على مستوى الأسرة، أم الجماعة، أم المجتمع بكامله، تحدث الانحرافات والميول التي تُغيّر سلوكيَّات الأفراد وأفعالهم من مكانة اجتماعيَّة إلى مكانة أخرى، ومن موقف إلى موقف، مع اختلاف درجة تأثيرها من شخص إلى شخص آخر؛ إذ نلاحظ الانحلال النسبي في كفّة الميل من الذَّاتيَّة إلى الأنانيَّة؛ ولذا قد نجد المتردّد، والمصمّم على الاختراق، والمقدِمَ على المخاطرة، والمتطرّف، والنفعي المحافظ على السّلامة الشخصيَّة، ومسلوب الإرادة، واللامبالي، وكلّ هذه الصّفات

[9] ـ يوسف، 53.

تحتويها صفة الشخصيَّة الانسحابيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، التي تنمو فيها مغالبة الرّغبات الخاصَّة على الرّغبات العامَّة، ومغالبة ما لا يجب على ما يجب، والميل إلى السُّلوك المتعارض مع القيم والمعارف الضميريّة، والإقبال على المطالبة بالحقوق، والابتعاد عن أداء الواجبات، وتحمّل المسئوليات.

ولهذا فإنَّ مرحلة اليأس تعدُّ مرحلة نفسيّة، يصل إليها الفرد في مرحلة تقدّم العمر؛ إذ الضعف الذي ينمو في القدرة والاستعداد إلى درجة إضعافها، وإعاقتها عن أداء أدوارها التي كانت تفعلها، أو تسلكها؛ ولذا عندما يسود الوهنُ العقل، والجسم، والقدرة، والاستعداد، يحدث الانسحاب، ويسود التردّد، والتخلّي عن أداء ما ينبغي أن يؤدّى؛ وحالة اليأس هذه لا تقتصر على المرحلة المتقدِّمة من العمر، بل في كثير من الأحيان تسود الشخصيَّة الانسحابيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، التي تصل إلى مرحلة اليأس وهي في ربيع العمر، فتستسلم لأمر الواقع؛ نتيجة الضعف الذي يُلمّ بها (ضعف النّفس)، الذي في كثير من الأحيان تسبِّبه الحاجة، أو الرّغبة فيما لا يجب، أو الخوف من المواجهة وعاقبة الأمور. إنهَّا مبررات الميل إلى الأنانيَّة لكلِّ نفس تيأس أو تقنط من رحمة الله، أمّا النّفس التي لا تيأس، ولا تقنط من رحمته دائمًا يراودها الأمل، الذي بالجدِّ والاجتهاد والسّعي الحميد ينقلها

من حالة اليأس إلى حالة تحقيق الأمل الذي يجعل منها شخصيّة متطلّعة، وتمتلك الحجّة، والمنطق اللذين يجعلانها في حالة نُقلة من الذَّاتيَّة إلى الموضوعيَّة.

إنَّ تغيُّر حالة الفرد من التمركز على الأنا، إلى حالة التمركز على الذَّات، أو الموضوع لا يمكن أن يتمَّ نُقلة واحدة هكذا، بل يحتاج إلى الآتي:

1 . زمن الاستيعاب: الفترة التي تُمكِّن المنسحب من استيعاب المتغيِّرات والمبررات الجديدة.

2 . زمن الانفكاك النسبي: الفترة التي تُمكّن المنسحب من التخلّص من الارتباطات القيميَّة السَّابقة، والعلائق التي انتظمت على مستوى الذَّات.

3 . زمن الارتباط: الفترة التي يكوِّن فيها للمنسحب علائق مع الوسط القيمي الجديد.

4 . زمن الفعل: فترة التبدّل التي تُمكّن المنسحب من الإقدام على الأفعال التي كانت محرّمة عليه، أو محذوفة من قاموسه الاجتماعي.

5 . زمن العادة: فترة التكرار السُّلوكي مع الديمومة بما يشكِّل الخصوصيّة الجديدة، والسُّلوك الجديد.

مما تقدّم إذن: لا يمكن أن يتمَّ التغيّر نُقلة واحدة من التمركز على الأنا، أو الذَّات، أو الموضوع، بل لا بدَّ من مسافة

تسمح بالامتداد للممتدّ، وتسمح بالانكماش للمنكمش، وكذلك لا بدَّ من زمن لكلٍّ امتداد، أو انكماش، ولا يمكن أن تكون الذَّات مكوّناً مستقلًّا عن الأنا، أو الموضوع، ولا يمكن أن تتجرَّد من الميلان إلى الموجب، أو السَّالب؛ فكلّ حسب الظَّرف، والموضوع، والمتغيّرات المدخلة إلى، أو المخرجة من.

وعليه: الانحياز سلوك بشري، لا يتمّ إلا بمعرفة؛ ومن ثمَّ عندما ينسحب الفرد من موقف لموقف، أو من موضوع لموضوع، بالضرورة يتخلى عن موقف، أو موضوع، وينحاز لآخر، وهذا لا يعني أنَّ كلّ انحياز هو ذو عائد سالب، بل بعض من الانحيازات ذات مردود موجب؛ كالانحياز للحقِّ والعدل، أمّا الانحياز للعبودية والظّلم فهي انحيازات سالبة، وهذا النَّوع من الانحيازات هو الذي تمتدّ فيه الشخصيَّة الانسحابيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)؛ وذلك لعدم تحمّلها المسئوليَّة تجاه ما يجب أن تَقدِم عليه من أفعال،؛ولهذا فتحمّل المسئوليَّة صفة موجبة تُمكّن الفرد من أن يكون تطلُّعي، أو منطقي فيما يفعل أو يسلك.

ومن هنا: فإنَّ (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة) لم تكن شخصيّة طبيعيّة، بل شخصيّة مصطنعة؛ الشخصيَّة الطبيعيّة هي التي فطر الإنسان وشبّ عليها، أمّا الشخصيَّة المصطنعة؛ فهي

التي أوجدتها الظّروف، أو إنَّها صنعتها، حتى إنَّ بعضًا من المناضلين، والمتطلّعين قد تكون آخر أيَّام نضالهم وتطلعاتهم تؤدّي بهم إلى الانسحاب، ويصبحون في حالة ميل من (الذَّاتيَّة) إلى (الأنانيَّة)، وهذه قد تكون نتيجة ردود أفعال من غير المتوقَّع، أو نتيجة الهزيمة التي كسرت الهيبة. إذن: الشخصيَّة الانسحابيَّة قد تكون بمسببات الهزيمة، وقد تكون بمسببات الاستسلام.

ولذا؛ ليس دائمًا الابتعاد عن المواقف السَّالبة يؤدّي إلى المواقف الموجبة؛ فعندما يبتعد الإنسان أو يميل عن مواقف سالبة إلى أخرى سالبة لا تعدّ أفعاله موجبة؛ فالذي يحدِّد المواقف الموجبة من السَّالبة هو: (الموضوع المنحرف منه والموضوع المنحرف إليه)، وهي ذات أبعاد ثلاثة:

1 . مواقف التجنُّب: قد يؤدّي التجنُّب إلى الابتعاد عن أفعال الخير، وقد يؤدّي إلى الابتعاد عن أفعال الشّر؛ وفي كلتا الحالتين الشخصيَّة تعرف ما هو خير، وما هو شر، وتمتنع عن القيام بهما، والشخصيَّة التي لا تفعل الخير هي التي توصف بالانسحابيَّة؛ إذ إنَّها تنسحب من القيام بالأفعال المفضّلة اجتماعيًّا وإنسانيًّا، وهكذا الشخصيَّة التي لا تفعل الخير تنسحب من ميادين الفضيلة.

2 . مواقف الانسحاب: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة، فعندما تنسحب الشخصيَّة من مواقف سالبة ليس بالضرورة أن تكون موجبة، وعندما تنسحب من مواقف موجبة ليس بالضرورة أن تكون سالبة.

3 . مواقف الإقدام: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة وفقًا للآتي:

أ . عندما تنسحب الشخصيَّة من مواقف وأفعال سالبة، وتقدم على أفعال أخرى سالبة، فإنَّ إقدامها هذا يعدُّ سالبًا، وعندما تنسحب من سالب إلى موجب تصبح أفعالها موجبة.

ب . وهكذا عندما تنسحب من موجب إلى موجب؛ فهي ما زالت ذات المواقف الموجبة، وإذا انسحبت من الموجب إلى السَّالب؛ فتصبح أفعالها سالبة.

رابعًا . الأنانيَّة Egoism:

الأنا هو ضمير يعود على من ينطق به، فأنا يشير إليَّ، وأنت تشير إليك، وهم تشير إلى من لم يكن أنا وأنت، ونحن تحتوينا، وتستثنى غيرنا، وترتبط الأنا بالأنانيَّة عندما تخرج عن الذَّات والموضوع، وتوصف في هذه الحالة بأنَّها في حالة ميل، أو انحراف سلوكي يؤدِّي بها إلى الأنانيَّة أحد مقاطع خماسي

تحليل القيم؛ حيث إظهار السُّلوك الأناني على حساب الآخرين الذين لهم الحقّ في الوجود، أو الظهور المماثل.

فالأنانيَّة: مرحلة من مراحل تكوين الشخصيَّة الفاقدة للقيم، والثّقافة، والسُّلوك الاجتماعي والإنساني، والمستجيبة للرغبات، والأهواء، والأطماع الخاصّة التي تسيطر على سلوك الفرد وأفعاله؛ إذ ينعدم عندها الإحساس بالنّخوة، والغيرة والشَّرف؛ لفقدانها كثيرًا من العواطف، أو لفقدانها الحُجّة المنطقيَّة، أو لفقدانها الموضوعيَّة.

وترتبط الأنا بالآخر والموضوع عندما تكون العلاقة موجبة، وتنفصل عن الآخر والموضوع عندما تكون العلاقة سالبة؛ فعندما تظهر الأنا مع الآخر في الموضوع الواحد بالتساوي وفق الحاجة والجهد تقوى العلاقة بينهما، وعندما تظهر الأنا على حساب الآخر تضعف العلاقة بينهما، وقد يحدث الصّدام، وتسود الفرقة إلى حين الالتزام بحقِّ الآخر في الموضوع دون منّة؛ فالأنا الموجبة هي التي تتمسّك بما لها من الموضوع دون أن تمسّ حقّ الآخر فيه.

وعندما تكون أهميَّة الأنا وعيّا عند الآخر، وتكون أهميَّة الآخر وعيًا عند الأنا، تتكون الذَّات المشتركة التي تعترف بحقّ الجميع في الموضوع العام، وعندما تعمّ الجهالة بأهميَّة الأنا والآخر في الموضوع المشترك يُطمس أحدهما على حساب

الآخـر، ويسـود السـُّلوك الأناني الـذي تترتـَّب عليـه الأفعـال السَّالبة.

وبمـا أنَّ لكـلِّ فـرد خصوصـيّة تميـّزه عـن غـيره وفقـًا لقدراتـه، واستعداداته، وميوله، وثقافته، إذن: لكلّ أنا خصوصيّة، وبما أنَّ لكلِّ أنا خصوصيّة؛ فلا داعي لطمسها، بل من الواجب العلمي إظهارها بما يمكّنها من أداء مهامها الخاصَّة بموضوعيَّة واعتبـار، وعنـدما لا تطمـس الخصوصـيَّة لا تطمـس الـذَّات العامـَّة الـتي هـي مجمـوع تفاعـل الخصوصـيّات، (فـأنا كفـرد) أعـرف أنَّ ليّ حقوقـًا، وعلـيّ واجبـات؛ ولـذا أتحمـّل أعبـاء المسـؤوليَّة مـع الآخـرين الـذين لهـم علاقـة بالمواضـيع المشـتركة بيننـا، وبخاصـّة المواضـيع الـتي تكـوّن مجـالات العلائـق القيميـَّة علـى مسـتوى ممارسـة الحقـوق، وأداء الواجبـات، وحمـل المسئوليات:

1 – حقوق الأنا:

بلا شكّ لكلِّ (أنا) عاقلة حقوق قيميّة كاملة، ينبغي لها أن تؤخـذ بإرادة، أو تُعطـي مـن دون منـّة مـن أحـد، ولـه الحـقّ في التصرُّف الحرّ في حقوقه، ولا حقّ له في الامتداد على حساب حقوق الآخرين، ولا يحقّ لأحدٍ أن يُقيِّده عن ممارسة حقوقه، وإذا وُضِع القيد على الحقوق وجب فكّها، أو كسرها بالقوَّة، ولا نـنس مـا يتركـه وضـع القيـد مـن أثـرٍ علـى الأنا الـذي بـلا

شكّ سيفكّر مرّتين قبل أن يفعل أيّ أمر، وسيضع إشارات الاستفهام والتعجُّب على من كان سببًا في وضع القيد، وقد تحدث المواجهة كلَّما توافرت اشتراطاتها، ولكي تصبح حركة الأنا موجبة ينبغي أن يفسح مجال الامتداد في مجالات العلائق القيميَّة الآتية:

أ . مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة.

ب . مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة.

ج . مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة.

د . مجال العلائق القيميَّة النفسيّة.

هـ . مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة.

و . مجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة.

وعليه: إذا لم يُسمح للأنا بحريّة الامتداد في المجالات العلائقية السَّابقة، تصبح الأنا في حالة السَّالب، وهي: الأنانيَّة والشخصانيَّة.

2 – واجبات الأنا:

في مقابل أخذ الحقوق ينبغي للأنا أن تؤدِّي واجباتها، وبطبيعة الأمر إذا لم يتمّ أخذ الحقوق، لن تؤدِّي الأنا واجباتها التي هي حقّ للآخر، ولا ينبغي أن يُطلب منه أداؤها؛ لأنَّ الواجبات تؤدَّى في مقابل أخذ الحقوق؛ ولهذا

يجب أن تتماثل مجالات أخذ الحقوق مع مجالات أداء الواجبات، وهي:

أ . مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة.

ب . مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة.

ج . مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة.

د . مجال العلائق القيميَّة النفسيّة.

هـ . مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة.

و . مجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة.

وإذا لم تؤدِّ الأنا واجباتها بالتمام في ضوء ما تأخذه من حقوق تصبح الأنا ذات خصائص وصفات أنانيـَّة؛ ولهذا ترتبط الأنا بالشخصانيَّة والفرديَّة عندما تنفصل عن الموضوع والذَّات، وترتبط بهما عندما تنفصل عن الأنانيَّة والشخصانيَّة والفرديـَّة التي تنحرف بها عن الذَّاتيـَّة الاجتماعيـَّة كما هو مبيّن في قطاعات خماسي تحليل القيم.

3 – مسئوليَّات الأنا:

(الأنا) إثبات وجود موجب عندما تتماثل فيه ممارسة الحقوق مع أداء الواجبات، وحمَـْل المسئوليات، وإذا لم يتمّ التماثل الموجب تصبح الأنا في منعرج السـُّلوك الأناني الشخصاني الذي يُقيّم الأمور من زاوية تحقيق المنفعة التي تعود عليه

بغض النظر عمّا يصيب الآخرين من ضرر أو خسارة (المهم أنا).

المسئوليَّة عبء وحمل ثقيل، ومع ذلك هي ضرورة للأنا الحرّة، وهي في الوقت ذاته حقّ يجب أن يؤخذ، وواجب ينبغي له أن يـؤدّى؛ وبالتـالي فهـي الضـّلع الثّالـث في مثلـّث ممارسـة الدّيمقراطيَّة؛ إذ لا ديمقراطية بلا ممارسة الحقوق، ولا ديمقراطية بلا أداء الواجبات، ولا ديمقراطية بلا تحمّل المسئوليات.

وعليه: تتماثل المسؤوليَّة مع الحقوق والواجبات من خلال امتدادها في المجالات العلائقية السَّابق ذكرها.

وعليه: فمن الزّاوية الطبيعية لكلِّ أنا: حقوق، وواجبات، ومسئوليات، ومن الزّاوية الفعليّة قد لا تمتلك الأنا شيئًا من ذلك فتُعدّ فاقدة لذاتها، ولا مفرّ لها من أن تنسلخ عنها لتمارس السُّلوك الأناني والشخصاني كردِّ فعل، وليس دائمًا الأنا تسلك، أو تفعل نتيجة ردود أفعال سالبة، بل في بعض الأحيان تمتلك الأنا كلّ الحقوق، والواجبات، والمسئوليات المتعلِّقة بها، ثمَّ تمتد على حساب ما يمتلكه الآخر، إنَّها الأنا الطَّامعة الفاقدة لقيم الاعتراف، والتقدير، والاعتبار للآخر.

ولأنَّ العلوم الاجتماعيَّة وفقًا لقانون الفطرة ترى أنَّ الإنسان اجتمـاعي بطبعـه؛ فـترى أنَّ الإنسـان كفـرد لا يسـتطيع الاستغناء عن المجتمع الذي يعيش فيه، أو ينتمي إليه نتيجة

قدراته واستعداداته المحدودة التي لا تمكّنه من الاعتماد على نفسه كاملًا، بل في مُعظم الأحيان تجعله في حاجة للآخرين حماية، ورعاية، ومدّ يَدِ العون للمساعدة، والتعاون، والتآزر من أجل البقاء، وإذا تمكّن الإنسان من معرفة حدوده، وأسباب وجوده، وما يحيط به ولم يتجاوز ذلك عندما يمارس حقوقه بإرادة ويؤدّي واجباته بإرادة ويتحمّل مسئولياته بإرادة وفقًا لقدراته واستعداداته ومواهبه، حينها يكون فردًا متفاعلًا إيجابيًّا.

وبناء على ما سبق نتساءل:

لماذا يودُّ البعض أن يُظهِر شخصانيّته وأنانيَّته على حساب المجتمع الذي ولد فيه، وهو يعرف نفسه كفرد قاصر عن العيش بمفرده، وبمنعزل عن بني جنسه؟

أعتقد أنَّ سبب ذلك هو وجود الفروق الفرديَّة التي جعلت لكلِّ فرد من بني الإنسان طابعًا به يُميّز عن غيره، وكذلك لا ننس وجود المظالم التي تمتدُّ لتلاحق مجالات العلائق القيميَّة، وتضع القيد عليها، وإلى جانب هذه وتلك لا ننس أثر المعلومات والمعارف التي يتشرّبها الأنا في أثناء فترات نموه الزَّمني، ونموه المعرفي.

فالإنسان بطبيعة الحال لا يتكرر في خلقه، ولا يمكن أن يكون نسخة لغيره، أو يكون غيره متطابقًا معه في قدراته،

واستعداداته، ومواهبه، وطموحاته، ولا حتى في بصمة أصابعه، ونسيج جسده، على الرّغم من أنَّ البشر جميعهم مخلوقون من نفس واحدة: {وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِّنْ نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ}[10] فإنّنا خلقنا فُرادى؛ مصداقًا لقوله تعالى: {وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ}[11].

ومع أنَّ الإنسان خلق على القوَّة إذا ما قورن بغيره من المخلوقات الأخرى فإنَّه بقوته تعلّم حتى غزا الفضاء، ولكن على الرّغم مما خُلق عليه من قوَّة؛ فهو الضّعيف أمام القوي المطلق جلَّ جلاله، وهو أيضًا الضّعيف أمام رغباته، وشهواته، وفي حالة مرضه وألمه، وحاجاته المتطوّرة، والمتغيّرة والمتنوّعة، مصداقًا لقوله تعالى: {وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا}[12].

إذن: لماذا يرتكب الإنسان الأنانيَّة وقد خُلق ضعيفًا؟ وعلى من يستعرض قوّته هذا الضّعيف؟

ومع ذلك هذا الإنسان الضّعيف يتظاهر بالقوَّة بين الحين والحين كلّما عرف أنَّ الآخر في حالة وهن وضعف؛ فيتمرّد

---

[10] ـ الأنعام، 98.

[11] ـ الأنعام، 94.

[12] ـ النساء، 28.

على الضّعفاء، أو المساكين: {قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ وَأَنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ}[13]، وفي الوقت الذي يتمرّد فيه الآخرون على الحكومة الظالمة، ينسحب ذلك الإنسان المتظاهر بالقوَّة في غير محلها من ميادين أداء الواجبات، وحمل المسئوليات، وفي المقابل يقدم غيره على أدائها.

بناء على ما تقدّم: يمكن التمييز بين الاثنين المتمردين وهما:

- الذَّات المتمردة على الضّعيف سلوكها وأفعالها القيميَّة سالبة.
- الذَّات المتمردة على الحكومة الظّالمة سلوكها وأفعالها القيميَّة موجبة.

ولذا لا يُعدّ كلَّ تمردٍ سالبًا؛ وهكذا الذَّات المنسحبة من ميادين أداء الواجبات، وحمل المسئوليات تُعدّ ذات سلوكيات وأفعال سالبة، أمَّا الذَّات المتقدِّمة لأداء الواجبات، وحمل المسئوليات فسلوكها وأفعالها تعد موجبة.

وعليه: فالإنسان الذي عصي الله الذي خلقه، لا يُستغرب أن يعصي المجتمع الذي لم يخلقه، أو أنَّه يعصي أفرادا منه فهذه الأنانيَّة والشخصانيَّة التي عندما تسود أفعالها تُنسي الإنسان

[13] هود 91.

معرفة من هو؟ ومن الذي خلقه؟ ولماذا خلقه في حاجة لمن يقوم برعايته؟

إذن: إذا تمسّك الفرد بأناته ولم يتخطَّ حدودها (حدود أنا ليّ حقّ، وواجب، ومسئولية أتمسّك بها، ولا أرغب الامتداد إلى ما هو خارج عنها) فإنَّ ذلك يدلّ على أنَّه متمسّك بقيمه التي يُقرّها المجتمع، القيم التي جعلت منه ذات على المستوى الفردي، أمّا إذا تجاوز هذه القيّم وحدودها الاجتماعيَّة فيدخل في منطقة النزاع مع الآخرين المدافعين عنها بوصفها حقًّا لهم، ومن هنا ينجم الصّراع بين الممتدّ خارج حدوده، والمندحر داخلها؛ ولذلك تتكوّن الأنانيَّة، أو الشخصانيَّة عندما يطمع الفرد في حقوق وواجبات ومسئوليات غيره، أمَّا إذا تمسّك بحقوقه وحَبِّ أناته، ولم يتجاوزها فإنَّ ذلك يعنى أنَّه لم يكن أنانيًّا، أو شخصانيًّا، بل إنَّه الإنسان المثال الذي يتوحّد المجتمع فيه فيجعله اجتماعيًّا بطبعه.

ولهذا تعدُّ القيم العنصر الأساس الذي يميّز سلوك الإنسان الأناني، أو الشخصاني، عن سلوك الإنسان الذَّاتي، أو الاجتماعي، فإذا كان تقييم الفرد للأشياء المشتركة بمنظور كلّ شيء أنا، كانت أفعال الفرد أنانيَّة، وسلوكيّاته شخصانيّة، وإذا كان التقييم للأشياء والظواهر بمنظور المجتمع، كان الفرد اجتماعيًّا (ذاتيًّا)، وإذا كان تقييم الأشياء

بمعطياتها كما ظهرت في الموضوع كان الفرد موضوعيًّا؛ ذلك لأنَّ الأنا قد تنفصل عن الموضوع، أمّا الذَّات فإنَّها ترتبط به. إذن: توجد علاقة تداخل قيمي بين مكوّنات الشخصيَّة الأنانيَّة، والشخصيَّة المنسحبة، والشخصيَّة المتّزنة (الذَّاتيَّة)، والشخصيَّة المنطقيَّة، والشخصيَّة الموضوعيَّة؛ ولذا فبالموضوع يمكن أن يكون الإنسان أنانيًّا، ويمكن أن يكون ذاتيًّا؛ فالتنشئة كموضوع، وحسب فلسفتها، قد تجعل من الفرد أنانيًّا، أو ذاتيًّا (اجتماعيًّا)، وهكذا الفرد قد يؤثِّر في المجتمع بأنانيّته سلبيًّا؛ نتيجة تمسّكه بالأنا، وقد يؤثِّر فيه بموضوعيّته إيجابيًّا؛ نتيجة عدم انفصاله عن الموضوع، وعن الذَّات.

ومن ثمَّ، فالأنا كعنصر مستقلٍّ تدلُّ على الفرديَّة كبؤرة اهتمام، وعندما ترتبط بالموضوع دون اعتبارٍ للآخر تصبغه بطابعها؛ فتسود الرّوح الأنانيَّة، أو الشخصانيَّة؛ وذلك لظهور نواياها الخاصَّة، أو أطماعها الخاصَّة سواء أكان هذا الطابع فرديًّا، أم أسريًّا، أم اجتماعيًّا، فإذا كانت المصلحة فرديَّة كان الأنا فرديًّا، وإذا كانت المصلحة أسرية، أو قرابة، كانت الأنانيَّة بإظهار الأنا لها على حساب الآخرين؛ وهذا يشير إلى أنَّ الأنا لم تتكون من حبّ الذَّات كما يعتقد البعض، بل تكوّنت من الانعزال عن الذَّات والموضوع؛ نتيجة التحيُّز الشخصاني الذي يُظهر الأنانيَّة.

وبناء عليه: إنَّ التحليل العلمي الذي يتأثّر بالأنا الطّامعة المنعزلة عن الذَّات والموضوع، هو تحليلٌ شخصاني (أنانيًّا) لا يقرّه العلم، ولا تقرّه القيّم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة؛ ولذلك يحدث ما يسمى بحوار الذَّات الذي تثيره الحاجة، وتدفعه الأماني؛ فإذا تجاوز الأنا حوار الإشباع وفقًا للحاجة، كان الأنا شخصانيًّا، وإذا التزم بحدود الإشباع كان الأنا ضميريًّا، وموضوعيًّا لا غاية له في الاستغلال، ولا رغبة.

إذن: الأنا لم تكن عيبًا إذا لم تتجاوز حدودها على حساب الآخرين، بل ينبغي التمسّك بها كطابع مميّز بين الأفراد، والجماعات، والمجتمعات؛ فكلّ (أنا) خلقت متميِّزة عن غيرها؛ وبالتَّالي لا يُعدّ التمسّك بها عيبًا، وبما أنَّ كلّ (أنا) متميّزة عن غيرها بخصوصيّاتها، إذن: الكلّ متميّز عن غيره بما يمتاز به، والتمسّك بالميز يعنى التمسّك بالقيم الخيّرة، والأفعال الحميدة، ومع أنَّ الأنا واحدة، فإنَّ أدورها متعدِّدة، فأنا الفرد، تختلف عن أنا الأسرة، أو الجماعة، وأنا المجتمع، تختلف عن أنا الأمّة، أو أنا الوطن، أو أنا الإنسان، فعندما أكون أنا الإنسان تكون القيّم الإنسانيَّة هي التي يحتويها ضميري، وتمارسها أفعالي، وتتجسّد في سلوكياتي.

فالقيّم الإنسانيَّة لم تكن ملكيّة فردية، بل ملكيّة عامّة تتجسّد في الفرد حتى يصبح إنسانيًّا بطبعه؛ ولذلك عندما

تتجسّد الأفعال الإنسانيَّة في سلوك الفرد وأفعاله يصبح الفرد وكأنَّه الإنسانيَّة بحالها، وتوصف حالته بالموضوعيَّة، وإذا لم تتوحّد الإنسانيَّة في أفعاله، وسلوكياته قد تتوحد فيه أفكار وأفعال على مستوى آخر، قد يوصف مرتكبها بالمنطقي، أو الانسحابي، أو الذَّاتي، أو الأناني.

ويكون الفرد أنانيًّا بخروجه عن حدود (أنا الواثقة) نتيجة مصلحة خاصَّة، أو طمع في شيء هو حقّ لغيره، وتكون الأنا الخيّرة هي التي تقف عند حدودها، ولا تمتدّ طمعًا في السّيطرة على غيرها، وتوصف بأنَّها مثال ينبغي لنا الاقتداء به.

وعليه: ينبغي أن تسيطر كلّ أنا على أناتها؛ حتى لا توصف بالهامعة الطّامعة، وعندما يسيطر كلّ فرد بإرادة على أنانيّته، وشخصانيّته، ويصحح عيوبه، ويسلك كما يودّ للآخرين أن يسلكوا تجاهه، ويحبّ لنفسه كما يحبّ لغيره فإنَّ ذلك يجعله في صفة المجتمع بأسره، وتصبح الذَّاتيَّة هي الشخصيَّة السَّائدة بين أفراد المجتمع، وجماعاته، وهذه الذَّات هي التي ينبغي للجميع أن يتمسَّك بها، ويدافع عنها الجميع؛ ذلك لأنَّها ملكيَّة عامَّة توحّدت في الأنا بقيم المجتمع، ومن ثمَّ، علينا أن نميّز بين الأنا وأفعالها، والأنانيَّة وأفعالها، وفي هذا الأمر نقول:

الأنا كبرياء الذَّات وأنفتها؛ نتيجة أخذها بقيّم المجتمع، والفضائل الإنسانيَّة الخيّرة، أمّا الأنانيَّة فهي نتيجة الطمع والتعصّب للباطل والحياد عن الحقّ؛ ولهذا يكون الإنسان كفرد مثالًا عندما يتمسّك بالأنا الملتزمة بكبريائها الإنساني الذي يقدِّس قيمة الإنسان، ويحافظ على نوعه، ويكون الإنسان ذاتًا عندما تتوحّد قيم المجتمع فيه، ويلتزم بها؛ فتكون أمانيه من أماني المجتمع، وآلامه من آلامه؛ ولأنَّ الإنسان قد خُلق في أحسن تقويم؛ فهو يرتقي إلى أن يكون أمّة بحالها عندما تتوحّد خصائص الأمّة، وأمجادها، وعزّتها، وتاريخها، وآمالها فيه، مما يجعله يحس بإحساسها، ويتألم لآلامها، وهذه الصِّفات التي كانت نتاج تشرّبه القيم الحميدة، والفضائل الخيّرة، هي لا تكاد توجد إلّا متفرّقة عند غيره.

إذن: الذي يحدِّد السُّلوك الأناني، أو الذَّاتي هو الإطار المرجعي؛ فإذا كان الإطار المرجعي أنانيًّا ذا اتجاهات سالبة يظهر دور الأنا على حساب قيم المجتمع، أو الأمّة الفاضلة، ومن ثمَّ يوصف السُّلوك بالأناني، وإذا كان الإطار المرجعي جماعيًّا أو مجتمعيًّا موجبًا يظهر دور الذَّات المستوعبة لطموحات الأنا من خلال القيم المشتركة بين أفراد المجتمع.

خامسًا: الموضوعيَّة Objectivity:

تُعدُّ الموضوعيَّة أحد مقاطع خماسي تحليل القيم، وهي مكوّنٌ قيميٌّ استيعابيٌّ تندمج فيها المعارف الإنسانيَّة والعلوم والثقافات التي تحتوي الأنا وتستوعب الآخر، وتنتج أفعالًا وسلوكيَّات تؤدَّى من قِبل الجميع بإرادة، وتكوّن منظومة قيميّة ذات أبعاد ومرامٍ إنسانيَّة خالية من التعصُّب والتحيُّز.

والموضوعيَّة هي العقليَّة التي تتجاوز بها الشخصيَّة مرحلة العاطفة والمنطق؛ فلا تحتكم إلّا بالعقل فهي بعد أن كانت تحتكم في قاطع (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) بالمنطق الذي يعتمد في أحكامه على ما هو متوقَّع أو مفترض، أصبحت تحتكم بالعقل الذي يميّزها في أحكامها وسلوكيَّاتها التي تفعلها بعد أن تتبيّن الحقّ من الباطل، والخير من الشر، وما يجب وما لا يجب.

وعندما يُقيّم الإنسان الظّروف، والمواقف الفرديَّة، والجماعيَّة، والمجتمعات بمعياريّة، توصف أحكامه وتقييماته بالموضوعيَّة؛ ولذا فالموضوعيَّة مرحلة وعي متقدّم على مستوى الثّقافة والفكر الإنساني، وهي الالتزام بالحقائق المجرّدة قولًا وعملًا، فلا تميل كلّ الميل، ولا تصدر الأحكام بلا معلومات ومعارف واضحة؛ وذلك لرفض الضمير العام لكلِّ مشوّهٍ وغير صائبٍ؛ ولهذا فالموضوعيَّة مرحلة تيقُّن، ومعرفة يتجاوز بها العقل كلّ مراحل الانحرافات، والميول السَّالبة التي تحيد أفعالها كثيرًا، أو

قليلاً عن الحقيقة، إنهَّا المبتعدة عن المنقوص، والمتمسِّكة بكلِّ فعل تام.

والموضوعيَّة حالة مستقلّة بذاتها تُقيّم فيها الأمور بنزاهة لا بعاطفة؛ فهي ليست حالة اعتدال كما هو حال قاطع: (الذَّاتيَّة) في خماسي تحليل القيم، وهي ليست حالة من حالات التطرُّف والانسحاب كما هو الحال في قاطعي: (الأنانيَّة) و(ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، بل إنَّها حالة الانسجام، والتطابق مع مبررات المواضيع، ومعطياتها العلميَّة.

وتتمركز الموضوعيَّة في خماسي تحليل القيم على الآتي:

1 . التجرّد من رغبات الأنا وأطماعه ومصالحه الشخصانيَّة.

2 . لا تعترف إلّا بما يجب، ولا تؤدِّي إلّا الأفعال الواجبة السُّلوك.

3 . تُقيّم الأنا والذَّات والآخر بمنظور قياسي، لا بمنظور مزاجي.

4 . السُّلوك والأفعال الحضارية المتماثلة مع الثّقافة المستوعبة لكلِّ خصوصّية.

5 . الاعتراف بوجوبيّة أخذ الحقوق.

6 . الاعتراف بأحقيّة أداء الواجبات.

7 . الاعتراف بأهميَّة تحمّل المسئوليّات.

8 . التقدير لمن يجب، ولِمَا يجب.

ولذا؛ فالاطمئنان صفة من صفات الشخصيَّة الموضوعيَّة: {يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي}[14]؛ ولذا فإنَّ النّفس التي تدخل الجنّة هي النّفس الموضوعيَّة التي أسلمت وجهها لله ربِّ العالمين، ولأنَّها المطمئنّة فهي التي تعتمد على قوَّة البصيرة التي تمكّنها من معرفة الحقيقة، وتميّزها عن غيرها من الأنفس: {بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ}[15]؛ فالبصيرة قوَّة عقليَّة واعية يتبيَّن من خلالها الإنسان الموضوعي معرفة ما يجب وما لا يجب، وعندما يسلك لا يتردّد؛ ذلك لثقته فيما يفعل أو يسلك عن معرفة صائبة.

الموضوعيَّة: هي الحقيقة مهما اختلف الزَّمان، والمكان، والثقافة، أو الدين، والعرف، فالحقيقة واحدة سواء أكانت ذات مؤثّر سالب، أم ذات مؤثّر موجب؛ فالكذب حقيقة، والصّدق حقيقة، والنّفاق والرّفض والتمرد حقائق كغيرها من الحقائق، والموضوعيَّة هي: قول الحقيقة، وفعل الحقيقة؛ ولذا وفقًا لمعياريّة الموضوعيَّة ليس عيبًا أن يقال للكاذب كاذب، وللسَّارق سارق، وللصّادق صادق، بل العيب أن لا يقال ذلك كحقيقة، هذه هي الموضوعيَّة كحقيقة لا تتبدّل، ولا

---

[14] ـ الفجر: 27 ـ 30.

[15] القيامة: 14.

تتغيّر مهما تغيّر الزَّمان والمكان، أو تغيّر الأفراد وتبدلوا؛ نتيجة تعرُّضهم إلى مؤثّرات ومتغيّرات تابعة أو مستقلة.

وبما أنَّ الحقيقة هي ما صدق على الموضوع، إذن: ليس بالضّرورة أن تكون الموضوعيَّة منطقيَّة؛ وذلك لأنَّ معايير الحقيقة ليست هي المعايير المنطقيَّة؛ فمعايير الحقيقة هي الصّدق والثبات، أمّا معايير المنطق فهي الافتراض والتوقّع؛ فالإنسان من حيث الوجود وجوده حقيقة موضوعيَّة وليس وجودًا متوقَّعا، أمّا من حيث التفكير فتفكير الإنسان منطق؛ وذلك لارتباطه المترتّب على وجوده الذي به يتميّز بقدرات عقليَّة، ومعرفيّة، وفكريّة؛ ولهذا فالحكم على أنَّ الإنسان موجود، وأنَّه مفكّر هو الحقيقة الموضوعيَّة، ولكن ليس بالضّرورة أن كلّ إنسان موجود مفكّر؛ إذ إنَّ البعض موجودون، ولكنَّهم فاقدو حاسَّة التفكّر والتذكّر، التي يفترض أنهَّا خاصّية إنسانيّة، وهذا ما يجعل المنطق ليس بالضرورة أن يكون حقيقة.

في الموضوعيَّة ينطبق الحكم على المحكوم؛ حيث تطابقه مع المعطيات المثبتة بالملاحظة، أو المشاهدة، والتجربة، وإذا لم ينطبق الحكم على المحكوم فإنَّ الحالة المحكومة تحسُّ بالظلم؛ فترفض، وتطالب بالنقض، وإلّا ستتمرّد وتثور على مصدر الظّلم الذي حكمها بلا مصادق، وعندما يتطابق الحكم أو

الفكرة مع الواقع تسود الموضوعيَّة، وتصبح سلوكًا، أو فعلًا، ماثلًا للإثبات.

ومن ثمَّ فعندما يقوم الباحث بالبحث في الظَّاهرة، أو المشكلة، قد يُطلب منه أن يتجرَّد من خصوصيّته التي تميّزه عن غيره؛ لكيلا يتأثّر الموضوع بلمساته، ويشار إليه بالموضوعيَّة، ولكن إذا كان الأمر كذلك، هل تُعدُّ الخصوصَّية عيبًا علميًّا يجب تلافيه، أم إنَّها تُعدُّ ميزة علميَّة ينبغي ألَّا تُهمل؟

إذا كانت الخصوصيّة من صنعنا فقد يكون العيب فيها، وإذا كانت من صنع صانعنا؛ فمن ذا الذي يستطيع التخلُّص منها؟

وقد يتساءل البعض عن العلاقة بين الخصوصيّة والقدرات والاستعدادات والمواهب: هل هي ذات علاقة، أم لا توجد علاقة بينها؟ فإذا كانت ذات علاقة بالإرادة، والقدرة، والاستعداد، والقيم المستمدّة من الإطار المرجعي للمجتمع، فأين موضع العيب فيها؟ وهل العيب أن تعتزّ الشخصيَّة بقيّم المجتمع الذي تنتمي إليه، وتتمسّك بإرادته؟ أم إنَّ العيب أن تنسلخ عنها كمن ينسلخ من جلده؟ وهل يعتقد فيما يكتبه المنسحبون عن ذات مجتمعهم نتيجة تأثّرهم بمعارف أفراد آخرين، أو مجتمع آخر قد يكون معادٍ لمكوّنات

المجتمع القيميَّة من دين وعرف وعادة؟ فهل هذه هي الموضوعيَّة؟

نعم، إنهَّا الموضوعيَّة التي ينادون بها، ولكن هل هذه موضوعيَّة؟

بالطبع: لا.

إذن: فما الموضوعيَّة؟

الموضوعيَّة: أن تُقدّم الحقائق كما هي لا كما ينبغي لها أن تكون عليه، فما ينبغي لها أن تكون عليه هو المطلب والأمل، وستظل الحقيقة كامنة في الموضوعيَّة إلى أن يتحقّق المطلب الذي يُقدِّمها كما هي.

إذن: الحقيقة علميًّا، هي كشف الزّيف عن المعلومة سواء أكانت هذه المعلومة صادقة، أم كاذبة، وأنْ تقدَّم (هي كما هي) لا كما يودُّ لها أن تكون من وجهة نظر الغير.

ولإزالة اللبس والغموض عن الموضوعيَّة ينبغي أن نفرّق بين التزام الباحث بخطوات البحث العلمي في أثناء تقصّي المعلومات والبيانات التي تعكس حقيقة الموضوع، وشخصانيّة الباحث وأنانيّته التي لا تعكس حقيقة الموضوع؛ ولذلك التزام الباحث بدينه وتحيّزه إليه حقّ لا يُعد عيبًا، بل العيب ألَّا ينحاز إليه باعتباره الحقّ، فمن الموضوعيَّة أن يتميّز موضوع الباحث المسلم عن موضوعات غيره من الباحثين غير

المسلمين عندما يكتبون عن الدّين الإسلامي، وفي مثل هذه الحالة من الباحث الموضوعي يا ترى؟

وعليه:

فعلى الباحث أن يميّز بين التزامه بمبادي أمّته وتاريخها كحقيقة، سواء أكان تاريخًا سالبًا، أم موجبًا، أم بين هذا وذاك، وشخصانيّته وأنانيته التي يودّ لها أن تكون على حساب خطوات البحث العلمي في أثناء تجميع المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج العلميَّة منها؛ فعندما يلتزم الباحث بمبادئ أمّته، ودينها، وقيمها، فإنَّه في هذه الحالة سيظل ملتزمًا بمبادئ عامَّة (ملكًا للجميع)، وإلّا هل يعقل موضوعيًّا أن يفكّر الباحث المسلم في أثناء قيامه بمهمة البحث والدّراسة بأنَّه غير مسلم؟ وهل الدين والثقافة، والعادات، والأعراف، أملاك لفرد بعينه حتى يُطلب منه التجرُّد منها وإلّا يوصف بعدم الموضوعيَّة؟

إذا كان الدين والعرف والقيم السائدة تُعدُّ مصادرَ للمعايير التي توضع على أساسها المقاييس العامَّة للموجب والسَّالب، والمستقيم والمعوّج والمنحرف؛ فكيف إذن يوصف الباحث المنسلخ عنها بالموضوعيَّة؟ وهكذا حال كلّ باحث عندما ينتمي أو يعتقد اتجاهًا سياسيًّا أو فكريًّا قد يصعب عليه التجرُّد منه.

ولهذا فالموضوعيَّة نسبيّة وليست مطلقة؛ إذ لا مطلق إلّا من عند الله؛ ولهذا التمسُّك بها وكأنَّها المطلقة في غير محلّه، ولأنَّها نسبيّة فينبغي لها أن تمارس بمرونة لا باشتراطات وأحكام مسبقة؛ ولذا يتمُّ الاتفاق مع الدكتور/ علي عبد العاطي في قوله: "ليس هناك موضوعيَّة، بل هناك وجهات نظر تنطوي على أحكام قيميّة وتحيّز لِما ينبغي أن يكون"[16].

ومع أنّني لا أوافق على أنَّه ليست هناك موضوعيَّة، إلّا أنّني واثق من أنَّها نسبيّة؛ وذلك لارتباطها بالتجرُّد، فإذا تجرّد الباحث من أنانيته، وعواطفه الخاصَّة التي قد تجعله في حالة تحيّز أو ميل، فلِم لا يسلك الموضوعيَّة أو يتّصف بها؟

وبما أنَّ الموضوعيَّة هي قول حقّ، فهل يُعقل أنَّ الحقّ قد انعدم قوله؟

نعم نحن في دارِ دنيا، ونعم بيننا من يقول الحقّ؛ ولذلك تختلف شخصيّاتنا، وأدوارنا التي تأخذ أمكنتها بالتساوي على دائرة خماسي تحليل القيم، وهذه المستويات القيميَّة هي:

1 . الشخصيَّة المعتدلة (الذَّاتيَّة) التي لا تميل فيها شعرة تعادل الكفّتين عندما تزن بالقسطاس المستقيم.

---

[16] علي عبد العاطي، ومحمد السرياقوسي، أساليب البحث العلمي. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1988م، ص 31.

2 . الشخصيَّة المنسحبة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة) التي تحيد عن قول الحقّ وفعله.

3 . الشخصيَّة الشخصانيَّة (الأنانيَّة) التي لا تفكّر إلّا في أناتها، ومستقبلها، والمنفعة التي تعود عليها، ولا تولي اهتمامًا بغيرها، تطالب بحقوقها، ولا تؤدِّي واجباتها، كما أنَّها لا تتحمّل المسئوليَّة.

4 . الشخصيَّة المنطقيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) تمارس أفعالًا منطقيَّة، وتحافظ على أنَّ كلّ شيء نسبي، إلّا أنَّها لا تتجرّد دائمًا.

5 . الشخصيَّة المتجرِّدة (الموضوعيَّة) تلتزم بقول الحقّ وفعله، ولا ترتضي الحياد عنه.

وترتكز الموضوعيَّة على الموضوع أوَّلًا، والباحث ثانيًا؛ ولذا لا يمكن أن تكون الموضوعيَّة إنْ لم يكن هناك موضوع وباحث، وهنا يقول الدكتور/ محمَّد السرياقوسي: "إنَّ الفصل التَّام بين الذَّات الدارسة، والموضوع المدروس مستحيل لِما بينهما من علاقات متبادلة تربطهما وتدمجهما في وحدة معرفية لا تمايز فيها بين ذات وموضوع"[17].

ولا شكَّ أنَّ تعرّف الباحث على الموضوع، والتزامه بالبحث في مجاله الذي يحتويه يؤدِّي به إلى الموضوعيَّة، وفي المقابل

[17] المرجع السابق، ص 44.

الخروج عن الموضوع لا يمكن أن يؤدِّي به إليها؛ وبالتالي يُعدُّ الباحث هو العنصر الأساس في إبراز الموضوعيَّة أو إخفائها، وبما أنَّه كذلك؛ فلا داعي إلى تغييب دوره، أو الإغفال عنه مع مراعاة خصوصيَّته التي قد تفيد كثيرًا في التعرُّف على الجديد، أو تطوير ما هو كائن؛ وذلك بما يحقّق نجاحًا للمجتمع، أو الإنسانيَّة بأسرها.

ولأنَّ الباحث هو الذي اكتشف القوانين، وصاغ النّظريات، وأسهم في المعرفة العلميَّة التي تطوّرت بها العلوم، فلا ينبغي لنا أن نغفل عن إسهاماته، وجهوده الكبيرة في التطوّر العلمي نظريًّا، وماديًّا؛ ولهذا فالذي ينبغي أن يُطمس هو الأنانيـَّة، والشخصانيَّة في الفرد التي تجعل منه شخصيّة طامعة؛ فلا تتمسّك بالبحث عن الحقيقة والالتزام بقيمها الفاضلة.

إذن: الموضوعيَّة تستوجب من الباحث أن يبتعد عن الأحكام المسبقة، أو الأخبار السماعيَّة عند دراسة الظواهر، والمشاكل، والمواضيع في العلوم الاجتماعيَّة، والإنسانيَّة، ومن الموضوعيَّة أن يلتزم الباحث بالموضوع، ولا يحيد عنه عند دراسة الظَّاهرة؛ ومن ثمَّ عليه أن يميِّز بين رغباته وآماله وافتراضاته، والنتائج التي يتمّ التوصّل إليها، والتي قد تخالف توقّعاته وافتراضاته المسبقة.

ومن الموضوعيَّة ألَّا يفرض الباحث نفسه في الموضوع، ولا يملي اشتراطاته من خلاله، وألَّا يعمِّم نتائج بحوث العيّنات في الدّراسات الاجتماعيَّة على المجتمع الذي لم تستهدفه الدِّراسة بالبحث؛ وذلك لأنَّ العيّنة لا تمثّل إلّا نفسها، ولا تكون نتائجها إلا مؤشرات Indicators، وإذا عُمِّمت نتائجها على المجتمع الذي لم يخضع للدراسة؛ فإنَّ أحكامها تُعدُّ فاقدة للموضوعيَّة وفاقدة للمصادق؛ ولهذا موضوعيًّا لا ينبغي أن تعمّم نتائجها والأحكام المترتبة عليها على من لم تجُر عليه الدِّراسة، أو البحث.

وبما أنَّه من الموضوعيَّة أن تُقال الحقيقة؛ فلماذا يلتجئ البعض إلى إخفائها؟ ولماذا الادعاء بالموضوعيَّة في الوقت الذي يحيد البعض عن قول الحقيقة، أو فعلها؟

وعليه نتساءل:

هل من الموضوعيَّة أن تُجمع المعلومات، والبيانات النّظرية عن موضوع البحث والدِّراسة المتعلّقة بالمجتمع ككلّ، ثمّ تُقصر المعلومات الميدانية فقط على ما يتمّ جمعه من معلومات، أو بيانات من العينة؟ هذه من دون شكّ ليست الموضوعيَّة، بل الموضوعيَّة أن تتماثل المعلومات في المجال النّظري مع المجال الميداني عندما تكون الدِّراسة، أو البحث يتكوّن من جانبين (نظري، وميداني، أو معياري)، أمّا أن تكون المعلومات

النّظرية واسعة، وقد تمتد إلى زمن بعيد من التَّاريخ، وتحتوي على دراسة المجتمع بكامله، ثمّ تأتي البحوث الميدانية وتُضيّق على عيّنة محدودة؛ فهذا يدلّ على عدم الموضوعيَّة أو انعدامها.

وعليه: فالموضوعيَّة حقائق، وليست تنبؤات؛ التنبؤات قد تقع كما هو متنبّأ بها، وقد لا تقع كذلك، أمّا الموضوعيَّة فلها مصادق، ويمكن إثباتها، والبرهنة على وجودها، والتعرُّف على الشخصيَّة التي تتّصف بها؛ ولذا على الباحث ألَّا يخرج عن الموضوع قيد البحث ووفقًا لمعطياته دون الالتجاء إلى التنبؤات **Prediction** التي قد لا يكون لها سندٌ على أرض الواقع[18].

إذن: الموضوعيَّة لا اشتراطات عليها؛ لأنَّ الاشتراطات أثقال وقيود، وإذا كانت الموضوعيَّة ذات أثقالٍ وقيودٍ على الحقيقة فإنَّها ستكون على صفة الانحيازيّة، وإذا كانت كذلك فهي لا تعدّ موضوعيَّة.

وعليه: فإنَّ للموضوعيَّة شرط ولا شرط عليها، وشرطها: أن تتوافر الإرادة التي تُمكّن الفرد من قول الحقّ بكلّ شفافيّة؛

---

[18] W. H Theory construction and the problem of objectivity; Symposium sociological theory Publishers New York P. 504.

ومن ثمَّ عندما تنعدم الإرادة تنعدم الموضوعيَّة، وبما أنَّ الإرادة شرط لتحقيق الموضوعيَّة، والإرادة حرّة، إذن: لا يمكن لأحدٍ أن يتّصف بالموضوعيَّة ما لم يكن حرًّا (لا شروط تقيّده).

ولهذا فالاشتراطات قد تكون قيدًا، والموضوعيَّة تتطلّب فكّ القيد، وتحرّض على فكِّه بإرادة، أو كسره بالقوَّة؛ ولأنَّ الاشتراطات قيودٌ تستوجب الاتباع، فإنَّ كلمة (يجب) فيها إجبار، أو إصرار على التقيّد بما تحتويه كلمة (يجب) من قيود، كأن يقال لك: يجب أن تتخلّص من خصوصيّتك (بما تختلف به عن الآخرين أو تمتاز) وأن تتخلى عن ثقافتك، ودينك، وتقاليدك؛ فإذا كانت الموضوعيَّة هكذا مبنيّة على كلمة يجب؛ فمن صاحب الأحقّية في اتخاذ هذا القرار الإجباري؛ لكي نطيع أمره وننتهي بنواهيه؟ وهل إذا قبلنا بهذا الإجبار تكون بحوثنا حرّة ذات سيادة؟ وكيف يمكن للباحث أن يكون حرًّا وهو مقيدٌ بكلمة (يجب) واشتراطاتها؟

ولذا تُعدّ الموضوعيَّة نزاهة في الرّأي، والأسلوب، أو المنهج المتّبع عند سبر أغوار الحقائق العلميَّة، وتحليلها، وتفسيرها؛ ولذلك ينبغي للأحكام العلميَّة أن تكون نسبيّة، وليست قطعيَّة ومطلقة، فإذا كانت النسبيّة نظرية مثبتة في العلوم الطبيعيّة، ألا يكون الأولى تصديقها والعمل بها في العلوم الاجتماعيَّة؟ وإلّا هل هناك من يعتقد أنَّ نظريّة النسبيّة لا

تعتمد على الموضوعيَّة في قوانينها؟ وإذا كان الوصول إلى نظرية النسبيّة في أساسه هو الاعتماد على الموضوعيَّة في البحث العملي، ألّا تكون الموضوعيَّة في أساسها هي الأخرى نسبيّة؟

وفي نظرية التقريب الإحصائي لا وجود للمطلق إلّا الذي هو خارج مجال قدراتنا البشريَّة، وبالتّالي في حالة إجراء العمليات الحسابية، سواء بالجمع، أو الطرح لا يتمُّ الانتقال من كمٍّ إلى كمٍّ إلّا بالتقريب الحسابي، فعلى سبيل المثال: الانتقال من 1 إلى 2 يحتاج إلى كمٍّ من الكسور كجزيئات مترابطة تُجمع بعد الواحد الحسابي لكي نصل إلى العدد 2؛ ولذا لا يتمّ الانتقال إلى العدد 3 ثلاثة إلَّا بتقريب حسابي، وإلّا لا يمكن الوصول إليها حتى النّهاية؛ ولهذا عرفنا 1، 01.، 001.، 0001.، 00001.، 000001.، 0000001.، وهكذا لا يمكن الوصول إلى العدد 2 إلّا بالتقريب الحسابي؛ وذلك لعدم وجود الأحكام المطلقة إحصائيًّا، وهذا يجعلنا نؤكّد أنَّه لا وجود للموضوعيَّة المطلقة، بل الوجود للموضوعيَّة النسبيّة؛ وبناء على ذلك أتساءل: هل من الموضوعيَّة أن يتحرّر فكر الإنسان وعقله من القيود والموانع، أم من الموضوعيَّة أن يُقيَّد، أم أنَّ كلّ شيء نسبي؟

أقول:

الموضوعيَّة أسلوبٌ معياريٌّ علائقيٌّ يتكوّن من أحكام لا ميل فيها، ولا انحياز لأحدٍ على حِساب آخر، ترى الأمور برؤية محايدة بها يقال الحقّ ويُحقّ، لا تؤمن بالأحكام المسبقة، بل ترى أن تُخضع الأمر إلى القياس، والنقد، والمقارنة، والمحاجَّة، والتفكيك، والتركيب من أجل البناء الذي يقوّي العلاقات بين الأنا والآخر.

ولهذا تُعدّ الشخصيَّة الموضوعيَّة المفردة الأولى في مجتمع الفكرة، مجتمع (النَّاس متساوون) بغض النّظر عن أجناسهم، وثقافاتهم، وأعرافهم، ومعتقداتهم فهم أناس متساوون في ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسئوليَّات؛ وبالتَّالي فمجتمع الفكرة هو المجتمع الموضوعي؛ ولأجل ذلك يجب أن تكون الفكرة سليمة من العيوب: والمنتمين إليها أو المتمسكين بها هم الآخرون يخلون من العيوب؛ عيوب التحيّز، والتعصّب، والتفرّق؛ حتى يكونوا على حقٍّ في آرائهم وأفعالهم وتصرّفاتهم.

وعليه: تعد الكتابة والمحاورة برؤية الموضوعيَّة هي كتابة ومحاورة على أثر معرفي، وبما أنَّها ذات أثر معرفي؛ فهي ذات تراكمٍ عامٍّ من المسموع، والمشاهد، والملاحظ، والملموس، والمذاق، والمشموم، سواء أكانت هذه المعارف من مكوّن كمي، أم إنَّها من مكوّن كيفي.

ولأنَّ المعرفة تتكوّن من مجموع ما يلاحظ، وما تدركه الحواس؛ فهي إذن: نسبية التكوين؛ ولهذا تُعدّ نسبة من معارفنا التي عرفناها عن طريق حاسَّة السَّمع، وعن طريق حاسَّة اللمس، وبقيّة الحواس الأخرى هي معارف نسبيّة؛ ولأنَّ الموضوعيَّة لن تحكم على الأشياء إلّا وفقًا لِما يتوافر من معرفة، والمعرفة بطبيعة الحال نسبيّة؛ لذا فالموضوعيَّة لن تخرج هي الأخرى عن دائرة النسبيّة، ودائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع.

ومع أنَّنا نُنظّر للموضوعيَّة، فإنَّنا نعرف أنَّ وجودها مرتبط بوجود الإنسان الذي له من المعايير الأخلاقيّة والعلميَّة ما يكفيه لإصدار الأحكام، أو اتخاذ قرارات تجاه الآخرين إذا ما ارتضاه الآخرون حكمًا بينهم فيما هم فيه يختلفون، وكذلك في حالة ما إذا كان الإنسان باحثًا فهو لا يتناول المواضيع بالبحث والتحليل إلّا على أسس قابلة للمراجعة والقياس الممكّن من كشف الحقيقة، ومع ذلك كلّ شيء يمكن البحث فيه لا يمكن أن يخرج عن دائرة النسبيّة؛ ولهذا أقول: إنَّ الموضوعيَّة مهما علت درجتها المعياريّة فهي لا تخرج عن دائرة النسبيّة، وعلى هذا الأساس نقدّم القضيّة الآتية:

. كلّ معرفة من مكون نسبي.

. الموضوعيَّة معرفة.

إذن: الموضوعيَّة من مكون نسبي.

وهكذا إذا كان الحوار العلمي هو المؤسّس على المعرفة، والمعرفة نسبيّة، ألا يكون الحوار هو الآخرُ لا يخرج عن دائرة النسبيّة؟ بالتأكيد (نعم) إنَّه لا يخرج عن دائرة النسبيّة، وبما أنَّ الحوار نسبيٌّ، والموضوعيَّة هي نتاج الحوار، ألا تكون الموضوعيَّة هي الأخرى نسبيّة؟

. الحوار نسبي.

. الموضوعيَّة نتاج الحوار.

. إذن: الموضوعيَّة نسبيّة.

وحتى إذا سلّمنا بمصداقيّة الموضوعيَّة في حدود الالتزام بالنزاهة والتقصّي الدّقيق؛ فإنَّ النزاهة، والتقصّي الدّقيق هما نتاج قدرات عقليَّة، وإدراكات فكريّة، وبما أنَّ المدركات الفكرية نسبيّة، والموضوعيَّة مدرك فكريٌّ، ألا تكون الموضوعيَّة نسبيّة؟

. المدركات الفكرية والعقليَّة نسبية.

. الموضوعيَّة مدرك فكري وعقلي.

. إذن: الموضوعيَّة نسبية.

وحتى إذا سلّمنا بأنَّ الموضوعيَّة حقيقة كما سبق وأن بيّنا، والحقيقة العلميَّة ليست مطلقة؛ فهل يمكن أن تكون الموضوعيَّة مطلقة؟

أقول:

زمن الحقيقة مؤقّت؛ ولذا فمن الضرورة أن تكون له النّهاية، أي: إنَّ الحقيقة تنتهي باكتشاف بطلانها؛ فكثير من الحقائق العلميَّة أصبحت باطلة بالتطوّر، والاكتشاف العلمي؛ ولهذا فالعلم متطوّر وحقائقه مؤقّتة، وهكذا كلّ فرضٍ علمي، أو بحثٍ جديدة سيظل في خبر كان أمام البحوث الجديدة التي ترتّبت على كلٍّ منهما، وبالتَّالي كلّ بحث، أو اكتشافٍ جديد سيتجاوز ما سبقه معياريًّا؛ وذلك بما يقدّم من معارف بها يتمّ تجاوز ما سبق من جهد معرفي، وفي هذا الشأن يقول برنار: "عند مشاهداتنا لفروضنا العلميَّة وقد اختفت عن أبصارنا، فإنَّها تقضي نحبها في ساحات الشّرف كما يستشهد الجندي في سبيل وطنه"[19]، ويقول يورد كليفورد: "الحقيقة ليست التي نتأملها دون خطأ، بل هي التي نعمل بها دون خوف"[20].

وعليه:

فإنَّ تحليل المضمون تحليلًا علميًّا يستوجب التزام الباحث بالموضوع، وعدم الحياد عنه من خلال منهجٍ علمي يُمكِّنه من البحث الموضوعي؛ كي لا يتمحور التحليل على رؤية الباحث، أو عواطفه واتجاهاته الخاصَّة، وألَّا يكون منحازًا

---

19 الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي. المجلد الأول، الطبعة الأولى، 1986م، ص 803.

20 المصدر السابق، ص 804.

لمصلحة جهة معيّنة، أو فرد بعينه، بل ينبغي للتحليل أن يتمحور على الموضوع الذي تتضمّنه الفرضيَّات حتى وإن كانت النتائج المتوصّل إليها لا تُثبت صحة تلك الفرضيّات التي حملته وهنًا على وهنٍ.

إذن: ينبغي على الباحث أن يبيّن الأسباب التي دفعته إلى تحديد موضوع بحثه واختياره، والأهداف التي يسعى إليها، من أجل تبيان القضيَّة التي تربطه بالموضوع؛ فإذا كانت القضيَّة خاصَّة بالباحث، أو ذوي العلاقة به (الذين يتأثّر بهم عاطفةً، أو مصلحةً) فإنَّ الموضوع قد يتأثّر بأنانيَّة الباحث بدرجة تزيحه عن الاتجاه الموضوعي، ما يجعله منحرفًا في دائرة النسبيَّة، أمَّا إذا تحرّر الباحث من سيطرة الأنانيَّة فيكون باحثًا موضوعيًّا تجاه ما حدّده من أهدافٍ وفرضيَّاتٍ.

ولأنَّ على المستوى البشري لا يُمكن الخروج عن دائرة النسبيّة؛ لذلك فالبحث العلمي في بعض الأحيان يتأثّر سلبًا وإيجابًا بالمكان، كما يتأثّر بقواطع خماسي تحليل القيم، فإذا قاس الطبيب مثلًا: ضغط الدّم لإنسان ما على قمّة جبل مرتفع جدًّا، وقاسه له على مستوى سطح البحر، ثمَّ قاسه تحت سطح الماء فمن دون شكّ سيلاحظ الطبيب اختلافًا في ضغط الدّم للحالة نفسها، وفقا للآتي:

1 . في حالة ارتفاع.

2 . في حالة انخفاض.

3 . في حالة اتزان واعتدال.

4 . في حالة ميل للانخفاض.

5 . في حالة ميل للارتفاع.

إذن: من الموضوعيَّة أن يراعي الباحث أثر الظَّرف المكاني على الموضوع قيد البحث، ويجب أن يراعي أيضًا الظَّرف الزَّماني على تحليل الموضوع، وتفسير نتائجه؛ حتى لا يقيِّم موضوعًا ما وقع في الزَّمن الماضي بنظرة زمن اليوم؛ ولذا فلكلّ زمن ظروفه الخاصَّة التي تميِّزه عن غيره من الأزمان؛ ولذلك تختلف معطيات الزَّمان من وقت لآخر، مما يحث الباحثين على الالتزام بالتحليل الموضوعي للفعل، أو السُّلوك، أو الظَّاهرة في زمان حدوثها، مع مراعاة المتغيِّرات التي استجدّت عليها، والتي أثّرت على الحياة الحالية بشكلٍ أكثر أو أقلّ سلبيّة من الزَّمن الماضي؛ فعلى سبيل المثال: الزَّمان الذي ظهر فيه سقراط، وفلسفته يختلف عن زمان الفارابي، وزمنهما يختلف عن زمان الثّورة الفرنسيّة، ويختلف عن زمن الثّورة البلشفيّة، ويختلف أيضًا عن زمن سقوطها؛ ولذا فلكلّ زمان معطياته ومتغيّراته حتى وإن كانت الأفكار بينهما متصلة؛ ولهذا عبر الزَّمان تتغيّر حياة المجتمعات وتتطوّر وتتبدّل، أو تتقدم.

وبناء عليه: ينبغي للأفكار أن تُحلّل وفق معطياتها في الزَّمان الذي وقعت فيه لا بمنظور الوقت الحاضر الذي تختلف ظروفه ومعطياته عن ظروف الزَّمان الماضي ومعطياته، وإذا كان التحليل من أجل المقارنة الموضوعيَّة؛ فينبغي ألّا تُهمل الإيجابيات التي ظهرت في أيّ زمن ماضٍ، أو حاضرٍ.

إذن: عند تحليل المعلومات والبيانات بموضوعيَّة ينبغي أن يراعى الموضوع من حيث تأثير السَّابق على اللاحق، وتأثير اللاحق على السَّابق، فإذا كان الموضوع على سبيل المثال هو المدينة الفاضلة، فإنَّ تحليل مضمون هذا الموضوع يتطلّب عدم الإغفال عمّا حدث في الماضي بهذا الخصوص، مما يجعل العودة إليه عودة حميدة؛ ولذا فالبحث في قضايا المدينة الفاضلة يستوجب العودة إلى ذلك الماضي البعيد الذي تتأصّل فيه أفكار المدينة الفاضلة، مما يجعل العودة إلى زمن: سولون، وسقراط، وأفلاطون، والفارابي، وابن خلدون ضرورة علميَّة وبحثيّة من أجل ربط اللاحق بالسَّابق، أو من أجل ربط السَّابق باللاحق، من خلال ربط الآراء التي طُرحت عن المدينة الفاضلة، بالآراء التي تُطرح في الزَّمن الآن[21].

وعليه:

---

[21] عقيل حسين عقيل، سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، دار ألجا، مالطا، 1997م، ص 89 - 158.

ينبغي للمضمون أن يحلل تحليلًا موضوعيًّا، لا بتركيب المقدِّمات المتضمِّنة لنتائج المنطق الأورسطوطاليسي التي تفتقد في بعض الأحيان إلى المصادق، كما هو حال القضية الآتية:

. كلّ الحيوانات تخاف الأسد.

. واللبؤة حيوان.

. إذن: اللبؤة تخاف الأسد.

هذه النتيجة لا مصادق لها؛ لأنَّ الحيوانات تخاف الأسد، إلَّا اللبؤة فإنَّها لا تخافه، بل تعاشره بودٍّ؛ حتى تنجب أشبالًا تكون من بعد أُسودًا عظيمة بعاطفة اللبؤة.

ولأجل الموضوعيَّة ينبغي أن يكون تحليل مضمون المعلومات بالمثبت لا بالمتوقَّع؛ لأنَّ المتوقَّع احتمالي شكّي، أمّا المثبت فيقيني؛ فعند تحليل مضمون القضايا العلميَّة يكون الاستشهاد بالمثبت لا بما يحتاج إلى إثبات؛ فعلى سبيل المثال: البرد، والحر، والمطر، والزلازل، والزواج، والطلاق مثبتات، ولكن هل غدًا سيهطل المطر، أو يكون الجو باردًا، أو حارًّا؟ وهل غدًا سيحدث زواج أو طلاق؟ كلّ هذه تحتاج إلى إثبات بالمثبت.

إنَّ التحليل الموضوعي هو تحليل مفتوح غير مقفل؛ لأنَّه قابل للجديد مما يجعل أحكامه غير مطلقة، ولا نهائيّة إلّا بالمثبت؛

ولـذلك لم يضـع التحليـل الموضـوعي سـقفًا للتفكـير الإنسـاني المبـدع؛ لأنَّ الأحكـام المطلقـة في الزَّمـان الحاضـر قـد تقـع في شـكّ الزَّمـان المسـتقبل، وأنَّ مـا نصـل إليـه اليـوم مـن نتـائج، واكتشـافات لم تكـن نهايـة المطـاف العلمـي، بـل إنَّهـا استمرارية لِمَا سبق، ونقطة انطلاق لِمَا قد يقع من إبداع، واكتشاف، واخـتراع بالبحـوث العلميـَّة الجـادة؛ فالتحليـل الموضـوعي للمضـمون لا ينبغـي أن توضـع أمامـه إشـارة قـف، بـل يُفسـح المجال أمامه من أجل اكتشاف العلاقات بين المتغيّرات التي يـؤثّر في الموضـوع؛ ومـن ثمَّ لا يجـب أن توجـد كلمـة قـف، أو ممنوع في قاموس التحليل العلمي، حتى وإن قبل بها القاموس السياسي.

لقـد اعتقـد بعـض البـاحثين الاجتمـاعيين في الموضـوعيَّة لدرجـة أنّهم وصفوها بأنَّها المثال الذي لا يساويه مثال في المصادق، حتى ظنَّنا أنَّ الموضوعيَّة هي البيت الذي لم يسكنه الإنسان بعـد، نتيجـة شـكّ الـبعض في الإنسـان، وثقـتهم في البيـت (الموضوعيَّة). وهنا نتساءل:

هل يحق لنا في الوقت الواحد أن نشكَّ في الإنسان، ونثق في الموضوعيَّة؟

إذا كانـت الإجابـة بـنعم؛ فـإنَّ ذلـك يعـني أنَّ الموضـوعيَّة لا تـرتبط بالإنسـان على الإطـلاق؛ ولهـذا لم تكـن صـفة إنسـانيّة،

ولا علاقة لنا بها، ومن ثمَّ سقطت اشتراطاتها عنّا، وإذا كانت الإجابة بلا؛ فإنَّ ذلك يعني لا ثقة في الموضوعيَّة من غير الإنسان؛ ولهذا لا يمكن أن يكون الإنسان موضوعيًّا إذا لم توضع الثِّقة فيه وتُغرس.

وعليه: عندما تكون الثّقة قد غُرست في الإنسان لا يمكن أن تكون الموضوعيَّة على حسابه، بل إنَّها تكون من أجله.

الإنسان كما سبق أن ذكرنا هو الذي خلقه الله في أحسن تقويم (في أحسن صورة وجوهر) له مشاعر وأحاسيس وقيم خيّرة، تستوعب العرف والدين فتشكِّل الشخصيَّة الموضوعيَّة، وإذا كان الأمر كذلك؛ فهل الموضوعيَّة تعني: أن يتخلّص الإنسان من دينه، وعرفه، ومن قيم أمَّته لكي يوصف بالموضوعيَّة؟ يرى البعض أنَّ ذلك صوابٌ من باب الأمانة العلميَّة، وكأنَّهم يقولون له: انسلخ عن كلِّ ما فيه خصوصيّة لك لكي تصبح إنساناً عالميًّا، وكأنَّ العالمية ضد التمسّك بالقيم الحميدة التي تحتكم المجتمعات إليها، ولكن لا عيب أن يتمسّك الإنسان بقيم أمّته التي تشكّل كبرياءها، وتظهر تقديره لها، بل العيب أن يتمَّ الانسلاخ عنها في مقابل منفعة خاصّة أو مصلحة مؤقّتة.

ومن الموضوعيَّة ألّا يغفل الباحث عن استطلاع الدراسات السَّابقة التي تصله بلغة الماضين، وتراثهم القيمي، وأساليب

حوارهم، وانساقهم التنظيمية، وتمكّنه من إيجاد مكانة لبحثه ليحلّ محله بين البحوث التي سبقته بجهود الآخرين، وليقارن بين أثر المتغيرات على الموضوع بفارق الظَّرف الزَّماني والمكاني.

وبما أنَّ غرس الثقة العلميَّة والموضوعيَّة يتطلَّب أخذ المعلومات من مصادرها، وأهم المصادر في العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة هو الإنسان، إذن: من الموضوعيَّة أن نثق في الإنسان، وهذا لا يعني أنَّ كلّ ما يقوله الإنسان دائمًا صوابٌ، بل ما يقوله يحتاج إلى التأكّد من مصداقيّته حتى وإن كان صادقًا.

وبما أنَّ التحليل العلمي يعتمد على نظريَّات، وقوانين، ومعطيات، وفلسفات بها تُحلّل القضايا وتُفسّر الظّواهر، إذن: نستطيع القول: إنَّ الموضوعيَّة هي مستوى قيمي لإظهار الحقيقة؛ ولهذا لا يمكن أن يكون بُحّاثنا مبدعين دون أن يسعوا إلى إظهار الحقيقة بموضوعيَّة، أو دون أن يتركوا لنا بصماتهم العلميَّة التي فيها ما يُظهر قدراتهم وطاقاتهم المبدعة. ولهذا؛ فالمجتمعات الراقية تفسح مجالات وخيارات متنوّعة لبحّاثها؛ كي يتركوا بصماتهم العلميَّة التي تحدث لهم النُّقلة من المستوى الأقلّ إلى المستوى الأعلى صناعة، وتقنيةً، وقيمًا، وفضائلٌ وهكذا تُسجل البراءات العلميَّة، وتمنح لمن

تـرك بصـمة بمـا أضـافه جديـدًا في ميـادين العلـوم، والمعـارف التطبيقية، والاجتماعيَّة، والإنسانيَّة.

إذن: في مثـل هـذه الحالـة، لا يمكـن أن يتجـرّد الموضـوع عـن دور الباحـث، وإذا تجـرّد عـن دور الباحـث كـان موضـوعًا بـلا بصـمة، والموضـوع بـلا بصـمة كالشـخصِ بـلا هويـَّة، وعنـدما يكـون كـذلك يصـعب التعـرُّف عليـه، وعلـى ميزتـه العلميـَّة والإنسـانيَّة؛ ولهـذا لا يمكـن أن تتحقّـق الإبـداعات بمنعـزل عـن بصـمات المبـدع؛ ولـذا فالموضـوعيَّة لا تعـني أن يتجـرّد الباحـث عـن موضـوع بحثـه، بـل ينبغـي أن تكـون بينهمـا وحـدة حـتى لا يَطمِـس الموضـوع ذات الباحـث، ولا تسـيطر أنانيـَّة الباحـث على الموضوع، وتظهر على حسابه.

وعليه: لا يمكن أن يكون الباحث موضوعيًّا وهو متخلّص مما يميّزه عن غيره من قدرات، واستعدادات، وميول، واتجاهات، وقيم اجتماعيَّة، وفضائل إنسانيّة؛ ولهذا من غير الممكن أن نحكـم علـى الأفـراد بأنهَّـم متسـاوون موضـوعيًّا في القـدرات، والاستعدادات، والمواهب، والميول، والرغبات.

إذن: لـو دَرَسَ أحـد البحَّاثـة حالـة فرديـَّة لموضـوع الانحـراف (الميـول مـن الذَّاتيـَّة إلى الأنانيـَّة)، وكـان الباحـث علـى خُلـق عظيم، والمنحرف وللأسف لا أخلاق له؛ فهل من الموضوعيَّة أن يتخلّص الباحث من قيمه الحميدة وفضائله الخيِّرة التي

تفيد في التحليل، والتشخيص، والعلاج من خلال المواعظ الحسنة ذات الأثر الموجب على نفس المبحوث (المنحرف)؟ أم ينبغي للباحث أن يعود إليها، ويستجمع منها كلّ ما يفيد الإصلاح؟

أقول:

إذا انسلخ الباحث عن قيمه التي بها يعتزّ إنسانيًّا واجتماعيًّا، فإنَّ ذلك يعني لا وجود لفارق قيمي بين الباحث السويّ، والمبحوث المنحرف عن قيم المجتمع الحميدة، وفضائله الخيّرة؛ ولأجل الموضوعيَّة ينبغي أن تكون هناك وحدة بين الباحث، وموضوع البحث، ومن الموضوعيَّة ألّا يتجرّد الباحث من قيمه الموضوعيَّة التي تمكِّنه من المعرفة الواعية (المسئولة).

وعليه: فإنَّ الموضوعيَّة مستوى قيمي يرتبط بالموضوع الذي يأخذ صفته أو خاصيّته من الموضوع، والباحث الموضوعي هو الذي يلتزم بالموضوع في أثناء الدِّراسة، والتحليل، والتشخيص، واستخلاص النتائج؛ فإذا سادت الموضوعيَّة بين الباحثين، تصبح الموضوعيَّة ظاهرة علميَّة يسودها المنطق بين الباحثين والمبحوثين، أو بينهم ومواضيع البحث، وفي المقابل إذا سادت الأنانيَّة بين الباحثين أصبحت ظاهرة، وإذا سادت الذَّاتيَّة على حساب الموضوع كانت هي الأخرى ظاهرة،

وهكذا عندما تسود الظَّاهرة بشخصية الباحث الانسحابيَّة أو المنطقيَّة.

ولأجل معرفة أهميَّة الموضوعيَّة والمخاطر المترتبة عليها أتساءل:

1 . هل الالتزام بإشارة قف، أو الالتزام عندها يعدُّ موضوعيَّة، أم لا يُعدُّ موضوعيَّة؟

2 . هل الالتزام بمضمون كلمة ممنوع يُعدُّ موضوعيَّة، أم أنَّه لا يعدُّ كذلك؟

3 . هل التقيّد بالإجابة عن الأسئلة التي تتطلّب إجابة بـ(نعم) أو إجابة بـ(لا) تعدُّ موضوعيَّة أم أنَّها لا تعدُّ كذلك؟

4 . هل الالتزام بالقانون يُعدُّ موضوعيَّة، أم أنَّه يعدُّ خروجًا عنها؟

5 . هل الالتزام بالأخلاق يُعدُّ موضوعيَّة، أم لا يعدُّ التزامًا موضوعيًّا؟

6 . هل الالتزام بالدّين يعد موضوعيَّة، أم أنَّه لا يعدُّ موضوعيَّة؟

7 . هل الالتزام بطاعة الوالدين يعدُّ موضوعيَّة، أم أنَّه لا يعدّ كذلك؟

8 . هل الالتزام بسياسة الدَّولة يعدّ موضوعيَّة، أم لا موضوعيَّة؟

إنَّ الإجابة عن هذه الأسئلة متروكة للجميع؛ لأنَّ الإجابة عليها قد تقودنا إلى الحديث عن حياة الفطرة (التي فطر الإنسان عليها)، وهي الحياة غير المنتظمة برؤانا واشتراطاتنا وقوانيننا؛ لانتظامها في فلك لا يوجد فيه فعل الأمر، ولا كلمة التحريم والتجريم؛ لأنَّها الحياة المترتّبة على الخلق، لا الأخلاق، وهذه هي حياة الفطرة ونواميسها الطبيعية.

أمَّا الحياة الإنسانيَّة التي ارتضاها الله لخلقه فهي التي نقلت البشر من حياة الطبيعة إلى حياة الفضائل الإنسانيَّة، وحياة القيم الاجتماعيَّة، إنَّها حياة ما يجب، وما لا يجب، حياة المقبول والمرفوض، وحياة الامتداد، والحركة والسّكون، إنَّها حياة الدّولة المتواضعة التي تأسّست على العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، وكذلك الدّولة المرنة التي تأسست على استيعاب الآخر بإرادة وبكلِّ شفافيّة، وكذلك الدّولة الخشنة التي تأسّست على القوات المسلحة، وهراوات البوليس التي أظهرت الحكومات المحكومة بقوانين التجارة العالمية، والبنك الدّولي، مما جعلها مضطرة إلى تجنيد البشر ضد البشر، وترويضهم إلى درجة أنَّهم أصبحوا يتظاهرون ويطالبون بالقوانين التي تحدّ من سلطتهم وحريّتهم تحت عنوان من أجل الاستقرار، أو من أجل الدّيمقراطيَّة التي لم يتمكَّن المواطن من ممارستها.

وعليه: من حقّ البعض أن يتساءل ويستفسر؛ من أجل أن يتدبّر ويعرف الحقيقة، ويميّز بينها وبين المشيئة؛ ليؤمن عن بيّنة، أو يكفر عن بيّنة؛ ولهذا من الصّعب أن يستوعب البعض الدّلالة المفهوميّة لكيف كنا بشرية، ولِمَ لمْ نستمر وأصبحنا إنسانية؟!

ولتقديم مفاتيح للبحث في هذا التساؤل، قال تعالى: {أنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ أنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أنَّكُمْ تَنْطِقُونَ }[22]

يُفترض بعد قراءة هذه الآيات الكريمة نكون قد عرفنا الإجابة عن الأسئلة السَّابقة، أو عرفنا مؤشراتها الموضوعيَّة، وإذا لم نعرف بعد الإجابة عنها أو عن بعض منها نعيد طرح السؤال السَّابق:

هل الالتزام بالقانون يعدُّ من الموضوعيَّة، أم إنَّه قيدُ عليها؟ ولكي أجيب ينبغي أن أحدد مضمون هذا النصّ

[22] الذاريات 15 ـ 23.

الاستفساري؛ وذلك من خلال تحديد عناصر استصدار القانون، ومن أجل من يصدر القانون؟

العناصر الأساسية هي:

الحاكم: وهو الصادر والمقرر للقانون (فرد، أو حزب، أو برلمان، أو مجلس، أو هيئة، أو أسرة، أو قبيلة، أو شعب)

المحكوم: وهو المنفَّذ عليه القانون.

الوسيلة: وهي المنفذة للقانون باعتبارها أداة الحاكم.

البحث الموضوعي في هذا التساؤل لا يخرج عن دائرة النسبيّة؛ فبالنسبة إلى الحاكم يُعدّ القانون تشريعًا لدعم الحرّيّة، ويُعدُّ الالتزام به هو عين الموضوعيَّة.

وبالنّسبة إلى المحكوم يُعدُّ القانون قيدًا على الحريّة، ومن الموضوعيَّة ألَّا يتمَّ الالتزام به.

أمَّا بالنّسبة إلى الوسيلة لا رأي لها إلّا من خلال رأي الحاكم، الرأي الذي تعدُّه الوسيلة مكمن الموضوعيَّة؛ وذلك لأنَّ تقييمها في مُعظم الأوقات يكون متأثرًا بالمصلحة التي من خلالها تفشّى في النظام ما تفشّى من مظالم، ومفاسد، أو مكارم وإصلاحات.

وعليه: مازال السؤال يُطرح:

هل طاعة القانون تُعدّ موضوعيَّة واجبة التقدير، أم إنَّها لا تستوجب ذلك؟

بناء على ما سبق ذكره: تكون لهذا السؤال ثلاثة مفاهيم (إجابات) مختلفة الدّلالة، هي:

1 . بالنسبة إلى الحاكم طاعة القانون موضوعيَّة، ويجب أنْ يطاع بالإرادة أو بغيرها.

2 . بالنّسبة إلى المحكوم الذي لم يشارك في إقرار القانون لا يعتبر الموضوعيَّة بطاعة القانون، بل يعتبرها في مخالفته.

3 . بالنّسبة إلى الأداة المنفِّذة للقانون ليس لها خيار إلّا أن تقول: إنَّ الموضوعيَّة هي في طاعة القانون، وعندما تسنح الفرصة لها بأنْ تقول آراءها بإرادة قد تتحرّر من هذا القيد وتقول الحقّ بموضوعيَّة.

وعليه: من يسنّ القوانين، ويصدرها بوعي يطيعها راضيًا، ومن ثمَّ فمن الموضوعيَّة لا ينبغي لواضع لها أن يخالفها، ومن يخالفها يعاقب موضوعيًّا، لإخلاله بشروط التعاقد القانوني التي التزم بها كواجب ينبغي أن يؤدّى، ومسئولية يجب تحمّلها؛ ولهذا تكون الدساتير والقوانين المنفّذة لها شِرعةً ومِنهاجًا.

تحليل المعلومات

والبيانات وفقا لخماسي عقيل لتحليل القيم

يحتوي تصنيف عقيل لتحليل القيم على 44 قيمة، 220 بديلا معياريا وفقا للآتي:

أولا: تقسيم جميع القيم 44 قيمة، 220 بديلا إلى ستة مجالات علائقية، ثم تحليل المعلومات والبيانات كما هو مبين في المجالات العلائقيّة الآتية:

1 . مجال العلائق القيمية الاجتماعية.

2 . مجال العلائق القيمية الإنتاجية.

3 . مجال العلائق القيمية السياسية.

4 . مجال العلائق القيمية النفسية.

5 . مجال العلائق القيمية الذوقية.

6 . مجال العلائق القيمية الثقافية.

ثانيا: تطبيق خماسي عقيل لتحليل القيم على بدائل المجالات العلائقيّة الست السابقة وفقا للآتي:

1 . توزيع قطاعات الخماسي على البدائل القيمية لكل علاقة قيميّة.

2 . ضبط الخماسي مع الأوزان المتطابقة مع البدائل القيمية لكل علاقة قيميّة كالآتي:

أ . من 1 إلى أقل من 2 يساوي أنانية.

ب . من 2 إلى أقل من 3 يساوي ذاتية تميل إلى الأنانية.

ج . من 3 إلى أقل من 4 يساوي ذاتية.

د . من 4 إلى أقل من 5 يساوي ذاتية تميل إلى الموضوعية.

هـ 5 تساوي موضوعية.

ثالثا: التحليل الإحصائي وتطبيقات خماسي تحليل القيم: في معظم الدراسات العلمية والاجتماعية والإنسانية الحديثة يعتمد البحّاث على منهج توثيقي لإظهار نتائج

الدراسات في صورة حقائق عددية ورسومات بيانية ملخصة لمجمل الهدف الذي يسعى الباحث لإبرازه مما جعل علم الإحصاء أداة هامة متاحة للبحّاث من اجل إظهار الحقائق والنتائج بشكل بسيط وغير قابل للتحيز، وجعل خماسي تحليل القيم أداة هامة وميسّرة للبحّاث بغرض إظهار الحقائق وعرضها وإقرار الأحكام عليها.

لقد تجاوز مفهوم الإحصاء المعنى اللغوي المباشر الذي يفيد عدّ الأشياء وحصرها فقط إلي معنى علم معرفة الأرقام وطرق تصنيفها وأساليب استخدامها.

فالإحصاء *Statistics* : هو العلم الذي يهتم بجمع البيانات المتعلقة بالظواهر المدروسة وترتيبها وتبويبها في جداول تلخيصية ووضعها في رسومات بيانية مختلفة بغرض تحليلها باستخدام القواعد الرياضية الملائمة لها حتى يتسنى للباحّاث الوصول إلى القرار المناسب بطريقة مجردة ونزيهة.

من وجهة النظر الإحصائية يمكن تقسيم البيانات إلى قسمين رئيسيين

1- *بيانات كمّية* *Quantitative Data*: وهي البيانات التي يمكن جمعها على هيئة أرقام تمثّل الظاهرة المدروسة مثل أعداد الأشخاص، الأعمار، الأوزان، السرعات وغيرها. وهي بدورها تنقسم إلى قسمين

أ- *بيانات منفصلة* *Discrete Data*: وهي البيانات التي يمكن وضعها في صورة أعدادا صحيحة فقط مثل أعداد الطلبة في الفصل الدراسي، الأشجار المثمرة في مزرعة، المرضى في مستشفى وغيرها.

ب- *بيانات متَصلة* *Continuous Data*: وهي البيانات التي تأخذ أعدادا صحيحة وكسرية معا مثل أوزان المواليد، أطوال اللاعبين، درجات الحرارة وغيرها.

2- *بيانات وصفية* *Qualitative Data*: وهي تلك البيانات التي لا يمكن وضعها على صورة أعداد، بل صفات وأسماء تمثلها. ومنها ما هو *قابل للترتيب* مثل المستوى الدراسي للأفراد، تقديرات الطلبة في الامتحان، الحالة الاقتصادية للأسر وغيرها. ومنها ما هو *غير قابل للترتيب* مثل الألوان المفضلة للأشخاص، أنواع

الفواكه، الأسماء وغيرها. هذا وقد أضاف خماسي عقيل لتحليل القيم صفات ذات دلالات سلوكية تمكّن البحّاث من إصدار أحكام غير منحازة على اتجاهات وقيم المبحوثين التي تأخذ صيغاتها بناء على مقاييس النزعة المركزية والتشتت المتماثلة مع قطاعات الخماسي.

وعلية لا يقتصر علم الإحصاء على التعامل مع البيانات الكمية فقط رغم كونها الأكثر شيوعا واستخداما في الدراسات العملية بل يمكن استخدامه في الدراسات الإستبيانية والظواهر التي تكون الإجابة ألمتحصل عليها ممثله في نعم، لا، أحيانا، غالبا وغيرها من التعبيرات التي يستعملها البحّاث للحصول على إجابات تمثل وجهات نظر المبحوثين في الظاهرة المدروسة. كما أن للتطور الهائل الذي يشهده العالم في مجال الحاسوب وطرق استعماله أثرا كبيرا في الدفع والرقي بكل العلوم التي على رأسها الإحصاء، حيث وفرت الكثير من هذه البرمجيات الفرصة للمختصين وغير المختصين للاستفادة من التطبيقات للمعادلات والاختبارات الإحصائية دون التعامل معها مباشرة والحصول على نتائج دقيقة في أزمنة قياسية.

ومع أننا لسنا بصدد ذكر كل البرمجيات المتاحة للبحّاث في هذا المجال والتفاضل فيما بينها وذلك لاختلاف طبيعة استخدام كل منها، إلا أنه من ضمن البرمجيات الحديثة والواسعة الاستخدام في مجال الدراسات الإنسانية برمجية *SPSS* التي تعني *برمجية إحصائية للعلوم الإنسانية، (Statistical Package for Social Science)* التي تمتاز بسهولة إدخال المعلومات إليها كما أنها تحتوي على عدد كبير من التطبيقات والاختبارات الإحصائية التي يحتاجها البحّاث لمعالجة البيانات فضلا على التنوع الكبير في الرسومات البيانية المتاحة والجداول التلخيصية التي يمكن دمجها وإضافتها إلي العديد من البرمجيات الأخرى مما يجعل اختيارنا لهذه البرمجية موافقا لتصنيف عقيل وأبو التمّن لتحليل القيم، ومنسجما مع التطوير الذي أضافه الخماسي

على هذا التصنيف الذي أظهر استقراءات تقييمية جديدة للاتجاهات والقيم، والأفعال والسلوك.

وعليه لقد تم تطبيق الخطوات الثلاثة السابقة الذكر على تحليل البحث الذي أجريناه على مجتمع طلبة الدراسات العليا بجامعة الفاتح قسمي الخدمة الاجتماعية والاقتصاد الزراعي، وبالتالي فإن النتائج المتوصل إليها تخص القسمين المذكورين دون أن تعمم النتائج البحثية على آخرين كما هو الحال عند دراسة العينات بمختلف أنواعها وطرق اختيارها التي تتيح للباحث مجالات متعددة في التطبيقات الإحصائية وبالتالي استخدام نظرية التقدير للتعرف على النتائج التي تتعلق بمجتمع البحث والدراسة.أما فيما يتعلق بدراسة المجتمع ككل فإن الدراسة التي أجريت على طلبة قسمي الخدمة والاجتماعية والاقتصاد الزراعي قد تعد أنموذجا لائقا في مجالات البحث العلمي التي تم تحليلها وفقا للآتي:

أولا تحليل مجال العلائق القيمية الاجتماعية:

يتكون مجال العلائق القيمية الاجتماعية من أثنى عشرة قيمة وستون بديلا قيميا، ويحتوي هذا المجال على العلائق القيمية المكوّنة للشخصية الاجتماعية التي لها حقوق ينبغي أن تؤخذ وواجبات يجب أن تؤدى ومسؤوليات يجب أن يتم تحمّلها.

إن مجال العلائق القيمية الاجتماعية مجال بنائي يكوّن الشخصية الاجتماعية المتفاعلة والمتعاونة كلما تم تشرب هذه القيم بإرادة ومعرفة واعية، وإذا لم يتم ذلك بإرادة فإن السلوك المناقض للبناء قد يكون هو سلوك الصدارة، ولذا فإن التفاعل الموجب الذي تنتجه الاثنى عشرة قيمة هو الذي يقوي عاطفة الانتماء والروابط القيمية الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، ويجعل الضمير (نحن) هو السائد بينهم بدلا للضمير (أنا) الذي في كثير من الأحيان يؤدي إلى الصدام والفرقة.

ويحتوي مجال العلائق القيمية الاجتماعية على الآتي:

1 . علائق قيمية طبيعية: كالعلاقة الأسرية والعلاقة العائلية والعلاقة القبلية وعلاقة الأمة التي تكوّن الذات العامة المشتركة للأفراد والجماعات، وتغرس في نفوسهم عاطفة الحب وروح الانتماء.

2 . علائق قيمية ضرورية: كالعلائق بين رفاق العمل، ورفاق الحرف والمهن، ورفاق التعليم والتعلم، وهذه العلائق قد تكون بين بني الأمة أو مع الآخرين، فعندما تكون بين أبناء الأمة أو الوطن تحتويها عاطفة الأصل والانتماء، وعندما تكون مع الآخر تحتويها علاقة المهنة وعاطفتها المؤقتة.

3 . علائق قيمية اختيارية: كالعلاقة مع رفاق المناشط الرياضية والفنية والمسرحية والموسيقية والثقافية، أو رفاق الحفلات والرحلات السياحية. أيضا عندما تكون هذه العلائق الاختيارية بين أفراد الأمة وجماعاتها فإن عاطفة الأصل والانتماء هي التي تسودها، وعندما تكون مع الآخر تحتويها علاقة المناشط المتنوعة وعاطفتها المؤقتة.

وبإسقاط خماسي عقيل لتحليل القيم على مجال العلائق القيمية الاجتماعية نلاحظ أن اختيارات المبحوثين قد تتوزع على القطاعات الخمس للخماسي، وقد تتمركز على قطاع واحد، وقد تتشتت على بعض منها كما هو الحال مع مقاييس النزعة المركزية المستخدمة في الجدول (رقم 1).

تحليل وصفي عام لمجال العلائق القيمية الاجتماعية

العلائق القيمية	المتغيرات الإحصائية					
	N	الوسط	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	الإلتواءات
علاقة المجتمع الإنساني	35	4.17	5.00	5	1.20	−1.432
علاقة الأمة	35	4.00	4.00	5	1.03	−.859
علاقة الوطن	35	3.86	5.00	5	1.42	−.588
علاقة المجتمع المحلي	35	3.66	4.00	5	1.30	−.324
علاقة الأسرة	35	4.31	4.00	4	0.68	−1.084

العلاقة الزوجية	35	4.91	5.00	5	0.28	−3.094
علاقة الأخلاق	35	4.57	5.00	5	0.85	−1.760
علاقة الكرم	35	4.20	4.00	4	0.76	−.359
علاقة البخل	35	2.23	1.00	1	1.65	0.743
علاقة الصداقة	35	3.94	3.00	3	1.06	−.040
العلاقة بالجنس الآخر	35	3.74	5.00	5	1.44	−.581
علاقة السلوك الاجتماعي	35	4.51	5.00	5	0.51	−.060

جدول رقم (1)

الجدول السابق يبين بعض المقاييس الإحصائية التي تصف القيم الاجتماعية الاثنى عشر، حيث دلت استمارات الاستبيان على مشاركة الجميع في الإجابة على كل العلائق الاجتماعية، وأن المتوسط العام لأوزان القيم الناتجة من مجموع القيم على عددها كما هو مبين بالمعادلة رقم (1) هو 4.0083

$$\mu = \frac{\sum_{i=1}^{N} X_i}{N}$$

المعادلة رقم (1)

والوسيط الناتج من متوسط العددين الذين في المنتصف بعد ترتيب البيانات تصاعديا أو تنازليا هو 4.5، كما أن المنوال الدال على القيمة أو الصفة الأكثر تكرارا أو انتشارا للعلائق الاجتماعية كان 5 ، أي أن الاختيارات حسب خماسي تحليل القيم كانت موضوعية باعتبار أنها تكررت ثمان مرات من مجموع المجال العلائقي للقيم الاثنى عشر، حيث يمكننا القول بأن مجتمع الدراسة كان في العموم ذاتيا يميل إلى الموضوعية في اختياراته للبدائل القيمية برغم وجود بعض الاختلافات البسيطة في نتائج الأوزان حسبما دلت علية نتائج الانحراف المعياري للعلائق المنفردة. وبحسابنا لقيمة الانحراف المعياري المعدل أو التجميعي من قيم الانحرافات المعيارية السابقة وذلك باستخدام المعادلة رقم (2):

$$\sigma_p^2 = \frac{\sum_{i=1}^{n}(N_i - 1)\sigma_i^2}{\sum_{i=1}^{n} N_i - N}$$

$$\sigma_p^2 = \frac{(N_1 - 1)\sigma_1^2 + (N_2 - 1)\sigma_2^2 + \ldots\ldots + (N_n - 1)\sigma_n^2}{N_1 + N_2 + \ldots\ldots + N_n - N}$$

المعادلة رقم (2)

فكانت 1.0889 ، كما نلاحظ أن غالبية الإلتواءات سالبة القيم مما يدل على أن الاختيارات تميل إلى التجمع ناحية الأوزان العالية موافقة بذاك قيم النزعة المركزية التي هي الأخرى تميل إلى القيم العالية (الأوزان الكبيرة) أيضا.

وبملاحظتنا للجدول (رقم 1) نجد أن اختيارات طلبة قسمي الخدمة الاجتماعية والاقتصاد الزراعي لقيمة الكرم كانت ذاتية تميل إلى الموضوعية بينما كانت اختياراتهم لقيمة البخل أنانية، وهنا يكمن التناقض في اختيارات الطلبة حيث لا يمكن أن يكون الشخص الواحد في الوقت الواحد يمتاز بصفتي الكرم والبخل فمن المتوقع عندما يكون الإنسان كريما أن لا يكون بخيلا، ولأن هذه النتيجة بين أيدينا فلا ينبغي لنا أن ننكر وجودها، ولكن يجوز أن يكون هناك لبس في بعض مفاهيم البدائل القيمية لقيمة البخل، وإلا ماذا يعني أن معظم اختيارات الطلبة في قيمة الكرم كانت متمركزة على البديلين (علاقة الإنسان بالكرم هي علاقة عطاء، وعلاقة إحسان) وفي ذات الوقت كانت اختياراتهم لقيمة البخل متمركزة على البديل (علاقة الإنسان بالبخل علاقة مرض)؟. إننا نفسر ذلك أن الطلبة كان في اعتقادهم كل من يكون بخيلا هو مريضا، وإذا صح هذا التفسير فإن الطلبة في حقيقة الأمر غير بخلا، والدليل أنهم في غالبية اختياراتهم لقيمة الكرم كانوا ذاتيون يميلون إلى الموضوعية وفقا لمقاييس خماسي تحليل القيم.

وبمشاهدة الشكل (رقم 1) الذي تمّ حسابه من الجدول (رقم 1) نلاحظ أن 50% من وسيط اختيارات الطلبة كانت موضوعية، ثم يليها في الاختيارات ذاتية تميل إلى

الموضوعية، وبقيّة الاختيارات كانت موزعة تقريبا بالتساوي على الأنانية والذاتية، أما ذاتية تميل إلى الموضوعية فلم تظهر على قطاعات خماسي تحليل القيم، وذلك لانعدام اختيارات الطلبة للبدائل القيمية الدالة على القطاع الخامس من الخماسي.

الوسيط لخماسي العلائق القيمية الاجتماعية

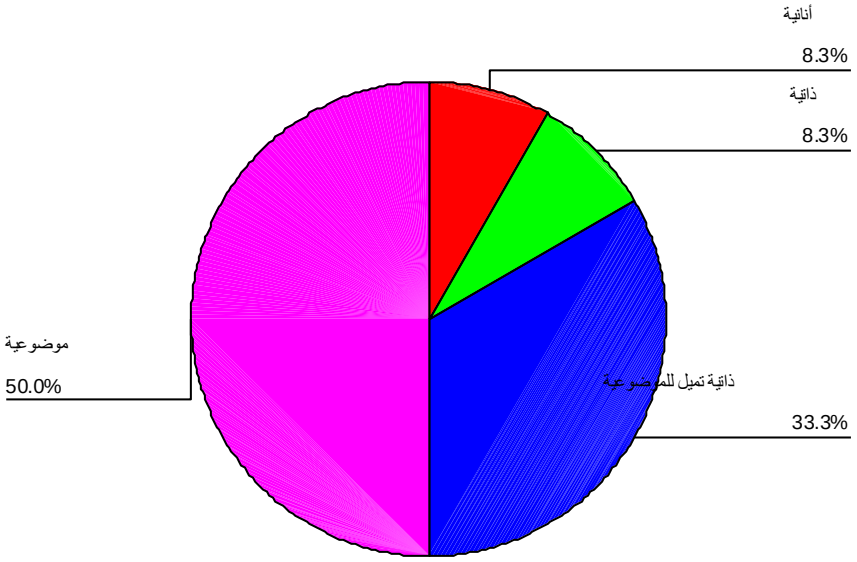

الشكل رقم (1)

وبمشاهدة الشكل (رقم 2) نلاحظ أن وسيط الموضوعية قد تكرر ستة مرات من مجموع إثنى عشرة قيمة، ولذا فإن 50% من اختيارات الطلبة موضوعية، وهذا يعني أن هذه الاختيارات كانت عقلية ومنطقية، وقد تكرر وسيط ذاتية تميل إلى الموضوعية أربعة مرات، ووسيط الذاتية والأنانية تكررا مرة واحدة فقط، ولم يظهر وسيط ذاتية

تميل إلى الأنانية على قطاعات الخماسي حيث انعدام اختيارات الطلبة للبدائل القيمة الدالة على ذلك.

الوسيط لخماسي العلائق القيمية الاجتماء

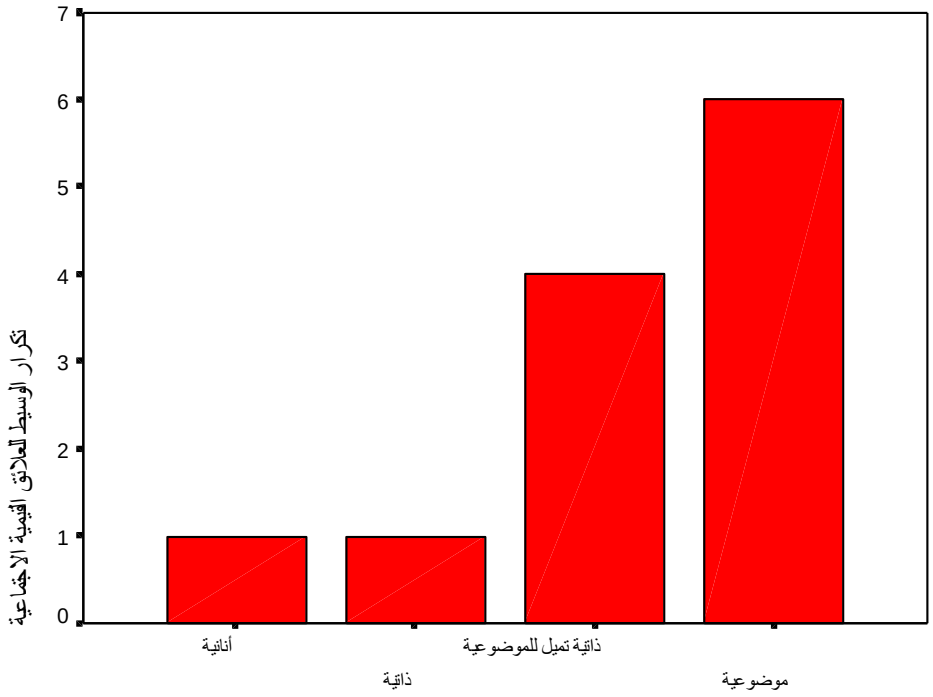

الشكل (رقم 2)

تحليل وصفي للعلاقة القيمية الاجتماعية وفقا لمتغير التخصص

العلائق القيمية	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص							
	قسم الخدمة الاجتماعية				قسم الاقتصاد الزراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة المجتمع الإنساني	4.14	5.00	1.25	22	4.23	5.00	1.17	13
علاقة الأمة	3.86	4.00	1.04	22	4.23	5.00	1.01	13
علاقة الوطن	3.77	5.00	1.54	22	4.00	5.00	1.22	13
علاقة المجتمع المحلي	3.59	3.50	1.37	22	3.77	4.00	1.24	13
علاقة الأسرة	4.36	4.00	0.73	22	4.23	4.00	0.60	13
علاقة الزوجية	4.95	5.00	0.21	22	4.85	5.00	0.38	13
علاقة الأخلاق	4.36	5.00	1.00	22	4.92	5.00	0.28	13
علاقة الكرم	4.27	4.00	0.77	22	4.08	4.00	0.76	13
علاقة البخل	2.14	1.00	1.64	22	2.38	1.00	1.71	13
علاقة الصداقة	4.18	5.00	1.01	22	3.54	3.00	1.05	13
علاقة الجنس الآخر	3.82	5.00	1.56	22	3.62	3.00	1.26	13
علاقة السلوك الاجتماعي	4.50	4.50	0.51	22	4.54	5.00	0.52	13

جدول رقم (2)

أما إذا أخذنا في الاعتبار تقسيم مجتمع الدراسة إلى قسمي الخدمة الاجتماعية والاقتصاد الزراعي، فان الجدول (2) يبين المقاييس الإحصائية لنتائج استبيان كل قسم لذات العلائق القيمية الاجتماعية السابقة برغم اختلاف عدد المشاركين في الاستبيان من القسمين، حيث كانت قيمة المتوسط العام لمتوسطات الأوزان لكل قسم كما هو مبين **بالمعادلة رقم (3)**

$$\overline{\mu} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \mu_i}{N}$$

المعادلة رقم (3)

هي 3.995 ، 4.0325 على التوالي وبانحراف معياري معدل لكل منهما قدرة 1.1353 ، 1.019 .وبإسقاط خماسي تحليل القيم نلاحظ أن قسم الاقتصاد الزراعي كانت أوزانه ذاتية تميل إلى الموضوعية منه عن قسم الخدمة الاجتماعية الذي تدل أوزان اختياراته إلى الذاتية، وأن مقياس معامل الاختلاف (*Coefficient of Variation*) لتشتت نتائج استبيان القسمين حسب المعادلة رقم (4)

$$C.V = \frac{\sigma}{\mu} * 100$$

المعادلة رقم (4)

هو 28.418%، 25.269 %، أي أن نتائج التصنيف لطلبة قسم الاقتصاد الزراعي كانت أكثر تجانسا وبفارق بسيط قدرة 4.9% عن نتائج التصنيف لطلبة قسم الخدمة الاجتماعية.

وباستقراء أثر متغير التخصص كما هو مبين في الجدول (رقم 2) نجد أن العلاقة القيمية لقيمة الصداقة كانت واضحة الفروق بين قسمي الخدمة الاجتماعية والاقتصاد الزراعي حيث كان الوسيط يشير إلى أن اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعية موضوعية في حين كانت فيه اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي ذاتية، وهذا يفسر بأن اختيارات الخدمة الاجتماعية عقلية ومنطقية، أما اختيارات الاقتصاد الزراعي فكانت عاطفية، أي أن اختياراتهم وقعت تحت سيطرة العاطفة، وهذا لا يعد عيبا حيث أن علاقة الصداقة في أساسها العاطفة، ولذلك ارتبطت بالذاتية الموضحة في خماسي تحليل القيم.

تحليل وصفي للعلاقة القيمية الاجتماعية وفقا لمتغير الجنس

العلائق القيمية	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس (النوع)							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة المجتمع الإنساني	4.00	5.00	1.55	11	4.25	5.00	1.03	24
علاقة الأمة	4.18	4.00	0.98	11	3.92	4.00	1.06	24
علاقة الوطن	3.82	5.00	1.40	11	3.88	5.00	1.45	24
علاقة المجتمع المحلي	3.55	4.00	1.21	11	3.71	4.00	1.37	24
علاقة الأسرة	4.27	4.00	0.47	11	4.33	4.00	0.76	24
علاقة الزوجية	4.73	5.00	0.47	11	5.00	5.00	0.00	24
علاقة الأخلاق	4.73	5.00	0.65	11	4.50	5.00	0.93	24
علاقة الكرم	3.91	4.00	0.70	11	4.33	4.50	0.76	24
علاقة البخل	2.64	2.00	1.75	11	2.04	1.00	1.60	24
علاقة الصداقة	3.45	3.00	1.04	11	4.17	5.00	1.01	24
علاقة الجنس الآخر	2.73	3.00	1.35	11	4.21	5.00	1.25	24
علاقة السلوك الاجتماعي	4.55	5.00	0.52	11	4.50	4.50	0.51	24

الجدول رقم (3)

أما الجدول رقم (3) فانه يبين نتائج الاستبيان المتعلقة بالعلائق القيمية الاجتماعية للذكور (وعددهم 11) والإناث (وعددهنّ 24) فكان المتوسط العام لمتوسطات الأوزان للذكور والإناث هما 4.1225، 4.07 على التوالي. أي أن اختيارات المبحوثين حسب الجنس وفقا لخماسي تحليل القيم ذاتية تميل إلى الموضوعية وبانحراف معياري معدل متقارب جدا قدرة 1.0946،1.0641 على التوالي، كما أن درجة معامل

الاختلاف للذكور هي 26.552 % وللإناث هي 26.145% مما يعكس درجة التجانس المتقاربة جدا في اختياراتهم. وعلية فان متغير الجنس في هذه الدراسة لا يشكل فارقا هاما في اختيارات المبحوثين للعلائق القيمية الاجتماعية بشكلها الشمولي، إلا أن بعض العلائق القيمية قد أبرزت متغير الجنس كفارق في اختيارات المبحوثين.

ففي الجدول (رقم 3) كانت اختيارات الإناث لقيمة البخل وفقا لقيمة الوسيط هي أنانية، وكانت اختيارات الذكور بنفس المقياس ذاتية تميل إلى الأنانية، ومع أن الإناث هنّ اكثر تجانسا في اختياراتهنّ إلا أنهنّ اقل كرما من الذكور.

وكذلك هناك فارقا في اختيارات الجنسين لعلاقة الصداقة حيث كانت اختيارات الإناث متمركزة على الموضوعية كما هو مبين بقيمة الوسيط واختيارات الذكور كانت ذاتية، وتشير هذه النتيجة إلى أن الإناث يعتمدنّ على العقل والمنطق في اختياراتهن لقيم الصداقة، والذكور يعتمدون في ذلك على العاطفة، وهذا قد لا يبدو غريبا في المجتمعات العربية والإسلامية التي تمنح هامشا كبيرا للذكور في تكوين علائق الصداقة، وتحد من هذا الهامش بالنسبة للإناث ولذلك كان الاعتماد على العقل في اختيارات الإناث لبدائل هذه القيمة.

وهكذا كان هناك فارقا واضحا بين اختيارات الجنسين للعلاقة القيمية بالجنس الآخر، ففي الوقت الذي كانت فيه اختيارات الإناث لهذه العلاقة موضوعية نتيجة تمركز اختياراتهنّ على أن (علاقة الإنسان بالجنس الآخر هي علاقة مساواة وعدم التمييز في الحقوق والواجبات) في الوقت ذاته كانت اختيارات الذكور ذاتية، وذلك لتشتت اختياراتهم على البدائل القيمية الأخرى التي فيها شيء من الحذر أو أنها لا تمنح الفرص المتساوية في العلاقة مع الجنس الآخر. وتفسيرنا لأثر هذا المتغير نتيجة لأن مجتمع الدراسة هو مجتمع عربي مسلم حيث يرى البعض أن الإناث مسؤولياتهنّ في معظمها منزلية، ولذا ينبغي أن تكون العلاقة معهنّ غير متساوية، وعليه فإن خماسي

تحليل القيم كما هو مبين في قيمة الوسيط قد أشار إلى أن اختيارات الذكور هي ذاتية، واختيارات الإناث موضوعية.

مما تقدم تعرضنا لاستخدام الإحصاء الوصفي للبيانات بعدة طرق كما هو موضح بالجداول والرسومات البيانية التي أظهرت الأهمية الإحصائية في تقصي أثر المتغيرات البحثية والتعرف على العلائق المرتبطة بها، إلا أن أهمية الإحصاء لا تقتصر على الجوانب الوصفية فقط بل أنها تتجاوز بأهميتها إلى التحليل الإحصائي الاستنتاجي والذي يوفر الأرضية غير المتحيزة لاتخاذ قرارات تتعلق بالظواهر المستهدفة بالبحث والدراسة مما يستوجب الاستفادة من استخدام بعض الاختبارات الإحصائية ذات العلاقة بمشكلة البحث. وعلية تستوجب الاختبارات الإحصائية الفرضية العدمية (الصفرية H_0) الدالة على عدم وجود اختلافات في اختيارات البدائل والأوزان لكل قيمة من القيم الاجتماعية السابقة بالنسبة لمجتمع الدراسة، أي بمعنى وجود تجانس في اختيارات المبحوثين لبدائل وأوزان مجال العلائق القيمية الاجتماعية، مقابل الفرضية (البديلة H_1) الدالة على وجود اختلافات في اختيارات اثنين على الأقل من البدائل والأوزان القيمية كما هو موضح بالشكل (رقم 3).

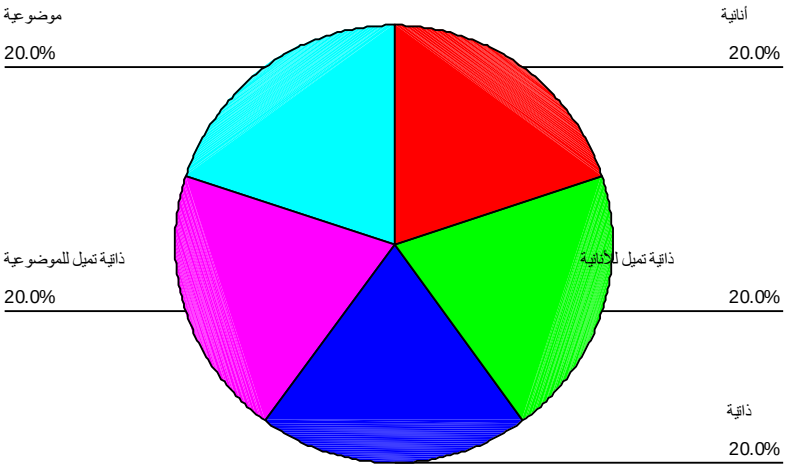

الشكل رقم (3)

وحيث أن بيانات مجتمع الدراسة لم تكن طبيعية التوزيع نظرا لاقتصارها على فئة من الفئات التعليمية ذات التأهيل العالي فإن الاختبار الإحصائي المناسب لتحليل الفرضية السابقة يتوافق مع *اختبار فريدمان لتحليل التباين ثنائي التصنيف بالرتب* " *The Friedman two-way Analysis of Variance by Ranks*"[23] والذي لا يشترط أن يكون المجتمع طبيعيا، وله صيغة الإحصاء آلاتية:

$$F = \frac{12}{bk(k+1)} \sum_{j=1}^{k} R_j^2 - 3b(k+1)$$

المعادلة رقم (5)

[23] علي عبد السلام العماري وعلي حسين العجيلي، الإحصاء والاحتمالات النظرية والتطبيقية. ماطا: منشورات دار ELGA، 2000، ص 736.

حيث b تمثل عدد مجتمع الدراسة.

k تمثل عدد العلائق لكل مجموعة من المجموعات التحليلية الست.

$\sum_{j=1}^{k} R_j^2$ تمثل مجاميع مربعات الرتب لكل معالجة بجميع أفراد مجتمع الدراسة.

علما بأن صيغة الاحصاءة السابقة تقترب من توزيع مربع كاي ($\chi^2_{k-1,\alpha}$) بدرجات حرية (k-1) عند مستوى المعنوية 5% (التي تمثل درجة الخطأ المسموح به لرفض فرض العدم وهو صحيح حيث يرمز لها بالرمز α).

إن استخدام البرمجيات في الاختبارات الإحصائية يوفر على الباحث التعامل المباشر مع المعادلات السابقة التي قد لا تبدو سهلة لغير ذوي الاختصاص كما أنها توفر الدقة في النتائج ألمتحصل عليها فضلا على السرعة في الإنجاز، حيث وقع اختيارنا منذ بداية الدراسة على استعمال برمجية *SPSS* التي تمتاز بسهولة التعامل معها في إدخال البيانات واستخراج نتائجها وتوفر الاختبارات الإحصائية المتنوعة والرسومات البيانية المتعددة وغيرها من المزايا مما يجعلها غير قاصرة على ذوي الاختصاص في الاستخدام، وعلية فإن نتائج الاختبار المستخدم (*Friedman Test*) موضحة بالجدول (رقم 4).

a Friedman Test

N	35
Chi-Square	78.422
d.f	11
The P-Value	0.000

جدول رقم (4)

من الجدول السابق (رقم 4) كانت قيمة *Chi Square* الحسابية هي 78.422 مقابل القيمة الجدولية 19.675 تحت درجة الحرية (*k-1*=11) وعند مستوى المعنوية 5%، أي أننا نرفض فرض العدم لان القيمة الحسابية أكبر من القيمة الجدولية ونقبل

الفرض البديل الداعي إلى وجود اختلافات جوهرية وحقيقية بين اختيارات مجتمع الدراسة للبدائل القيمية. وبأسلوب مباشر فإن *P--Value* من الجدول السابق تدل على رفض فرض العدم باعتبار أن قيمتها أقل من 5%.

وبإسقاط المعنى السباق على نتائج خماسي تحليل القيم فإن الفرضية العدمية تشير إلى أن عدد اختيارات مجتمع الدراسة للأنانية يساوي عدد اختيارات مجتمع الدراسة للذاتية التي تميل إلى الأنانية يساوي عدد اختيارات مجتمع الدراسة الذاتية يساوي عدد اختيارات مجتمع الدراسة للذاتية التي تميل إلى الموضوعية تساوي عدد اختيارات مجتمع الدراسة للموضوعية، مقابل الفرضية البديلة الدالة على عدم تساوي أثنين على الأقل من اختيارات قطاعات خماسي تحليل القيم. وحيث أننا رفضنا فرض العدم وقبلنا الفرض البديل فهذا يؤكد توجه مجتمع الدراسة إلى عدم تساوي اختياراتهم للبدائل القيمية المتماثلة مع قطاعات الخماسي.

ثانيا تحليل مجال العلائق القيمية الإنتاجية :

يحتوي هذا المجال على خمسة علائق قيمية كل منها يؤدي إلى الإنتاج سواء كان هذا الإنتاج ماديا (إنتاج السوق) الذي تترتب عليه قيم البيع والشراء، وارتفاع مستوى الدخل أو انخفاضه، أو إنتاجا معرفيا (إنتاج المعلومة والفكرة) التي تثري ما سبق، وتدعم ما في الآن، وتسعى لصناعة المستقبل. ولذا فإن التقنية (مولود الفكرة) تتطور وتتنوع وتتجدد مع كل جديد.

تحتوي هذه القيم الخمس على بدائل قيمية معيارية لقياس معارف المبحوثين وتقديراتهم لهذه القيم أو تفهمهم لها، ويترتب على ذلك التعرف على اتجاهاتهم ومستوياتهم القياسية من خلال اختياراتهم للبدائل القيمية لكل علاقة من علائق مجال القيم الإنتاجية.

يعتبر هذا المجال العلائقي مجالا لتحقيق المنفعة القابلة للقياس بالإنتاج الذي يتطلب إدارة ملاحِقة (تلاحق المنتجين لتمدهم بالخدمة التي تمكنهم من زيادة الإنتاج)، إدارة تتفهم ظروفهم ومتطلباتهم كما تتفهم احتياجات المستهلكين.

أن مبدأ المنفعة جعل الإنسان في حالة منافسة مع الآلة بدلا من منافسته للآخر من بني جنسه، ولذا أصبحت الآلة تحل محل الإنسان غير القادر على المنافسة في العملية الإنتاجية، فإذا كان الجهد المبذول يقل قيميا عن العائد منه لابد وأن تكون الخسارة هي المبعدة عن ميادين المنافسة الحرة.

تحليل مجال العلائق القيمية الإنتاجية يمكّن البحّاث من التعرف على حالات المبحوثين من حيث الجهد، الإنتاج، الإشباع والمنفعة، وفقا للآتي:

1 . جهد يؤدي إلى الإنتاج يؤدي للإشباع ويحقق منفعة.

2 . جهد يؤدي إلى الإنتاج ولا يؤدي للإشباع لا يحقق منفعة.

3 . جهد يؤدي إلى الإنتاج، يؤدي إلى الزائد عن الإشباع، يحقق الفائض عن المنفعة.

4. جهد لا يؤدي إلى الإنتاج لا يؤدي للإشباع ولا يحقق منفعة.

5 . لا جهد يؤدي إلى الإنتاج لا إشباع ولا منفعة.

وبناء على النقاط السابقة تقيّم اختيارات المبحوثين للبدائل القيمية حيث هناك من يرى في العملية الإنتاجية التباهي والادعاء والفرجة، وهناك من يراها استهلاك أو تسابق وانبهار، أو تخطيط وتصميم وسرعة وتنوع، وآخر قد يراها فقر وبطالة مما يجعله عالة على الآخرين.

إن تحليل المجال العلائق للقيم الإنتاجية يتطلب معامل الخماسي التي تمكّن البحاث من التعرف على ما يؤثر على العملية الإنتاجية وما يثريها ماديا ومعرفيا، وما يؤثر على الأفراد والجماعات المنتجة والمستهلكة في وقت واحد، فهناك من ينظر للعملية الإنتاجية بالمنظور الشخصاني، وهناك من يراها بنظرة العاطفة الذاتية والبعض يتأرجح في اختياراته بين الانسحاب أو أن يكون المنطق أسلوبا في سلوكه، في حين تكون الفرصة سانحة للموضوعية التي يسودها العقل. ونظرا لأن العملية الإنتاجية واحدة تداخلت هذه القيم الخمسة لإظهار هذا المجال العلائقي وإبراز أهميته على مستوى الأفراد والجماعات والمجتمعات البحثية وهذا ما يظهره التحليل الوصفي لكل متغير من متغيرات البحث الآتية.

تحليل وصفي عام لمجال العلائق القيمية الإنتاجية

المتغيرات الإحصائية	العلاقة الاقتصادية	علاقة الإبداع	العلاقة العملية	العلاقة التقنية	علاقة الإنجاز
N	35	35	35	33	35
Mean	4.54	4.31	4.06	4.67	4.71
Median	5.00	5.00	4.00	5.00	5.00
Mode	5	5	4	5	5
Std. Deviation	0.70	0.99	0.80	0.92	0.57
Skewness	-1.794	-1.073	-.106	-2.547	-1.934

جدول رقم (5)

من خلال قراءاتنا للمتغيرات الإحصائية للجدول (رقم 5) المبين لنتائج مجال العلائق القيمية الإنتاجية يتضح الآتي :

أولا: أن معظم المبحوثين قد شاركوا في الإجابة على المتغيرات الخمس للقيم الإنتاجية من خلال اختياراتهم البحثية.

ثانيا: أن قيمة الوسط الحسابي *Mean* تساوي 4.458 ، وبتطبيق خماسي تحليل القيم فإن هذه الدرجة ذاتية تميل إلى الموضوعية.

ثالثا: قيمة الوسيط *Median* تساوي 5 درجات وفقا للموازين القيمية لبدائل التصنيف (تصنيف عقيل وأبو التمّن لتحليل القيم) وهذه الدرجة تدل على أن اختيارات المبحوثين كانت موضوعية.

رابعا: أن قيمة المنوال *Mode* هي 5 مناظرة لقيمة الموضوعية في الخماسي.

خامسا: نتائج الانحراف المعياري *St.Deviation* تدل على التقارب الكبير بين اختيارات المبحوثين لقيم مجال العلائق القيمية الإنتاجية وأن الانحراف المعياري المعدّل طبقا للمعادلة رقم (2) هو 8087. ، أي أن مجتمع الدراسة أكثر تجانسا في اختياراته للعلائق القيمية الإنتاجية منها للعلائق القيمية الاجتماعية.

سادسا: قيم الإلتواءات *Skewness* كانت في الاتجاه السالب وهذا يدل على أن الاختيارات كانت تميل إلى التجمع تجاه القيم والأوزان العالية وفي هذه الحالة تكون موافقة بذلك لقيم النزعة المركزية التي تميل هي الأخرى إلى ذات القيم العالية التي تماثلها الاختيارات الموضوعية في الخماسي.

وبمشاهدة الشكل (رقم 4) الذي يعد ترجمة للجدول (رقم 5)، نلاحظ أن وسيط اختيارات الطلبة للعلائق القيمية الإنتاجية كان في معظمه موضوعيا، ونسبة قليلة كانت ذاتية تميل إلى الموضوعية، وعليه فاختيارات الطلبة في مجملها عقلية ومنطقية. وهذا يعني أنها خالية من الانحياز والشخصانية وأن نتائج اختيارات الخماسي هي أكثر تقاربا من نتائج الخماسي لمجال العلائق القيمية الاجتماعية.

وسيط الخماسي للعلائق القيمية الانتاجية

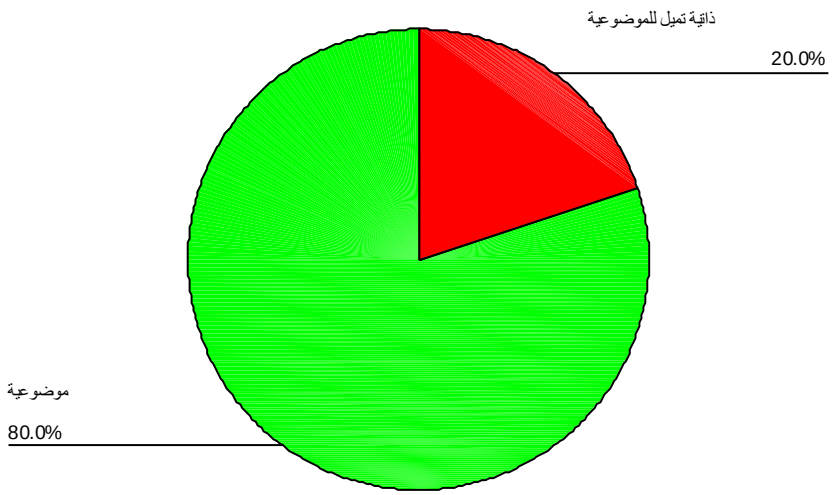

الشكل (رقم 4)

الشكل (رقم 5) يبين أن معظم اختيارات الطلبة موضوعية حيث تكرر وسيطها أربعة مرات من مجموع وسيطات القيم الخمسة لمجال العلائق القيمية الإنتاجية، وتكرر وسيط ذاتية تميل إلى الموضوعية مرة واحدة.

تدل هذه النتيجة على أن كل اختيارات الطلبة هي عقلية ومنطقية. وتشير إلى أن الطلبة هم على مستوى من المسؤولية العلمية التي حتمت عليهم بأن يكونوا موضوعيين في اختياراتهم لقيم مجال العلائق الإنتاجية.

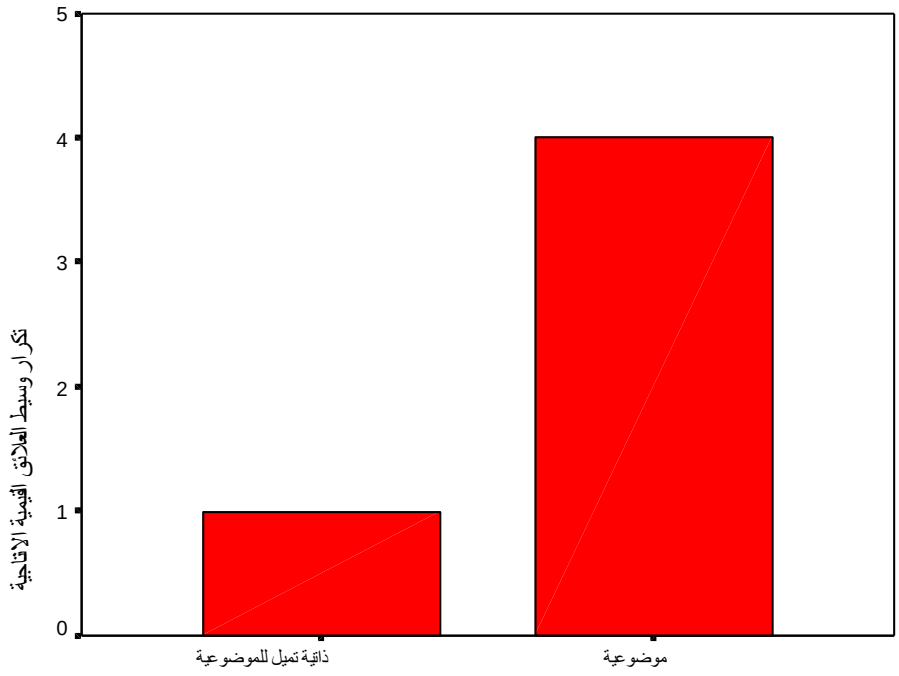

الشكل (رقم 5)

تحليل وصفي للعلاقة القيمية الإنتاجية وفقا لمتغير التخصص

العلائق القيمية	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص							
	قسم الخدمة الاجتماعية				قسم الاقتصاد الزراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
العلاقة الاقتصادية	4.55	5.00	0.60	22	4.54	5.00	0.88	13
علاقة الإبداع	4.41	5.00	0.96	22	4.15	5.00	1.07	13
العلاقة العملية	3.91	4.00	0.68	22	4.31	5.00	0.95	13
العلاقة التقنية	4.77	5.00	0.75	22	4.45	5.00	1.21	11
علاقة الإنجاز	4.77	5.00	0.53	22	4.62	5.00	0.65	13

(الجدول رقم 6)

ومن خلال استقرائنا لمتغير التخصص كما هو مبين في الجدول (رقم 6) نلاحظ أن قيمة المتوسط العام لمتوسطات الأوزان لقسمي الخدمة الاجتماعية والاقتصاد الزراعي على التوالي هما 4.482 ، 4.414 وأن الانحراف المعياري المعدل لكل منهما هو 0.7194 ، 0.9611 . وبإسقاط خماسي تحليل القيم نلاحظ أن كلا القسمين كانت اختياراتهما ذاتية تميل إلى الموضوعية ، وأن مقياس معامل الاختلاف لتشتت نتائج التصنيف لقسمي الخدمة الاجتماعية والاقتصاد الزراعي على التوالي هما 16.051% ، 21.773% وهذا يعني أن اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعية أكثر تجانسا من اختيارات طلبة قسم الاقتصاد الزراعي.

مع أن مقاييس معامل الاختلاف للعلائق القيمية الإنتاجية وفقا لمتغير التخصص قد أظهرت تجانسا أكثر لدى اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعية عنه لدى طلبة قسم الاقتصاد الزراعي إلا أن اختيارات المبحوثين للقيمة العملية أظهرت تباينا لدى طلبة القسمين فكانت اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعية هي ذاتية حيث تمركزت معظم اختياراتهم في هذه العلاقة على البديل (علاقة الإنسان بالعمل هي علاقة رغبة لإبراز الأنا والذات)، أما اختيارات طلبة قسم الاقتصاد الزراعي فكانت

ذاتية تميل إلى الموضوعية، حيث تمركزت معظم اختياراتهم على البديل (علاقة الإنسان بالعمل هي علاقة إنتاج). ولذا كان واضحا أثر التخصص على طلبة القسمين في اختياراتهم لبدائل هذه العلاقة القيمية، فتخصص الاقتصاد الزراعي بالطبيعة التخصصية يعد الخريجين لأجل العملية الإنتاجية وبشكلها المادي في الحقول والبساتين وكل مجالات الإنتاج ذات العلاقة بالتخصص. أما طلبة الخدمة الاجتماعية فهم منتجون في المجالات الإنسانية والعلائق القيمية الاجتماعية، ولذا كانت معظم اختياراتهم عاطفية وذلك لتأثرها بالتخصص الذي يعد الأخصائيين الاجتماعيين في مجالات العمل المهني والإنساني لمهنة الخدمة الاجتماعية.

تحيلي وصفي للعلاقة القيمية الإنتاجية وفقا لمتغير الجنس

العلائق القيمية	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس (النوع)							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
العلاقة الاقتصادية	4.45	5.00	0.93	11	4.58	5.00	0.58	24
علاقة الإبداع	3.91	4.00	1.14	11	4.50	5.00	0.88	24
العلاقة العملية	4.36	5.00	0.92	11	3.92	4.00	0.72	24
العلاقة التقنية	4.67	5.00	1.00	9	4.67	5.00	0.92	24
علاقة الإنجاز	4.55	5.00	0.69	11	4.79	5.00	0.51	24

الجدول (رقم 7)

وباستقراء نتائج الجدول (رقم 7) وفقا لمتغير الجنس نجد أن المتوسط العام لمتوسطات الأوزان للذكور والإناث على التوالي هما 4.492 ، 4.388 . وبإسقاط خماسي التحليل القيمي نلاحظ أن اختيارات المبحوثين ذاتية تميل إلى الموضوعية

وبانحراف معياري قدره 0.9451 للذكور ، 0.7397 للإناث ، كما أن درجة معامل الاختلاف للذكور هي 21.039% وللإناث هي 16.857% وهذا يعني أن الإناث أكثر تجانسا في اختياراتهن من اختيارات الذكور للبدائل القيمية للتصنيف.

ووفقا لمتغير الجنس فإن الجدول (رقم 7) يوضح فارقا في اختيارات الجنسين لبعض العلائق القيمية الإنتاجية، فوسيط اختيارات الذكور لقيمة الإبداع يشير إلى ذاتية تميل إلى الموضوعية، ، أما وسيط اختيارات الإناث فيشير إلى الموضوعية وذلك بتمركز اختياراتهم على البديل (علاقة الإنسان بالإبداع هي علاقة خلق وابتكار)، ويستقرا من ذلك أن الإناث هنّ أكثر تطلعا لصناعة المستقبل، وأن الذكور قد تشغلهم أمور الحياة وظروفها الحالية مما يؤخرهم عن المشاركة في صناعة المستقبل الذي لا يمكن الوصول إليه إلا بالخلق والابتكار.

وبملاحظة الجدول (رقم 7) أيضا، نجد أن اختيارات الذكور للعلاقة العملية كان وسيطها يدل على الموضوعية، في حين كانت اختيارات الإناث ذاتية تميل إلى الموضوعية، وهذا يشير إلى أن الذكور قد يميلوا إلى العمل المنتج عندما يتطلب الأمر ذلك، أما الإناث فيملن كما يبدو إلى العمل الوظيفي الذي لا يتطلب في معظمه بذل الجهد العضلي الذي يناسب طبيعة الذكور.

a Friedman Test

N	33
Chi-Square	26.645
d.f	4
The P-Value.	0.000

جدول رقم (8)

وباستخدام اختبار فريدمان *Friedman Test* المناسب لدراسة المجالات القيمية فإن الاختبارات الإحصائية تستوجب الفرضية العدمية الدالة على عدم وجود اختلافات في اختيارات البدائل والأوزان لكل قيمة من القيم الخمس للعلائق الإنتاجية السابقة بالنسبة لمجتمع الدراسة مقابل الفرضية البديلة الدالة على وجود اختلافات لاثنين على الأقل من اختيارات البدائل والأوزان لكل قيمة من القيم.

من الجدول رقم (4) كانت قيمة *Chi- Square* الحسابية هي 26.645 مقابل القيمة الجدولية 9.488 وبدرجة الحرية 4 وعند مستوى المعنوية 5%، وحيث أن القيمة الحسابية أكبر من القيمة الجدولية علية فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الداعي إلي وجود اختلافات جوهرية وحقيقية بين اختيارات مجتمع الدراسة للبدائل القيمية، أو بمعنى آخر فإننا نتفق مع الاستنتاج السابق نظرا لان *P-Value* أقل من 5%. وهذا يعنى عدم وجود تساوي في اختيارات المبحوثين لبدائل وأوزان مجال العلائق القيمية الإنتاجية.

ثالثا تحليل مجال العلائق القيمية السياسية:

يحتوي مجال العلائق القيمية السياسية على علاقة الحرية، الاستقلالية، علاقة الموقع، السلطة، علاقة السياسة والفكر، وتكمن في هذه العلائق القيمية الست عناصر القوة الداعمة للإرادة والقامعة لها في وقتٍ واحدٍ، وهذا ما يجعل السلوك البشري في حالة تماثل مع الفعل أو في حالة تناقض معه. مما يؤدي إلى التفاعل والمشاركة والوحدة، أو يؤدي إلى الرفض والتمرد والصدام، أو أن يؤدي إلى الخنوع والإدعاء والنفاق السياسي.

يحتوي أيضا هذا المجال على خمسة بدائل معيارية لكل علاقة من العلائق القيمية، وأن كل بديل من البدائل القيمية يتماثل مع قطاع من قطاعات خماسي عقيل لتحليل القيم الذي يتكون من الأنانية، ذاتية تميل إلى الأنانية، ذاتية، ذاتية تميل إلى الموضوعية، والموضوعية، ولذلك تتباين اختيارات المبحوثين من مجتمع لآخر ومن موضوع لآخر، فما يراه البعض مناسبا أو مفضلا في اختياراتهم للبدائل القيمية قد لا

يراه البعض الآخر كذلك أو أنهم يروا ما هو أفضل، ولذا تتأثر اختيارات المبحوثين بالمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية والذوقية والثقافية.

إن تحليل مجال العلائق القيمية السياسية يؤدي إلى معرفة اتجاهات المبحوثين وميولهم ومدى تمسكهم بالقيم التي تكوّن شخصياتهم أو تهدها، ونظرا لوجود الفروق الفردية في القدرات والاستعدادات والمهارات فإنه بالضرورة تتباين نتائج اختيارات مجتمع الدراسة ونتائج اختيارات العينة مهما كان نوعها.

ولأن مجال العلائق القيمية السياسية ذا صلة بالقرار وأساليب اختياره، وبالتنفيذ وطرق اعتماده فإنه بلا شك ذا صلة بالإرادة التي تتميز من خلالها كل شخصية وكل جماعة ومجتمع وفقا لقطاعات الخماسي المتماثلة مع البدائل القيمية لكل علاقة من العلائق السياسية التي تؤكد الآتي:

1 . روابط اجتماعية طبيعية، تؤدي إلى مجتمع الذاتية، تحقق الشخصية العاطفية.

2 . روابط منفعية تؤدي إلى مجتمع الأنا تحقق الشخصية الفردية (الشخصانية).

3 . روابط فكرية، تؤدي إلى مجتمع الفكرة، تحقق الشخصية الموضوعية (العقلية).

4 . روابط سياسية تؤدي إلى مجتمع الاختراق تحقق الشخصية الانسحابية.

5 . روابط إنسانية تؤدي إلى المجتمع الإنساني تحقق الشخصية الاقترانية (المنطقية).

وبتحليل مجال العلائق القيمية السياسية كما في الجدول (رقم 9) نلاحظ أثر كل متغير من المتغيرات ونتمكّن من تفسيره موضوعيا.

تحليل وصفي عام لمجال العلائق القيمية السياسية

المتغيرات الإحصائية	علاقة الفكر	علاقة السياسة	علاقة السلطة	علاقة الموقع	العلاقة الاستقلالية	علاقة الحرية
N	35	35	35	35	35	35
Mean	4.20	4.83	4.60	4.60	3.80	4.23
Median	5.00	5.00	5.00	5.00	3.00	4.00

mode	5	5	5	5	3	4
Std. Deviation	1.11	057.	0.91	0.74	0.96	043.
Skewness	-1.250	-4.115	-2.275	-2.012	0.426	1.351

جدول رقم (9)

من خلال مشاهداتنا لجدول نتائج العلائق القيمية السياسية (رقم 9) نلاحظ الآتي :

أولا : أن مجتمع البحث قد كان حاضرا بمجموعه 100% من خلال اختياراته وإجاباته على تساؤلات التصنيف القيمي لعقيل وأبو التمّن وقد يدل هذا على وضوح البدائل القيمية لتصنيف مجال القيم السياسية.

ثانيا : أن المتوسط العام لأوزان القيم يساوي 4.54 مما يشر إلى أن معظم نتائج استمارة التصنيف كانت ذاتية تميل إلى الموضوعية في اختيارات المبحوثين .

ثالثا : الوسيط للقيم السياسية يساوي 5 وهذه تماثل درجة الموضوعية في الخماسي المتماثل مع موازين التصنيف المستخدم في هذه الدراسة.

رابعا : أظهر المنوال الموضوعية من خلال تكراره أربعة مرات من مجموع العلائق القيمية السياسية الستة.

خامسا : يمكننا القول بأن مجتمع الدراسة كان موضوعيا في اختياراته للبدائل القيمية برغم يوجد بعض الاختلافات البسيطة في نتائج الأوزان حسبما دلت عليه نتائج الانحراف المعياري للعلائق المنفردة، وأن قيمة الانحراف المعياري المعدل لهذه العلائق هو 8205. ، أي أن مجتمع الدراسة أكثر تجانسا في اختياراته للعلائق القيمية السياسية أيضا منها للعلائق القيمية الاجتماعية.

سادسا : يلاحظ أن غالبية الإلتواءات كانت سالبة القيم كما هو الحال في المجالات العلائقية السابقة الذكر مما يعكس على أن الاختيارات تميل إلى التجمع ناحية الأوزان العالية أيضا موافقة بذاك لقيم النزعة المركزية التي هي الأخرى تميل إلى القيم العالية أيضا.

الشكل (رقم 6) المبين لنتائج الجدول (رقم 9) يبين أن معظم اختيارات وسيطات الطلبة هي موضوعية وفقا للخماسي الذي لم تظهر على قطاعاتة الأنانية ولا ذاتية تميل إلى الأنانية، ذلك لانعدام اختيارات الطلبة للبدائل القيمية لهاذين القطاعين، في حين ظهرت الاختيارات الجزئية ذاتية، وذاتية تميل إلى الموضوعية. وتدل نتائج الشكل (رقم 6) على أن الاختيارات كانت في معظمها عقلية، ثم منطقية وعاطفية.

وسيط العلائق القيمية السياسية

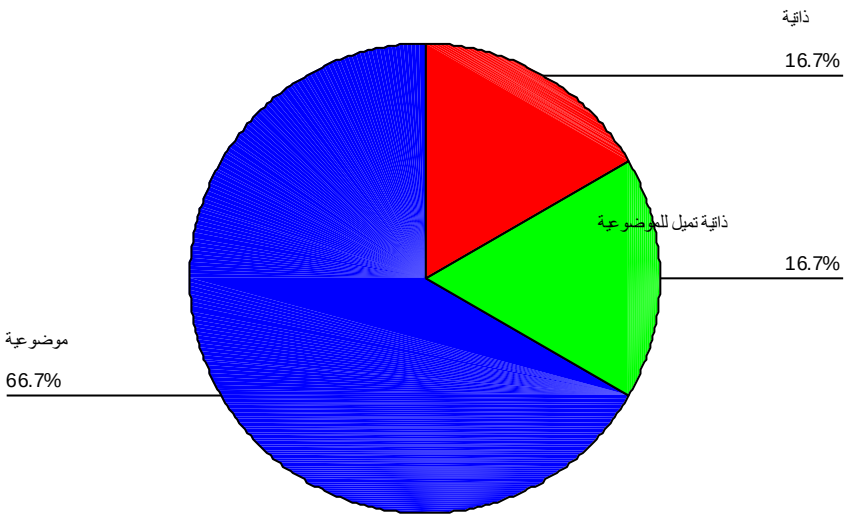

الشكل (رقم 6)

الشكل (رقم 7) يبين أن اختيارات الطلبة قد تكرر وسيطها خمسة مرات من مجموع العلائق القيمية السياسية الست، فكانت اختياراتهم وفقا للخماسي موضوعية، ثم تكرر وسيط الذاتية مرة واحدة، وذاتية تميل إلى الموضوعية هو الآخر تكرر مرة

واحدة، ولم تقع اختيارات الطلبة على البدائل القيمية للأنانية، ولا لذاتية تميل إلى الأنانية مما جعل جل اختياراتهم عقلية، وقليلا منها كانت منطقية وعاطفية.

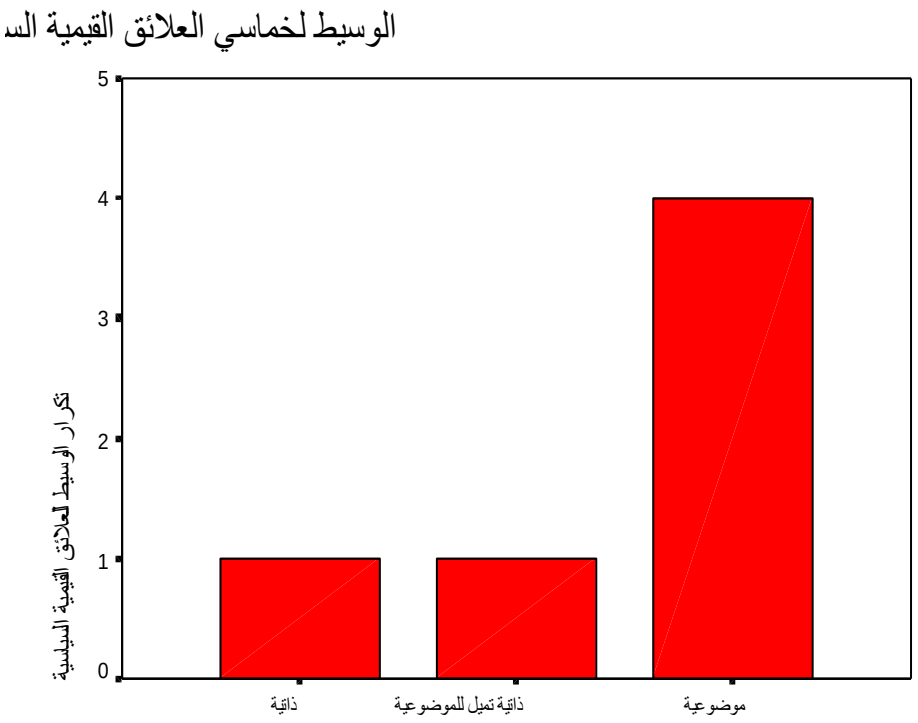

الشكل (رقم 7)

تحليل وصفي للعلاقة القيمية السياسية وفقا لمتغير التخصص

العلائق القيمية	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص							
	قسم الخدمة الاجتماعية				قسم الاقتصاد الزراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الفكر	4.52	5.00	0.80	22	3.77	4.00	1.42	13
علاقة السياسة	4.77	5.00	0.96	22	4.92	5.00	0.28	13
علاقة السلطة	4.86	5.00	0.47	22	4.15	5.00	1.28	13
علاقة الموقع	4.64	5.00	0.79	22	4.54	5.00	0.66	13
علاقة الاستقلالية	3.68	3.00	0.95	22	4.00	4.00	1.00	13
علاقة الحرية	4.27	4.00	0.46	22	4.15	4.00	0.43	13

الجدول (رقم 10)

من خلال ملاحظاتنا لنتائج مجال العلائق القيمية السياسية وفقا لمتغير التخصص وكما هو مبين في الجدول (رقم 10) نلاحظ أن قيمة المتوسط العام لمتوسطات الأوزان لطلبة قسم الخدمة الاجتماعية هو 4.456 ولطلبة قسم الاقتصاد الزراعي هو 4.255 ، وأن الانحراف المعياري المعدل لكل منهما على التوالي هو 0.7159 ، 0.9446 . وبإسقاط خماسي تحليل القيم على نتائج اختيارات طلبة القسمين نلاحظ أن اختياراتهما كانت ذاتية تميل إلى الموضوعية أيضا، وأن مقياس معامل الاختلاف لتشتت نتائج التصنيف للقسمين على التوالي هما 16.065% ، 22.199% وهذا يشير إلى أن نتائج التصنيف لطلبة قسم الخدمة الاجتماعية أكثر تجانسا من طلبة قسم الاقتصاد الزراعي وبفارق قدره 6.134%.

أن التجانس الذي ظهر على اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعية لبدائل العلائق القيمية السياسية قد يشير إلى أنهم أكثر مشاركة من طلبة الاقتصاد الزراعي فيما يتعلق بالأمور السياسية، هذا وقد وضُح أثر التخصص بين طلبة القسمين في اختياراتهما

لبدائل العلاقة الفكرية حيث كان وسيط اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعية يدل على الموضوعية، واختيارات طلبة قسم الاقتصاد الزراعي كانت تدل على ذاتية تيمل إلى الموضوعية، وقد يعود هذا الفارق إلى أن القضايا الفكرية تقترب أكثر إلى تخصص الخدمة الاجتماعية منه إلى قسم الاقتصاد الزراعي.

وبمشاهدتنا أيضا للجدول (رقم 10) نلاحظ فارقا في اختيارات طلبة القسمين للبدائل القيمية للعلاقة الاستقلالية، فقد كانت اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعية ذاتية، حيث (تمركزت) معظم اختياراتهم على البديل (علاقة الإنسان باستقلاليته هي علاقة موازنة والتوفيق بين الحرية الشخصية والضوابط الاجتماعية) وفي هذا الاختيار يكمن أثر التخصص على اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعية، أما اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي فكانت ذاتية تميل إلى الموضوعية، حيث أن 50% تقريبا من اختياراتهم قد (تجمعت) على البديل (علاقة الإنسان باستقلاليته هي علاقة تكامل الإحساس بقيمة دور الإنسان في الحياة) أي أنهم ربطوا اختياراتهم بالدور الذي يقوم به الإنسان في الحياة. ولذلك في الوقت الذي كانت فيه اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعية عاطفية باعتبارها ذاتية، كانت اختيارات الاقتصاد الزراعي ذاتية تميل إلى الموضوعية نتيجة لتجاوز اختياراتهم تأثيرات العاطفة الاجتماعية (الذاتية).

تحليل وصفي للعلاقة القيمية السياسية وفقا لمتغير الجنس

العلائق القيمية	المتغيرات الإحصائية وفقا للنوع							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الفكر	4.18	5.00	1.08	11	4.21	5.00	1.14	24
علاقة السياسة	4.91	5.00	0.30	11	4.79	5.00	0.66	24
علاقة السلطة	4.82	5.00	0.40	11	4.50	5.00	1.06	24
علاقة الموقع	4.73	5.00	0.65	11	4.54	5.00	0.78	24

علاقة الاستقلالية	3.73	3.00	1.01	11	3.83	3.00	0.96	24
علاقة الحرية	4.27	4.00	0.47	11	4.21	4.00	0.43	24

الجدول (رقم11)

يحتوي الجدول (رقم 11) على النتائج المترتبة على متغير الجنس في مجال العلائق القيمية السياسية والتي يلاحظ من خلالها أن المتوسط العام لمتوسطات الأوزان للذكور يساوي 4.44 وللإناث يساوي 4.346 . ولذا فإن المتوسط العام لمتوسطات الأوزان حسب الجنس ووفقا لخماسي تحليل القيم هو ذاتية تميل إلى الموضوعية، وبانحراف معياري معدل متقارب قدره للذكور 0.7165 وقدره للإناث 0.8731 ، هذا وأن درجة معامل الاختلاف للذكور تساوي 16.137% وللإناث تساوي 20.089% وهذا يعكس درجة التشتت النسبي بين الجنسين بفارق قدره 3.952%. وبرغم أن هذه النسبة ليست كبيرة إلا أن متغير الجنس يشكل فارقا نسبيا في اختيارات المبحوثين للعلائق القيمية السياسية.

a Friedman Test

N	35
Chi-Square	37.134
d.f	5
The P-Value.	0.000

جدول رقم (12)

لقد سبق ذكر الفرضيات العدمية والبديلة والتي لا تختلف في مجملها عن نفس الصياغة السابقة، إلا أن الاختلافات المتوقعة تأتي من تغير القيم الحسابية الجدولية.

نلاحظ أن القيمة الحسابية لمربع كاي هي 37.134 التي تزيد عن القيمة الجدولية 11.070 تحت درجة حرية 5 عند مستوى المعنوية 5% مما يستوجب رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل موافقتا بذلك قيمة *P-Value*، وأن الاختلافات في نتائج

اختيارات مجتمع الدراسة تدل على وجود فروق جوهرية وحقيقية في اختياراتهم للبدائل القيمية وليست نتيجة صدفة.

رابعا تحليل مجال العلائق القيمية النفسية:

يحتوي هذا المجال على سبعة علائق قيمية تؤثر في علائق أخرى وتتأثر بها، تفيد في التحليل النفسي للأفراد والجماعات والمجتمعات من خلال التعرف على اتجاهاتهم وميولهم والقيم التي يتمسكون بها أو التي يحيدون عنها مما يجعلهم يتخذون مواقفا وأدوارا متباينة تختلف من وقت لآخر.

ولتحليل مجال العلائق القيمية النفسية ينبغي أن يهتم البحاث بمعرفة علم الخفايا التي تجعل من الأفراد متفاعلين ومتفائلين أو منطويين ومتقوقعين في حالة إقدام أو إحجام، في حالة مشاركة أو في حالة عزلة ووحدة. إن معرفة علم الخفايا يمكّن البحّاث من معرفة العلل والأسباب الكامنة ورأى الأفعال المرتكبة، ولذا فهو علم معرفة الباطن (الجوهر)، الذي يتطلب تحليل شخصية المبحوث تحليلا نفسيا غير مباشر، فالسلوك الظاهر قد لا يعبر عن حقيقة الكامن، ولذا يلتجي المحلل أو الباحث إلى استخدام الأساليب الإسقاطية في دراسة بعض المواضيع المتعلقة بالشخصية.

إن النفس البشرية تقوى وتضعف بالكلمة أو بالفعل أو بالسلوك، وتتأرجح بين الخيال الممكن والخيال غير الممكن تارة وبين المتوقع وغير المتوقع تارة أخرى، عندما تضعف تضطرب، وعندما تقوى تطمئن. معايير اختياراتها القيمية في بعض الأحيان تتمركز على الأفعال الأنانية ، وفي بعض الأحيان الأخرى تتمركز على الذاتية أو الموضوعية، وفي حين آخر تتشتت الذات بين الميول إلى الأنانية أو الميول إلى الموضوعية، وهذا يعني أن مجال العلائق القيمية النفسية قد تندمج فيه مكونات الشخصية مما يجعل عناصر الذاتية جزاء لا يتجزأ من عناصر الأنانية أو عناصر الموضوعية، وهذا يتماثل مع قطاعات خماسي تحليل القيم الذي يمكّن البحّاث من معرفة محتويات النص أو الخطاب أو الشخصية قيد البحث والدراسة.

إن القيم التي يحتويها مجال العلائق النفسية تنصهر في بوتقة الاعتراف والتقدير التي يتمركز عليها التفكير الإنساني، حيث الكل يسعون إلى نيل الاعتراف والتقدير وعلى جميع المستويات، مستوى الحاكم ومستوى المشارك ومستوى المحكوم، مستوى الحر ومستوى العبد، فالعبد كغيره من البشر يبحث عن قيمة الاعتراف والتقدير، أن يعترف له سيده بأنه مخلص لكي يزيد في الطاعة وأن يقدره على هذا الاخلاص، والأبن الذي يطيع والديه في غير معصية الله عز وجل يريد أن ينال منهما الاعتراف والتقدير لكي يستمر في هذه الطاعة، وهكذا الحاكم يسعي إلى أن ينال الاعتراف والتقدير من رعيته بأن النظام الذي يترأسه هو الأفضل وأن يقدروا هذا التفضيل، أو أن يقدروا الظروف التي لم تمكّنه من تحقيق خطابه أيام الدعاية الانتخابية، وهكذا المحكومين يسعون لنيل الاعتراف والتقدير من الحاكم على تحملهم فترة حكمه وأن يقدّرهم على هذا التحمّل. ولذلك فإن البدائل القيمية لهذا المجال العلائقي تستوجب استخدام الخماسي في التعرف على السلوك الذي يتغير حاله من شخص لآخر ومن ظرف لظرف خاصة وأن السلوك البشري يسعي إلى تحقيق الاعتراف والتقدير في مقابل إشباع الحاجة كما هو مبين في الآتي:

سلوك يعترف بالحاجة ويقدّرها، يحقق الرضاء ويؤدي إلى إثبات الذات.

سلوك لا يعترف بالحاجة ولا يقدّرها، يحقق الاضطراب ويؤدي إلى الانسحابية.

سلوك يعترف بالزائد عن الحاجة ويقدره، يحقق الرضاء ويوصف بالعقلية.

سلوك لا يتدخل في ما لا يعنية، يحقق الرضاء ويوصف بالمنطقية.

سلوك لا يُفعل إلى لمصلحة، يحقق الرضاء ويوصف بالشخصانية.

ومن خلال نتائج البحث الذي أجريناه على طلبة الدراسات العليا بقسمي الخدمة الاجتماعية والاقتصاد الزراعي بجامعة الفاتح نتعرّف على الأثر القيمي لمجال العلائق النفسية وبدائلها المعيارية وفقا للعرض الآتي:

تحليل وصفي عام لمجال العلائق القيمية النفسية

العلاقة	علاقة	علاقة	علاقة	علاقة إثبات	علاقة	المتغيرات

الإحصائية	الشخصية	الذات	ضميرية	الواجب	الحقيقة	الواقع	الجنسية
N	35	34	34	35	35	35	35
Mean	4.31	4.50	4.82	4.80	4.14	3.80	4.63
Median	5.00	5.00	5.00	5.00	4.00	3.00	5.00
mode	5	5	5	5	4	3	5
Std. Deviation	1.23	1.02	0.39	.41	.77	0.93	1.06
Skewness	-1.348	-1.898	-1.777	-1.568	-.257	.424	-2.955

جدول رقم (13)

من خلال مشاهداتنا لجدول نتائج العلائق القيمية النفسية نلاحظ الآتي:

أولا : لقد دلت استمارات الاستبيان على مشاركة معظم أفراد مجتمع البحث في الإجابة على العلائق القيمية النفسية وذلك باستثناء اختيار مفردة واحدة من مفردات المجتمع للعلاقتين (العلاقة الضميرية ، وعلاقة إثبات الذات).

ثانيا : أن المتوسط العام لأوزان القيم يساوي 4.42 وهذه القيمة تماثل قيمة (ذاتية تميل إلى الموضوعية) في الخماسي.

ثالثا : الوسيط الحسابي يساوي 5 وهذه القيمة تساوي قيمة الموضوعية المتماثلة مع موازين التصنيف المستخدم في الدراسة والبحث .

رابعا : أن قيمة المنوال الأكثر انتشارا في العلائق القيمية النفسية تساوي 5 باعتبارها الصفة التي انتشرت خمسة مرات من مجموع القيم السبعة في مجال العلائق النفسية، وباستخدام الخماسي تُعد اختيارات مجتمع الدراسة موضوعية.

خامسا: يمكننا القول بأن مجتمع الدراسة كان موضوعيا في اختياراته للبدائل القيمية برغم وجد بعض الاختلافات البسيطة في نتائج الأوزان حسبما دلت علية نتائج الانحراف المعياري للعلائق، وأن الانحراف المعياري المعدل العام يساوي 8836. وهو يشير إلى أن الاختيارات في هذا المجال أكثر تجانسا من مجال

العلائق القيمية الاجتماعية وأقل تجانسا من مجالي العلائق القيمية الإنتاجية والعلائق القيمية السياسية.

سادسا: يلاحظ أن غالبية الإلتواءات كانت سالبة القيم مما جعلها في حالة توافق مع القيم الإحصائية لمقاييس النزعة المركزية وكذلك مع القيم العالية لدرجات خماسي تحليل القيم.

الشكل (رقم 8) يبين أن غالبية اختيارات وسيطات الطلبة للعلائق القيمية النفسية هي موضوعية، ونسبة قليلة منها ذاتية تميل إلى الموضوعية، وما يساويها ذاتية، وتدل هذه النتائج على أن اختيارات الطلبة في معظمها عقلية حيث اعتمادها على العقل، ثم أنها منطقية حيث كونها ذاتية تميل إلى الموضوعية، وعاطفة من حيث أنها ذاتية.

الوسيط لخماسي العلائق القيمية ال

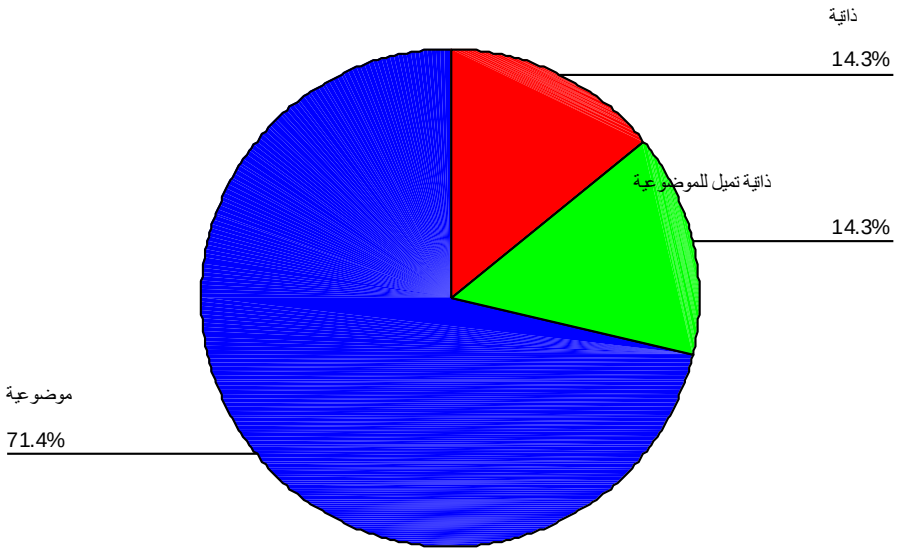

الشكل (رقم 8)

الشكل (رقم 9) يبين أن تكرارات الوسيط للعلائق القيمية النفسية قد تكرر خمسة مرات من مجموع سبعة، وهذه التكرارات تماثل الموضوعية على خماسي تحليل القيم، وبقية اختيارات الطلبة تكررت مرة على أنها ذاتية تميل إلى الموضوعية، ومرة أخرى على أنها ذاتية، وعليه لازال العقل هو المسيطر على اختيارات الطلبة لبدائل العلائق القيمية حيث كان واضحا في جميع العلائق السابقة، ثم تليه في الأهمية الاختيارات المنطقية والذاتية.

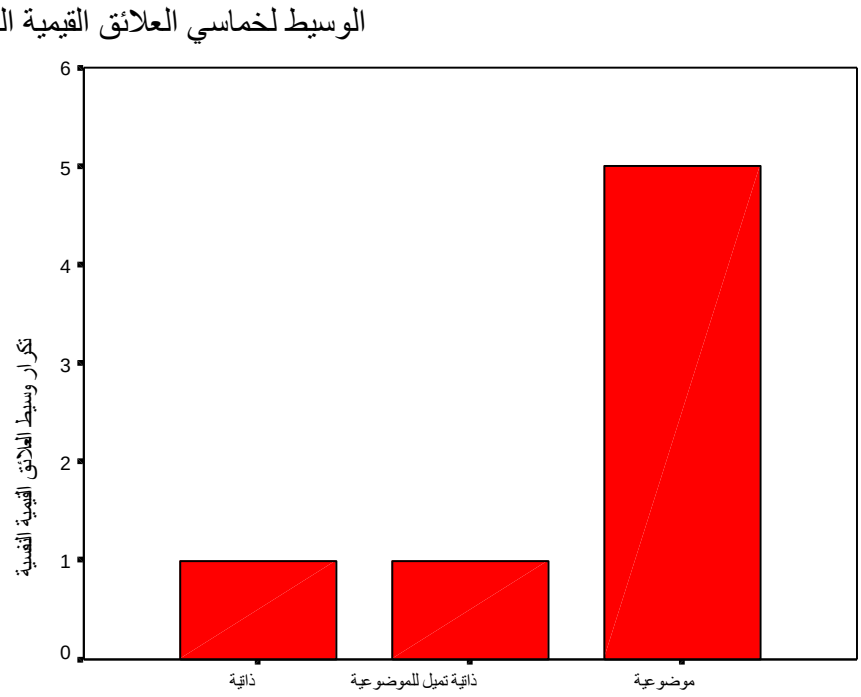

الشكل (رقم 9)

تحليل وصفي للعلاقة القيمية النفسية وفقا لمتغير التخصص

العلائق القيمية	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص							
	قسم الخدمة الاجتماعية				قسم الاقتصاد الزراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الشخصية	4.45	5.00	1.18	22	4.08	5.00	1.32	13
علاقة إثبات الذات	4.64	5.00	0.90	22	4.25	5.00	1.22	13
العلاقة الضميرية	4.91	5.00	0.29	22	4.67	5.00	0.49	13
علاقة الواجب	4.86	5.00	0.35	22	4.69	5.00	0.48	13
علاقة الحقيقة	4.09	4.00	0.87	22	4.23	4.00	0.60	13
علاقة الواقع	4.09	4.00	0.92	22	3.31	3.00	0.75	13
علاقة الجنسية	4.91	5.00	0.29	22	4.15	5.00	1.06	13

الجدول (رقم 14)

وباستقراء أثر متغير التخصص على نتائج اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعية وطلبة قسم الاقتصاد الزراعي لمجال العلائق القيمية النفسية كما هو مبين في الجدول (رقم 14) يلاحظ أن قيمة المتوسط العام لمتوسطات الأوزان لكل قسم على التوالي هي، 4.546 ، 4.197 وبانحراف معياري معدل لكل منهما قدره 0.765 لقسم الخدمة الاجتماعية ، 0.9061 لقسم الاقتصاد الزراعي، وبإسقاط خماسي تحليل القيم على قيمتي المتوسط العام لمتوسطات الأوزان يلاحظ أنهما ذاتية تميل إلى الموضوعية، وأن مقياس معامل الاختلاف لتشتت نتائج التصنيف القيمي للقسمين على التوالي هما 16.761% ، 21.589% وهذه النتيجة تشير إلى التجانس في اختيارات طلبة قسم

الخدمة الاجتماعية أكثر منه لدى طلبة قسم الاقتصاد الزراعي وذلك بنسبة 4.828%.

ومع أن المتوسط العام لمتوسطات أوزان العلائق القيمية النفسية وفقا لمتغير التخصص كانت ذاتية تميل إلى الموضوعية كما هو معروض في الجدول (رقم 14) إلا أن هناك اختلافا لدى طلبة القسمين في اختياراتهم لبدائل قيمة الواقع، ففي الوقت الذي كانت فيه اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعية ذاتية تميل إلى الموضوعية ، كانت فيه اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي ذاتية، وذلك لتمركز معظم اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي على البديل (علاقة الإنسان بالواقع هي علاقة عقلانية لأجل الابتعاد عما هو غير واقعي)، وبمجرد اختيار معظمهم لهذا البديل الذي يحتوي على (الابتعاد عما هو غير واقعي) فإن ذلك يعني أن معظمهم ذاتيون، ولو كانوا غير ذلك لكانت اختياراتهم على البدائل الأخرى التي يتضمن بعضها دلائل لا تستوجب الاستكانة للواقع عندما لا يكون في حالة تعارض مع الحق والعدل والحرية وقدرات الإنسان ورغباته واتجاهاته القيمية.

تحليل وصفي للعلاقة القيمية النفسية وفقا لمتغير الجنس

العلائق القيمية	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس (النوع)							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الشخصية	4.27	5.00	1.27	11	4.33	5.00	1.24	24
علاقة إثبات الذات	5.00	5.00	0.00	10	4.29	5.00	1.16	24
العلاقة الضميرية	4.80	5.00	0.42	10	4.83	5.00	0.38	24
علاقة الواجب	4.64	5.00	0.50	11	4.88	5.00	0.34	24

علاقة الحقيقة	4.55	5.00	0.52	11	3.96	4.00	0.81	24
علاقة الواقع	3.36	3.00	0.81	11	4.00	4.00	0.91	24
علاقة الجنسية	4.00	5.00	1.73	11	4.92	5.00	0.28	24

الجدول (رقم 15)

وبملاحظة بيانات نتائج الجدول (رقم 15) المحتوي على أثر متغير الجنس لطلبة قسمي الخدمة الاجتماعية وطلبة الاقتصاد الزراعي كان المتوسط العام لمتوسطات الأوزان للذكور والإناث على التوالي هما 4.374 ، 4.458، ولذا كانت اختيارات المبحوثين حسب متغير الجنس ذاتية تميل إلى الموضوعية وفقا لاستقرائنا لخماسي تحليل القيم، كما أن الانحراف المعياري المعدل للذكور هو 0.9518، وللإناث هو 0.8231، وبحسابنا لدرجة معامل الاختلاف كانت للذكور 21.760% وللإناث 18.463% وهذا يعكس درجة التشتت النسبي بين اختيارات الذكور والإناث في مجال العلائق القيمية النفسية التي تساوي 3.297% ومع أن هذه النسبة لا تعد عالية التشتت إلا أنها تشير إلى فارق في اختيارات الجنسين في مجال هذه العلاقة.

ومع أن المتوسط العام لأوزان متغير الجنس في الجدول (رقم 15) كان ذاتية تميل إلى الموضوعية، إلا أن خماسي تحليل القيم يشير إلى أن للجنس أثرٍا على علاقة الواقع القيمة حيث كانت ذاتية في اختيارات الذكور، وكانت ذاتية تميل إلى الموضوعية في اختيارات الإناث. تشير هذه النتيجة إلى أن اختيارات الذكور كانت عاطفية وذلك لارتباطها (بالذاتية)، أما اختيارات الإناث فكانت عقلية، وذلك لتجاوزها معطيات العاطفة، وهذا يعني عندما يفكر الذكور مرة واحدة قبل أن يقدموا على فعل الاختيار في أمر الواقع قد تفكر الإناث في ذات الأمر مرتين.

a Friedman Test

N	34
Chi-Square	42.586

d.f	6
The P-Value	0.000

جدول (رقم 16)

وباستخدام اختبار فريدمان المناسب لدراسة المجالات القيمية (لتصنيف عقيل وأبو التمّن لتحليل القيم) الذي يتعامل إحصائيا مع قبول الفرضيات العلمية أو رفضها وإحلال الفرض البديل محلها فإن الاختبارات الإحصائية لمربع كاي *Chi-Square* تستوجب الفرضية العدمية الدالة على عدم وجود اختلافات في اختيارات البدائل والأوزان لكل قيمة من القيم السبعة للعلائق النفسية بالنسبة لمجتمع الدراسة، مقابل الفرضية البديلة الدالة على وجود اختلافات لاختيارات البدائل والأوزان لكل قيمة من قيم الجدول (رقم 8) حيث كانت قيمة *Chi-Square* الحسابية 42.586 مقابل القيمة الجدولية 12.592، تحت درجة الحرية 6 وعند مستوى المعنوية 5% ، وبذلك يُعد فرض العدم مرفوضا ويُقبل الفرض البديل الذي يدل على وجود فروقا جوهرية في اختيارات المبحوثين.

خامسا تحليل مجال العلائق القيمية الذوقية:

يحتوي مجال العلائق القيمية الذوقية على العلائق التي تتجاوز بالعقل البشري من حالة الإحساس بالمشاهد إلى حالة الإحساس بالمجرد، فالقيمة الحسية بالجميل على سبيل المثال لا تقتصر على النظر إلى المشاهد فقط بل تتعداه إلى الإحساس بقيمة الجمال المجرد (الذي يكمن في الجميل). الذوق رفعة في الحس تؤدي إلى سمو عقلي ومعرفي يمكّن الإنسان من الاطلاع على الكامن والإحساس به مثل كمون النغمة في المعزوفة وكمون الصور البلاغية في المقطوعة الشعرية وكمون السيناريو في النص وكمون القصة في اللوحة الفنية وكمون النشوة في السعادة وكمون الإعجاز في آيات الخالق.

وعليه فإن مجال العلائق القيمية الذوقية يحتوي على سبعة علائق تتمّم بعضها البعض في تفطين العقل الإنساني من الغياب إلى الحضور ومن المشاهد إلى المجرد (من النظر إلى المخلوق إلى النظر إلى الكيفية التي خلق بها وخلق عليها). ولذا فإن للذوق أثرا

على السلوك والفعل حيث يجعل الإنسان في حالة بهجة وتفاؤل وعطاء أو في حالة راحة وتعجب واستبصار أو في حالة تقرّب وخضوع وترويح، والذوق كمحقق للرفعة الحسية يتطلب التذكر والتفكر والتأمل.

يعد هذا المجال العلائقي مجالا لتحقيق السمو القيمي الرفيع الذي يبرز أهمية الذوق العقلي والوجداني لِما يشاهد ولِما يلاحظ وعندما يتحقق هذا السمو تصبح اللذّة ذوقا حسيا يحقق المتعة، فعندما تسبح في البحر وقت الغروب تربطك متعة الشفق الذي يلونك مع ماء البحر وصفاء السماء بسترة لونه الذهبي الذي لا عيار له إلا الذوق، حينها بإمكانك أن تكتب على السماء ما تشاء وأنت تسبح في البحر، وبإمكانك أن تجول بين عالم الواقع وعالم الأمل دون أن تترك العوم .

الذوق نتاج حسي له أثر سلوكي يظهر في الفكرة وفي الكلمة المنطوقة والمسموعة والمكتوبة، ولهذا فإن الذوق تمييزي وليس مزاجي، فيه الأصالة والصفاء وفيه الحسن واللباقة، ولذا فإن النفس تطمئن وتنتشي بالقيم الذوقية، فمن مشاهدة وملاحظة الجميل يدرك العقل الجمال ويلامسه السمو حيث ترتبط قيم هذا المجال بالآخر الذي في مكوناته القيم الذوقية سواء كان إنسانا أو جمادا أو نباتا أو حيوانا.

ومع أن مجال العلائق القيمية الذوقية يشكل وحدة واحدة إلا أن الإحساس بأثر هذه القيم يختلف من شخص لآخر ومن ظرف إلى ظرف آخر ومن جنس إلى جنس آخر، مما يستوجب تطبيق الخماسي على البدائل المعيارية لكل قيمة من قيم هذا المجال لكي يتمكن البحّاث من معرفة أثر المتغيرات على اختيارات المبحوثين، التي تجعل منهم الأنانيون، والذاتيون الذين يميلون إلى الأنانية، والذاتيون، أو تجعل منهم ذاتيون يميلون إلى الموضوعية، أو تجعلهم موضوعيون.

وباستخدام مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، يتمكّن البحّاث من التعرف على المتوسطات الحسابية والوسيطات التي تتماثل مع قطاعات الخماسي التي تظهر التمركز والتشتت في اختيارات المبحوثين على البدائل القيمة ذات العلاقة بالموضوع، هذا ويتمكن البحّاث من التعرف على اختبار فريدمان الذي يمكّنهم من التعرف على النتائج العلمية التي بها ترفض أو تقبل الفرضية الصفرية، وبناء على هذه الفرضية فإن قطاعات الخماسي في حالة تطابق مع الفرضية الصفرية (العدمية). وللتأكد من ذلك

علينا بمشاهدة وملاحظة المعلومات والبيانات المعروضة في الجداول والأشكال اللاحقة.

تحليل وصفي عام لمجال العلائق القيمية الذوقية

المتغيرات الإحصائية	العلاقة الوجودية	العلاقة الدينية	علاقة السعادة	علاقة الجمال	علاقة الفن	علاقة الأدب	العلاقة بالطبيعة
N	34	35	34	35	35	34	35
Mean	4.12	4.03	3.85	3.63	3.43	4.15	3.57
Median	4.00	4.00	5.00	4.00	4.00	4.00	4.00
mode	4	4	5	4	4	4	4
Std. Deviation	0.54	0.95	1.60	1.00	1.07	0.82	0.81
Skewness	-1.124	-1.566	-.834	-1.397	-.345	-.635	-1.801

جدول (رقم 17)

الجدول رقم (17) المحتوي لنتائج العلائق القيمية الذوقية يتضمن سبعة متغيرات قيميه ، وستة متغيرات إحصائية، لكل منها دلائل ينبغي استقراءها من خلال الملاحظات الآتية:

أولا : لقد دلت استمارات الاستبيان على مشاركة معظم أفراد مجتمع البحث في الإجابة على العلائق الذوقية إذا ما استثنينا ثلاثة اختيارات فقط من مجموع 35 مفردة قد حجبت عن اختيار علاقة (الوجود ، والسعادة ، والأدب)، وهذه لا تُعد نسبة معيبة في البحث.

ثانيا : أن الوسط الحسابي يساوي 3.83 ، وهذه القيمة الإحصائية تماثلها قيمة الذاتية في الخماسي.

ثالثا : الوسيط يساوي 4 وهذه القيمة ذاتية تميل إلى الموضوعية المتماثلة مع موازين التصنيف المستخدم في البحث .

رابعا : أن قيمة المنوال 4 قد تكررت 6 مرات من مجموع مجال العلائق القيمية الذوقية السبعة وهي في هذه الحالة تطابق قيمة (ذاتية تميل إلى الموضوعية) في خماسي تحليل القيم.

خامسا:تدل قيم الانحراف المعياري على تقارب في نتائج اختيارات المبحوثين، وأن الانحراف المعياري العام المعدل هو 1.0254 ، أي أن اختيارات المبحوثين في هذا المجال أكثر تشتتا من اختياراتهم في العلائق النفسية والسياسية والإنتاجية.

سادسا: يلاحظ أن جميع الإلتواءات كانت سالبة وهي لا تختلف عمّا كانت عليه قيم الإلتواءات في المجالات السابقة التي أظهرت ميولا إلى اتجاهات القيم السالبة والتي تتجمع ناحية القيم العالية، مما جعلها في حالة توافق مع قيم النزعة المركزية وكذلك مع قيم الخماسي، وهذا يعني أن قيم العلاقة الذوقية ذاتية تميل إلى الموضوعية.

الشكل (رقم 10) يبين أن غالبية اختيارات الوسيطات للطلبة هي ذاتية تميل إلى الموضوعية، ونسبة قليلة كانت موضوعية، ولم يقع الاختيارات على البدائل القيمية الأخرى، وبمقارنة الشكل (رقم 10) مع الأشكال السابقة يلاحظ أن جميع الأشكال السابقة كانت الصفة الغالبة على اختيارات الطلبة فيها هي الموضوعية، أما في هذا الشكل فإن الصفة السائدة هي ذاتية تميل إلى الموضوعية، وهذه تشير إلى تغلب المنطق على العقل في اختيارات الطلبة للبدائل القيمية الذوقية.

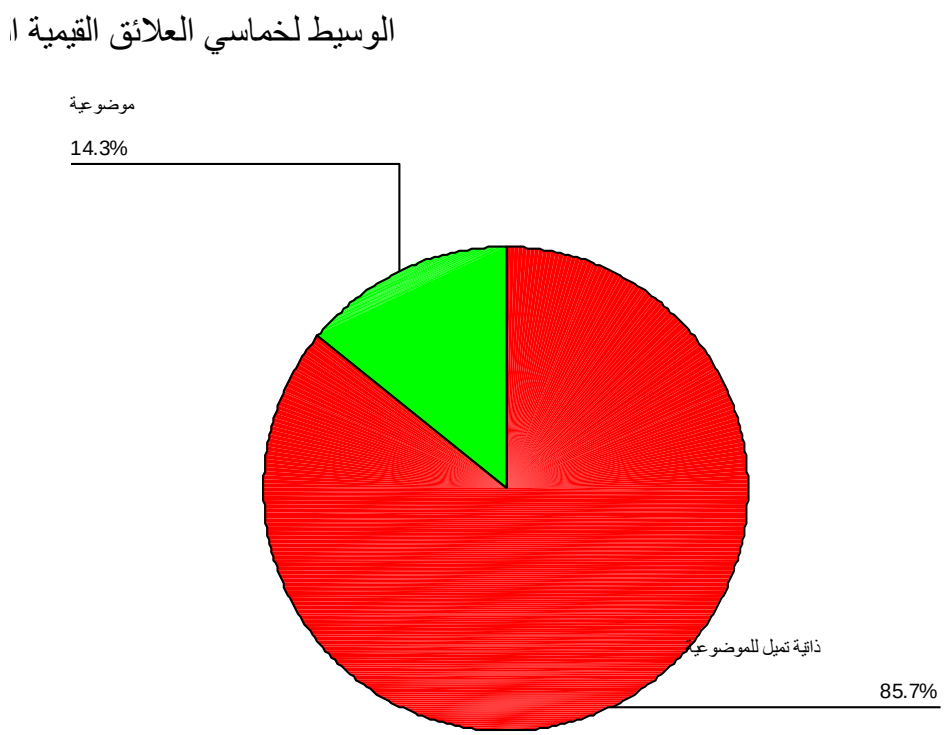

الشكل (رقم 10)

الشكل (رقم 11) يبين أن وسيط اختيارات الطلبة لمجال العلائق القيمية الذوقية هو ذاتية تميل إلى الموضوعية حيث أنه تكرر ستة مرات من مجموع سبعة، ولذلك كانت اختياراتهم للبدائل القيمية منطقية، هذا وقد تكرر وسيط الموضوعية مرة واحدة، أما بقية العلائق القيمية الأخرى فلم تظهر على قطاعات الخماسي مما يدل على التقارب في اختياراتهم لهذه العلائق.

الوسيط لخماسي العلائق القيمية الذوقي

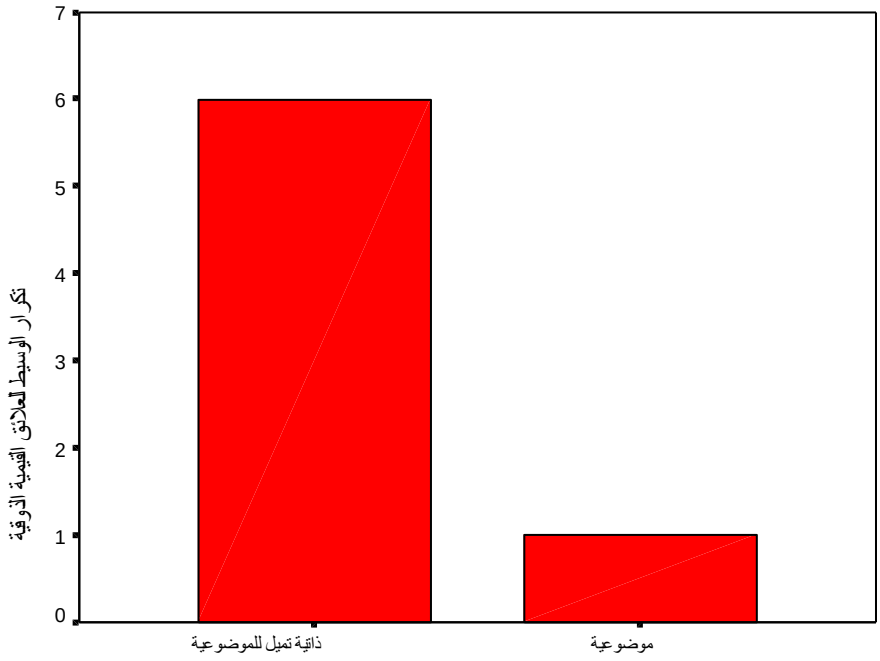

الشكل (رقم 11)

تحليل وصفي للعلاقة القيمية الذوقية وفقا لمتغير التخصص

العلائق القيمية	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص							
	قسم الخدمة الاجتماعية				قسم الاقتصاد الزراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
العلاقة الوجودية	4.19	4.00	0.40	21	4.00	4.00	0.71	13
العلاقة الدينية	4.18	4.00	0.85	22	3.77	4.00	1.09	13
علاقة السعادة	4.05	5.00	1.43	22	3.50	5.00	1.88	12

علاقة الجمال	3.77	4.00	0.69	22	3.38	4.00	1.39	13
علاقة الفن	3.50	4.00	0.96	22	3.31	4.00	1.25	13
علاقة الأدب	4.14	4.00	0.73	21	4.15	4.00	0.99	13
علاقة الطبيعة	3.50	4.00	0.91	22	3.69	4.00	0.63	13

الجدول (رقم 18)

وباستقراء أثر متغير التخصص على نتائج اختيارات طلبة قسمي الخدمة الاجتماعية والاقتصاد الزراعي لمجال العلائق القيمية الذوقية كما هو مبين في الجدول (رقم 18) يلاحظ أن قيمة المتوسط العام لمتوسطات الأوزان لكل قسم على التوالي هما 3.904، 3.685 ، وبانحراف معياري معدل لكل منهما قدره 0.8509 لقسم الخدمة الاجتماعية ، 1.1905 لقسم الاقتصاد الزراعي، وبإسقاط خماسي تحليل القيم على قيمتي المتوسط العام لمتوسطات الأوزان يلاحظ أنهما ذاتية خلافا لسابقاتها من العلائق القيمية. وأن مقياس معامل الاختلاف لتشتت نتائج التصنيف القيمي للقسمين على التوالي هما 21.795% ، 32.306% مبينة فارقا نسبيا كبيرا قدرة 10% تقريبا بين اختيارات طلبة القسمين خلافا للعلائق القيمية السابقة، وأن طلبة الخدمة الاجتماعية هم أكثر تجانسا في اختياراتهم عن قسم الاقتصاد الزراعي.

من خلال مشاهداتنا للجدول (رقم 18) وبإسقاط الخماسي لتحليل القيم نلاحظ أن قيمتي المتوسط العام لمتوسطات أوزان القيم الذوقية كانت ذاتية لكلا القسمين، وفي هذه الحالة تختلف عن قيم المتوسطات العامة لمتوسطات الأوزان التي لاحظناها في العلائق القيمية الاجتماعية، الإنتاجية، السياسية والنفسية، وتشير هذه النتيجة إلى أن العلائق القيمية الذوقية وبدائلها تتعلق بالقيم المجردة والنظر إلى القيم المجردة قد لا ينفصل عمّا يتأثر به الأفراد من الموروث الاجتماعي الثقافي سواء على مستوى الأسرة أو الأمة أو المجتمع العام. وعليه فإن للخصوصية بصمة يُطبع الأفراد بها وتؤثر في

رؤاهم الخاصة، ولذا أظهر الخماسي الجانب العاطفي في اختيارات طلبة القسمين بأنها ذاتية.

تحليل وصفي للعلاقة القيمية الذوقية وفقا لمتغير الجنس

العلائق القيمية	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس (النوع)							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
العلاقة الوجودية	4.00	4.00	0.82	10	4.17	4.00	0.38	24
العلاقة الدينية	3.82	4.00	1.25	11	4.13	4.00	0.80	24
علاقة السعادة	3.20	3.50	1.93	10	4.12	5.00	1.39	24
علاقة الجمال	3.45	4.00	1.37	11	3.71	4.00	0.81	24
علاقة الفن	3.45	4.00	1.37	11	3.42	4.00	1.07	24
علاقة الأدب	4.30	5.00	1.06	10	4.08	4.00	0.72	24
علاقة الطبيعة	4.82	4.00	0.60	11	3.46	4.00	0.88	24

الجدول (رقم 19)

وبملاحظة بيانات نتائج الجدول (رقم 19) المحتوي على أثر متغير الجنس لطلبة قسمي الخدمة الاجتماعية والاقتصاد الزراعي كان المتوسط العام لمتوسطات الأوزان للذكور والإناث على التوالي هما 3.862 ، 3.870 ولذا كانت اختيارات المبحوثين حسب متغير الجنس ذاتية موافقتا لمتغير التخصص في مجال العلائق القيمية الذوقية ومخالفة لباقي العلائق القيمية سابقة الذكر. كما أن الانحراف المعياري المعدل لكلا الجنسين هما 1.2605، 0.9111 على الترتيب وأن درجة معامل الاختلاف للذكور هي 32.638% وللإناث هي 23.542% مبينة لفارق نسبي كبير بين اختيارات الجنسين كما هو الحال

في متغير التخصص، وأن الإناث هنّ أكثر تقاربا في اختياراتهنّ لمجال العلائق القيمية الذوقية.

مع أن معظم اختيارات الجنسين كانت ذاتية إلا أن هناك فروقا واضحة في اختياراتهم لبدائل قيم السعادة، فقد كان وسيط اختيارات الذكور يدل على الذاتية، ووسيط اختيارات الإناث يدل على الموضوعية، وتشير هذه الفروق إلى أن اختيارات الإناث كانت عقلية وذلك بتمركز اختياراتهنّ على البديل القيمي (علاقة الإنسان بالسعادة هي علاقة عطاء وتفاعل مع الآخر)، في حين كانت اختيارات الذكور في حالة تشتت عن هذه القيمة، لذلك تغلّب الجانب العاطفي على الجانب الموضوعي في اختيارات الذكور، ولأن السعادة نسبية فما يسعد الذكور قد لا يكون هو الذي يسعد الإناث.

وهكذا علاقة الأدب التي أوضحت فارقا بين اختيارات الذكور التي تمركزت في معظمها على البديل (علاقة الإنسان بالأدب هي علاقة تحريضية للتوجيه والانتقاد) وبين اختيارات الإناث التي تجمّعت في معظمها على البديل (علاقة الإنسان بالأدب هي علاقة تصويرية للتعبير عن الأشياء)، وبتطبيق الخماسي على هذه النتيجة للجنسين نجد أن اختيارات الذكور كانت ذاتية تميل إلى الموضوعية، واختيارات الإناث موضوعية. وبمقارنة محتوى الاختيارين نلاحظ أن هناك علاقة بين اختيارات الذكور وجنسهم الذي يميل بطبيعته إلى الأعمال التحريضية أكثر من ميول طبيعة النساء لذلك، واللاتي أظهرت البدائل علاقة بين اختياراتهنّ وجنسهنّ الذي أوضح ميلهنّ إلى الأعمال التصويرية في التعبير عن الأشياء، وهذا الاختيار ينسجم مع طبيعتهنّ المسالمة.

a Friedman Test

N	33
Chi-Square	23.852
d.f	6
The P-Value	0.001

جدول (رقم 20)

يظهر الجدول (رقم 20) أن قيمة *Chi-Square* الحسابية هي 23.852 مقابل القيمة الجدولية 12.592 تحت درجة الحرية 6 وعند مستوى المعنوية 5% وبما أن القيمة الجدولية أقل من القيمة الحسابية فإن ذلك يدل على عدم قبول الفرضية الصفرية الدالة على عدم وجود فوارق بين اختيارات المبحوثين بوسيلة التصنيف القيمي، وقبول الفرض البديل الذي يدل على وجود فروق جوهرية في اختيارات المبحوثين لجميع البدائل القيمية قيد البحث والدراسة، كما أن قيمة *P-Value* تؤيد نفس الاستنتاج السابق برفض فرض العدم.

سادسا تحليل مجال العلائق القيمية الثقافية:

يحتوي مجال العلائق القيمية الثقافية عل سبعة قيم، لكل قيمة من القيم خمسة بدائل معيارية كغيرها من بدائل العلائق القيمة للمجالات السابقة الذكر حيث يتماثل كل بديل مع قطاع من قطاعات الخماسي الذي يمكّن البحّاث من التعرف على أنماط التفكير القيمي السائدة في مجتمع البحث أو الدراسة.

أن قيم هذا المجال العلائقي هي دائما في حالة حركة وامتداد فكري حيث أنها تتأثر بالمزيد المعرفي الذي يثريها ويجعلها قادرة على أن تثري السلوك المصاحب لها في كل ظرف، وأن تفاعل الإنسان مع القيم الثقافية تجعله في حالة تميّز كلما تمكّن معرفةً وسلوكا، ومع أن الإلمام بالقيم الثقافية يفتح آفاق واسعة أمام امتداد التفكير الإنساني إلا أنه قد يشكل عائقا أمام سرعة الامتداد غير الواعية التي كانت قبل المزيد

المعرفي، وذلك لأن المزيد المعرفي يؤدي إلى الإحجام عن السلوكيات غير الموضوعية (التي كانت تُفعل على حساب الآخرين)، فبالثقافة تفك القيود وبها توضع قيودا (تُفك من قيد الجهل المعرفي وتوضع به)، وإلا لمام بمجال القيم الثقافية يؤدي إلى حسن الفعل ورفعة السلوك واستيعاب الآخر بإرادة كما هو لا كما ينبغي أن يكون علية.

مجال العلائق القيمية الثقافية مجال امتدادي تمتد فيه القدرات والملكات العقلية الإنسانية من حالة السكون إلى حالة الحركة الواعية التي تمكّن الإنسان من التمييز والتفضيل وتمكنه من الممارسة السلوكية عندما تتطابق المفاهيم مع الأفعال المرغوبة التي تؤدي إلى ظهور الأنموذج وتبرز الاتجاهات المعرفية والأفكار الخاصة والعامة (المنغلقة والمنفتحة)، فتبرز الشخصية على المستوى الاجتماعي أو على المستوى الإنساني. وعليه فإن مجال العلائق القيمية الثقافية يعتمد كثيرا على معرفة الأثر القيمي وأساليب تقديره عن طريق تطبيق الخماسي على موازين اختيارات المبحوثين للبدائل القيمية لكل علاقة من علائق هذا المجال الثقافي.

عندما تقتصر قيم مجال العلائق الثقافية على المستوي الشخصي فإنها تؤدي بالضرورة إلى بناء شخصية الأنا، وعندما تمتد القيم لتحتوي مميزات الأمة (الدين والأعراف واللغة) فبالضرورة تؤدي إلى بناء الذات الاجتماعية التي تكوّن العاطفة الاجتماعية، وعندما تستوعب الآخر كما هو لا كما ينبغي أن يكون عليه فإنها ستؤدي إلى بناء الشخصية الموضوعية، ويحتوي الخماسي أيضا على معيار قيمي يؤدي إلى تكوين ومعرفة الشخصية الانسحابية (عندما تكون في حالة تراجع من مستوى الذات إلى مستوى الأنا)، ويؤدي في الوقت ذاته إلى بناء ومعرفة الشخصية المنطقية (التي تتمسك بالقيم العامة للمجتمع أو الأمة وتستوعب قيم الآخرين دون أن تتخلى عن قيم أمتها الموجبة).

تحليل وصفي عام لمجال العلائق القيمية الثقافية

المتغيرات الإحصائية	علاقة الثقافة	العلاقة العلمية	علاقة التحصيل	العلاقة الصحية	علاقة الطعام	علاقة الزمن	علاقة الرياضة
N	35	35	35	35	35	35	35
Mean	3.51	4.89	4.09	3.97	4.37	4.40	4.69
Median	4.00	5.00	4.00	4.00	5.00	4.00	5.00
mode	4	5	5	5	5	4	5
Std. Deviation	1.12	0.53	1.09	1.15	0.88	0.77	0.90
Skewness	-.370	-5.177	-.892	-1.172	-1.661	-2.465	-3.164

جدول (رقم 21)

من خلال مشاهداتنا لجدول رقم (21) المبين لنتائج العلائق القيمية الثقافية نلاحظ الآتي:

أولا : أن نسبة اختيار مجتمع البحث للبدائل القيمة كانت 100% وهذا قد يعني تفهم المبحوثين لأبعاد البدائل القيمية للعلائق الثقافية.

ثانيا : أن المتوسط الحسابي يساوي 4.54 وهذه القيمة تشر إلى أن معظم نتائج استمارة التصنيف كانت ذاتية تميل إلى الموضوعية وفقا لاختيارات المبحوثين.

ثالثا : الوسيط يساوي 4 وهذه القيمة ذاتية تميل إلى الموضوعية وفقا لموازين التصنيف المتماثل مع خماسي تحليل القيم.

رابعا : إن المنوال الشائع في مجال العلائق الثقافية هو 5، وباستخدام الخماسي فإن هذه القراءة تماثل درجة الموضوعية باعتبارها تكررت خمسة مرات من مجموع مجال العلائق القيمية السبع.

خامسا: يمكننا القول أيضا بأن اختيارات مجتمع الدراسة كانت ذاتية تميل إلى الموضوعية في اختياراته للبدائل القيمية برغم وجد بعض الاختلافات البسيطة في نتائج الأوزان حسبما دلت علية نتائج الانحراف المعياري الذي حسبت قيمته المعدلة العامة فكانت 9429.، أي أن تشتت اختيارات المبحوثين لهذا

المجال أقل من المجالين الاجتماعي والذوقي، بينما هي أكثر تشتتا من باقي المجالات القيمية الأخرى.

سادسا: أن جميع الإلتواءات كانت سالبة القيم مما يبين ميلها إلى التجمع تجاه الأوزان العالية، وتقترب كما هو الحال في المجالات القيمية السابقة من مقاييس النزعة المركزية التي هي الأخرى كانت تميل إلى الدرجات العالية.

الشكل (رقم 12) يبين أن الخماسي يدل على أن معظم اختيارات الطلبة لمجال العلائق القيمية الذوقية هي ذاتية تميل إلى الموضوعية، وأن النسبة المتبقية من الاختيارات هي موضوعية، وعليه فإن النسبة العالية من اختيارات الطلبة للبدائل القيمية هي منطقية، وأن النسبة التي تليها هي عقلية. أما بقية قطاعات الخماسي فلم يقع على ما يماثلها أي اختيارات قيمية.

الوسيط لخماسي العلائق القيمية

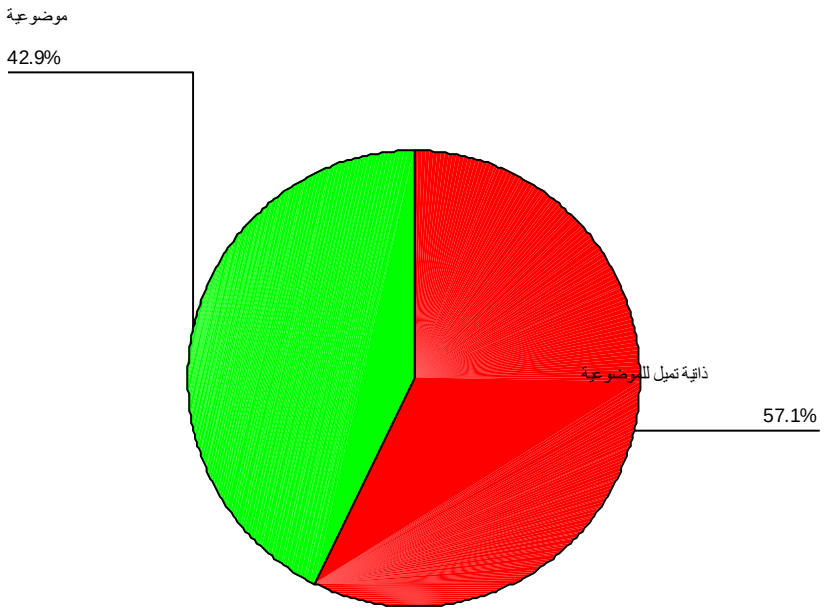

الشكل (رقم 12)

الشكل (رقم 13) يبين أن وسيط اختيارات الطلبة للبدائل القيمية قد تكرر أربعة مرات من مجموع سبعة، ويدل هذا الوسيط على ما يدل عليه الخماسي وهو أن أكثرية اختيارات الطلبة هي ذاتية تميل إلى الموضوعية، وأن النسبة التي تليها كانت موضوعية حيث تكررت ثلاثة مرات من مجموع سبعة.

الوسيط لخماسي العلائق القيمية الث

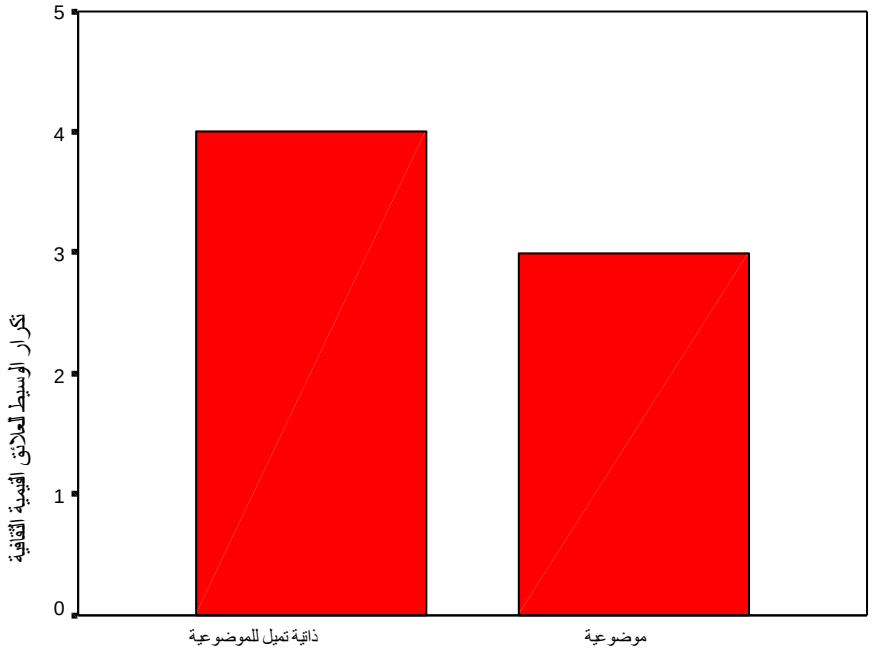

الشكل (رقم 13)

تحليل وصفي للعلاقة القيمية الثقافية وفقا لمتغير التخصص

العلائق القيمية	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص							
	قسم الخدمة الاجتماعية				قسم الاقتصاد الزراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الثقافة	3.50	4.00	1.01	22	3.54	4.00	1.33	13
العلاقة العلمية	4.95	5.00	0.21	22	4.77	5.00	0.83	13
علاقة التحصيل	4.00	4.00	1.11	22	4.23	5.00	1.09	13

العلاقة الصحية	4.14	4.00	0.94	22	3.69	4.00	1.44	13
علاقة الطعام	4.36	4.00	0.73	22	4.38	5.00	1.12	13
علاقة الزمن	4.41	5.00	0.91	22	4.38	4.00	0.51	13
علاقة الرياضة	4.77	5.00	0.75	22	4.54	5.00	1.13	13

جدول (رقم 22)

وبالنظر إلى أثر متغير التخصص على نتائج اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعية وطلبة قسم الاقتصاد الزراعي لمجال العلائق القيمية الثقافية كما هو مبين في الجدول (رقم 22) يلاحظ أن قيمة المتوسط العام لمتوسطات الأوزان لكل قسم على التوالي هما 4.304، 4.218 ، وبانحراف معياري معدل لكل منهما قدره 0.8538، 1.1027 على الترتيب، وبإسقاط الخماسي على قيمتي المتوسط العام لمتوسطات الأوزان يلاحظ أنهما ذاتية تميل إلى الموضوعية، وأن مقياس معامل الاختلاف لتشتت نتائج التصنيف القيمي للقسمين على التوالي هما 19.837% ، 26.718% ، وهذه النتيجة تشير إلى أن نسبة التجانس في اختيارات قسم الخدمة الاجتماعية هي أكثر منها لدى طلبة قسم الاقتصاد الزراعي وذلك بفارق 6.881%.

وبإسقاط الخماسي على الجدول (رقم 22) نلاحظ الفارق بين اختيارات طلبة القسمين لعلاقة التحصيل القيمية حيث كانت ذاتية تميل إلى الموضوعية لدى طلبة الخدمة الاجتماعية الذين تمركزت معظم اختياراتهم على البديل (علاقة الإنسان بالتحصيل هي علاقة طموح) ، وكانت موضوعية لدى طلبة الاقتصاد الزراعي الذين تجمعت معظم اختياراتهم على البديل (علاقة الإنسان بالتحصيل هي علاقة تطوّر لبناء الذات). لقد كان للتخصص أثر على اختيارات الطلبة، فالخدمة الاجتماعية محتواها العلمي سلوكي حيث اهتمامها بالفرد والجماعة والمجتمع والسعي وراء ما يحقق طموحاتهم الاجتماعية والإنسانية، ولذا يعد الطموح كمعيار قيميا في فلسفة الخدمة

الاجتماعية مؤثرا على اختيارات طلبة القسم. وهكذا كالحال بالنسبة لاختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي المتأثرين بتخصصهم الذي يهتم بمعايير القيم المادية التي تحقق المنفعة المباشرة للإنسان، ولذا كان لهم غاية من وراء التحصيل وهي المنفعة التي تؤدي إلى التطور وبناء الذات.

وبإسقاط خماسي تحليل القيم على الجدول (رقم 22) نلاحظ أيضا هناك فارقا في اختيارات طلبة القسمين لعلاقة الطعام القيمية، فقد كانت اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعية ذاتية تميل إلى الموضوعية وذلك لتجمع معظم اختياراتهم على البديل القيمي (علاقة الإنسان بالطعام هي علاقة تنظيمية)، وكانت اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي موضوعية، حيث تمركزت في معظمها على اختيار البديل القيمي (علاقة الإنسان بالطعام هي علاقة صحية لانتقاء الطعام ذو المردود الصحي).

إن اختلاف اختيارات طلبة القسمين يعود إلى أثر التخصص حيث أن طلبة الخدمة الاجتماعية بإمكانهم معرفة قواعد تنظيم تناول الطعام، وطلبة الاقتصاد الزراعي بطبيعة تخصصهم يتمكنوا من معرفة نوعية الطعام ذو المردود الصحي، ولذلك تمركزت معظم اختياراتهم على هذا البديل القيمي لعلاقة الطعام.

وبإسقاط الخماسي على العلاقة القيمية للزمن نلاحظ الفارق القيمي بين اختيارات الطلبة لبدائل هذه العلاقة حيث أنها أظهرت الموضوعية في اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعية الذين تمركزت معظم اختياراتهم على البديل (علاقة الإنسان بالزمن هي علاقة احترام لاستغلال الوقت والمحافظة عليه وحصره بما هو نافع)، وأظهرت الذاتية تميل إلى الموضوعية في اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي الذين تجمعت معظم اختياراتهم على البديل القيمي (علاقة الإنسان بالزمن هي علاقة تنويع لتقسيم الوقت بين الجد والنشاط الترويحي). وبناء على أهمية التخصص فإن فلسفة الخدمة الاجتماعية في جوهرها إنشاء أفراد المجتمع وجماعاته على قيم الاحترام التي تقدّر الفرد والجماعة والمجتمع، ولذلك فإن قيمة الزمن تعد من القيم الأساسية التي تستوجب

الاحترام والتقدير، ولهذا كانت اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعية متأثرة بتخصصهم الذي يعتبر الزمن ذا قيمة في ذاته باعتباره القاسم المشترك مع الآخرين الذين لهم الحق في تقديره من زاوية الاحترام للآخر وبهدف تحقيق المنفعة المشتركة. وهكذا كانت اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي متأثرة بتخصصهم الذي ترتبط فيه أهمية الزمن بما يحققه من منفعة، ولا يعد ذا قيمة إذا لم يحقق هذه منفعة، ولذلك لم تقتصر أهمية الزمن عندهم على الوقت الجاد بل تتعداه أيضا إلى الوقت الترويحي الذي يتطلب مزاولة المنشاط المحققة هي الأخرى للمنفعة.

تحليل وصفي للعلاقة القيمية الثقافية وفقا لمتغير الجنس

العلائق القيمية	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس (النوع)							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الثقافة	3.09	3.00	1.22	11	3.71	4.00	1.04	24
العلاقة العلمية	4.73	5.00	0.90	11	4.96	5.00	0.20	24
علاقة التحصيل	3.91	4.00	1.22	11	4.17	4.50	1.05	24
العلاقة الصحية	3.64	4.00	1.50	11	4.13	4.00	0.95	24
علاقة الطعام	4.18	5.00	1.17	11	4.46	5.00	0.72	24
علاقة الزمن	4.55	5.00	0.52	11	4.33	4.00	0.87	24
علاقة الرياضة	4.64	5.00	1.21	11	4.71	5.00	0.75	24

جدول (رقم 23)

ولوجود افتراض ذا أثر لمتغير الجنس على اختيارات المبحوثين لذا يلاحظ على بيانات نتائج الجدول (رقم 23) المحتوي على متغير الجنس لطلبة قسمي الخدمة الاجتماعية وطلبة الاقتصاد الزراعي أن المتوسط العام لمتوسطات الأوزان للذكور والإناث على

التوالي هما 4.105 ، 4.352 ولهذا كانت اختيارات المبحوثين حسب متغير الجنس ذاتية تميل إلى الموضوعية وفقا لاستقرائنا للأوزان المتماثلة مع خماسي تحليل القيم، وأن الانحراف المعياري للجنسين هما 1.1427، 0.8421 على التوالي كما أن درجة معامل الاختلاف للذكور هي 27.836% وللإناث هي 19.349%، وهذا يعكس الفرق في درجة التشتت الكبير نسبيا بين اختيارات الذكور والإناث في مجال العلائق القيمية الذوقية التي تساوي 8.487%، وأن الذكور هم أكثر تشتتا من الإناث في اختياراتهم لبدائل هذا المجال.

وبإسقاط الخماسي على قيم العلائق الثقافية كما هو مبين في الجدول (رقم 23) نلاحظ أن اختيارات الذكور لقيمة الزمن هي موضوعية، وذلك لتمركزها على البديل القيمي (علاقة الإنسان بالزمن هي علاقة احترام لاستغلال الوقت والمحافظة عليه وحصره بما هو نافع)، ونلاحظ أن اختيارات الإناث هي ذاتية تميل إلى الموضوعية، وذلك لتمركزها على البديل القيمي (علاقة الإنسان بالزمن هي علاقة تنويع بتقسيم الوقت بين الجد والنشاط الترويحي). بلا شك أن الطبيعة الفطرية للذكور تختلف عن الطبيعة الفطرية للإناث، فالذكور بطبيعتهم هم أكثر تحملا من الإناث اللاّتي يتعرضنا إلى ظروف تستوجب الراحة من وقت لآخر، ولذلك راعنّ في اختياراتهنّ (ولنفسك عليك حق)، وهذا لا يعني أن هذا القول لا ينطبق على الذكور أو أنهم لم يكونوا في حاجة له، بل أن الأوقات التي تحتاج فيها الإناث للراحة هي أكثر من التي يحتاجها الذكور عندما يكونوا معافين. ولا ننسى أثر الثقافة في أهمية تقدير الزمن والتي قد يكون فيها للجنس أثرا على اختيارات الجنسين.

وبإسقاط الخماسي على القيم المعروضة وسيطاتها في الجدول (رقم 23) نشاهد الفارق في اختيارات الجنسين للعلاقة القيمية الثقافية، حيث كانت ذاتية لدى الذكور ، وذاتية تميل إلى الموضوعية لدى الإناث. وفي تفسيرنا كلما أزداد الإنسان ثقافة كلما كان موضوعيا، وعليه تشير نتائج اختيارات الجنسين لعلاقة الثقافة إلى غياب الموضوعية، وهذا يعني أنهم على ثقافة ليست عالية، ومع ذلك كانت الإناث أكثر ثقافة إذا ما قورن وسيط اختارتهنّ بوسيط اختيارات الذكور.

a Friedman Test

N	35
Chi-Square	61.203
d.f	6
The P-Value	0.000

جدول (رقم 24)

لا تختلف الفرضية العدمية عن سابقاتها في كون تجانس اختيارات المبحوثين لأوزان التصنيف. وحيث أن القيمة الحسابية للاختبار أكبر من القيمة الجدولية (12.592) تحت درجات الحرية 6 وعند مستوى المعنوية 5% فعلية يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل الداعي إلى وجود اختلافات حقيقية وجوهرية في اختيارات المبحوثين للبدائل القيمية، كما أن قيمة *P-Value* أقل من 5% والتي تستوجب نفس الاستنتاج السابق.

مقارنة مجالات العلائق القيمية وفقا للوسط الحسابي والانحراف المعياري

مجالات العلائق القيمية	المتوسط العام	الانحراف المعياري المعدل أو التجميعي σ_p^2
العلائق القيمية الاجتماعية	4.01	1.0889
العلائق القيمية الإنتاجية	4.46	0.8087
العلائق القيمية السياسية	4.54	0.8205
العلائق القيمية النفسية	4.42	0.8836
العلائق القيمية الذوقية	3.82	1.0254
العلائق القيمية الثقافية	4.54	0.9429

جدول (رقم 25)

يقتصر الجدول السابق في إعطاء مقارنات بين الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعلائق القيمية الست دون غيرها من المقاييس كون أن المقياسين السابقين يعتبران غير متحيزين وكافيين من الناحية الإحصائية عن غيرهما من مقاييس النزعة المركزية والتشتت.

وباستقراء المتوسط الحسابي العام للعلائق القيمية، نلاحظ أن العلاقة القيمية الذوقية والاجتماعية يتقارب متوسطيهما نسبيا مقارنة بمتوسطات أوزان العلائق القيمية الأخرى. وبإسقاط الخماسي نلاحظ أن العلاقة القيمية الذوقية تشير إلي الذاتية بينما باقي العلائق القيمية الأخرى تدل على ذاتية تميل إلى الموضوعية. كما يلاحظ أن قيم التباين التجميعي لهذه العلائق تبدو متقاربة نسبيا مما يدل على التجانس النسبي لاختيارات المبحوثين بصفة عامة. وأن الشكل رقم (14) يوضح الفروق النسبية في اختيارات المبحوثين.

مقارنة مجالات العلائق القيمية

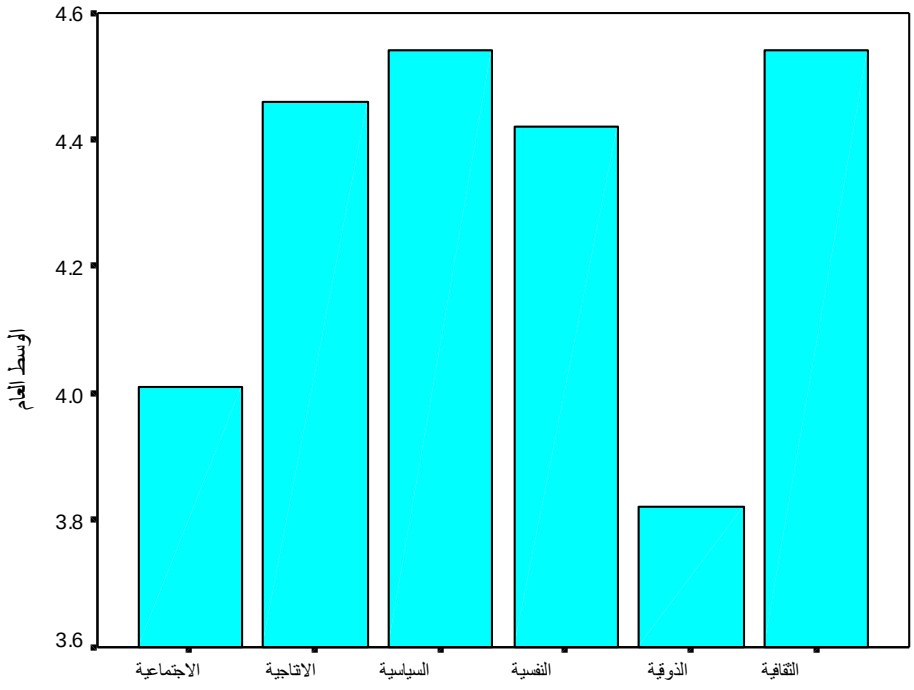

الشكل رقم (14)

يظهر الشكل رقم (14) الاختلاف بين العلائق القيمية التي في مجملها تنحاز إلى الذاتية تميل إلى الموضوعية باستثناء العلاقة القيمية الذوقية التي كانت ذاتية فقط.

مقارنة مجالات العلائق القيمية وفقا لمتغير التخصص

العلائق القيمية	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص			
	قسم الخدمة الاجتماعية		قسم الاقتصاد الزراعي	
	$\overline{\mu}$	$C.V$	$\overline{\mu}$	$C.V$
العلائق القيمية الاجتماعية	3.995	%28.418	4.0325	%25.269
العلائق القيمية الإنتاجية	4.482	%16.051	4.414	%21.733
العلائق القيمية السياسية	4.456	%16.065	4.255	%22.199
العلائق القيمية النفسية	4.564	%16.761	4.197	%21.589
العلائق القيمية الذوقية	3.904	%21.795	3.685	%32.306
العلائق القيمية الثقافية	4.304	%19.837	4.218	%26.718

الجدول (رقم 26)

من الجدول رقم (26) نلاحظ أن المتوسط العام (متوسط المتوسطات) لأوزان العلائق القيمية لقسمي الخدمة الاجتماعية والاقتصاد الزراعي ذات قيم متقاربة، أما الخماسي فيشير إلى أن معظم العلائق القيمية ذاتية تميل إلى الموضوعية باستثناء العلاقة

الاجتماعية التي كانت ذاتية لقسم الخدمة الاجتماعية وكذلك العلاقة الذوقية التي كانت ذاتية لكلا التخصصين. أما معامل الاختلاف لتشتت نتائج التصنيف فيشير إلى أن اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعية هي أكثر تجانسا في العموم من اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي عدا مجال العلائق القيمية الاجتماعية الذي تميل فيه كفة التجانس قليلا إلى قسم الاقتصاد الزراعي.

إن النتيجة التي أظهرها مقياس معامل الاختلاف لتشتت نتائج التصنيف بين اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعية والاقتصاد الزراعي تشير إلى أن التخصص قد كان له أثرا واضحا على اختيارات المبحوثين في جميع العلائق بشكل عام وفي العلاقة الذوقية بشكل خاص حيث كان الفارق ليس بسيطا 10.511% . ولأن تخصص طلبة الخدمة الاجتماعية له علاقة مباشرة بالدراسات الإنسانية والأدبية فبالضرورة أن يكون هؤلاء الطلبة على دراية أكثر بالعلوم الإنسانية والقيم المجردة مما جعل اختياراتهم لبدائل العلائق الذوقية أكثر تجانسا من اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي. وبرغم التقارب في اختيارات طلبة القسمين إلا أن الشكلين رقم (15)، (16) يبينان الفارق النسبي في اختيارات طلبة القسمين لبدائل مجالات العلائق القيمية بشكل عام.

مجالات العلائق القيمية لقسم الخدمة الاجتماعية

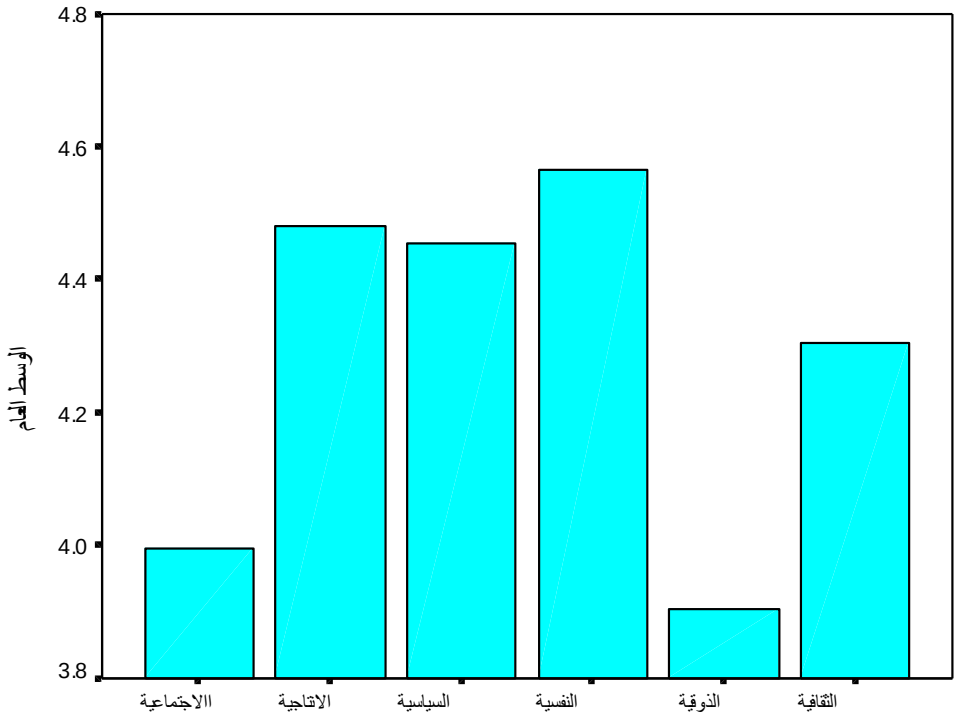

الشكل رقم (15)

يلاحظ من الشكل رقم (15) أن اختيارات المبحوثين ذاتية تميل إلى الموضوعية لأغلب العلائق القيمية باستثناء العلاقتين الاجتماعية والذوقية اللتين كانت اختيارات المبحوثين فيهما ذاتية.

مجالات العلائق القيمية لقسم الاقتصاد الزراعي

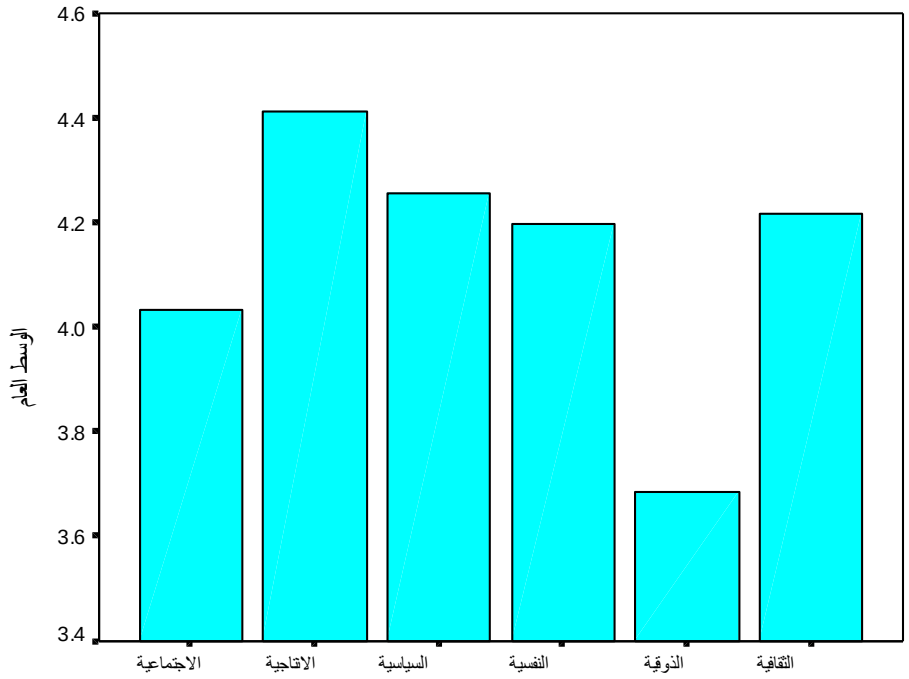

الشكل رقم (16)

يبين الشكل رقم (16) أن معظم اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي كانت ذاتية تميل إلى الموضوعية وذلك باستثناء اختياراتهم لبدائل مجال العلائق الذوقية التي كانت ذاتية فقط.

مقارنة مجالات العلائق القيمية وفقا لمتغير الجنس

العلائق القيمية	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس	
	ذكـــــور	إنـاث

$C.V$	$\overline{\mu}$	$C.V$	$\overline{\mu}$	
%26.145	4.07	%26.552	4.122	العلائق القيمية الاجتماعية
%16.857	4.388	%21.039	4.492	العلائق القيمية الإنتاجية
%20.089	4.346	%16.137	4.44	العلائق القيمية السياسية
%18.463	4.458	%21.760	3.374	العلائق القيمية النفسية
%23.542	3.870	%32.638	3.862	العلائق القيمية الذوقية
%19.349	4.352	%27.836	4.105	العلائق القيمية الثقافية

الجدول (رقم 27)

يشير الجدول رقم (27) إلى أن المتوسط العام لأوزان اختيارات الجنسين لجميع العلائق القيمية كانت متقاربة، أما خماسي تحليل القيم فيشير إلى أن العلاقة الذوقية اختصت بالذاتية للجنسين موافقة بذلك متغير التخصص ومخالفة لباقي العلائق القيمية الأخرى التي جميعها كانت ذاتية تميل إلى الموضوعية باستثناء العلاقة القيمية النفسية التي أظهرت الذاتية للذكور وذاتية تميل إلى الموضوعية للإناث. بينما يدل معامل الاختلاف للجنسين إلى أن الإناث هنّ أكثر تجانسا في اختياراتهن من الذكور لجميع العلائق القيمية عدا العلاقة القيمية السياسية التي أظهرت تجانسا لدى الذكور عنه لدى الإناث، وقد تشير هذه النتيجة إلى أن الذكور هم أكثر مشاركة من الإناث في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وتحمّل المسؤوليات، ولذلك كانت اختياراتهم للعلائق القيمية السياسية هي أكثر تجانسا من اختيارات الإناث.

وبإسقاط الخماسي على متوسطات الأوساط في الجدول (رقم 27) يلاحظ فارقا بين اختيارات الجنسين للعلاقة القيمية النفسية حيث كانت اختيارات الذكور ذاتية،

واختيارات الإناث ذاتية تميل إلى الموضوعية، وهذا يشير إلى أن اختيارات الذكور لبدائل القيم النفسية كانت في غالبيتها عاطفية، وهي في هذه الحالة ابتعدت عن الاختيارات المنطقية والعقلية التي جنحت لها اختيارات الإناث في هذه العلاقة القيمية. وأن الشكلين رقم (17) ورقم (18) يوضحان هذه الفروق النسبية في اختيارات الجنسين للبدائل العلائقية القيمية.

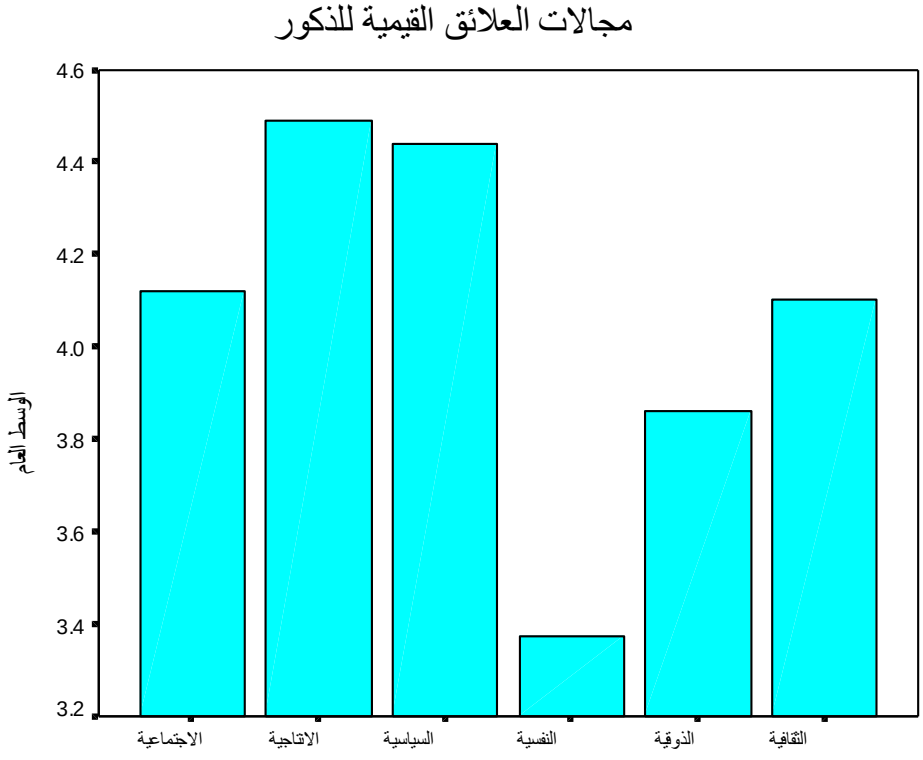

الشكل رقم (17)

يلاحظ على الشكل رقم (17) أن اختيارات الذكور لمجال العلائق النفسية والذوقية كانت ذاتية، وأن بقية اختياراتهم للبدائل القيمية الأخرى كانت ذاتية تميل إلي الموضوعية، هذا مع ملاحظة التفاوت النسبي في هذه الاختيارات برغم اندماجها في قاطع واحد من قطاعات الخماسي.

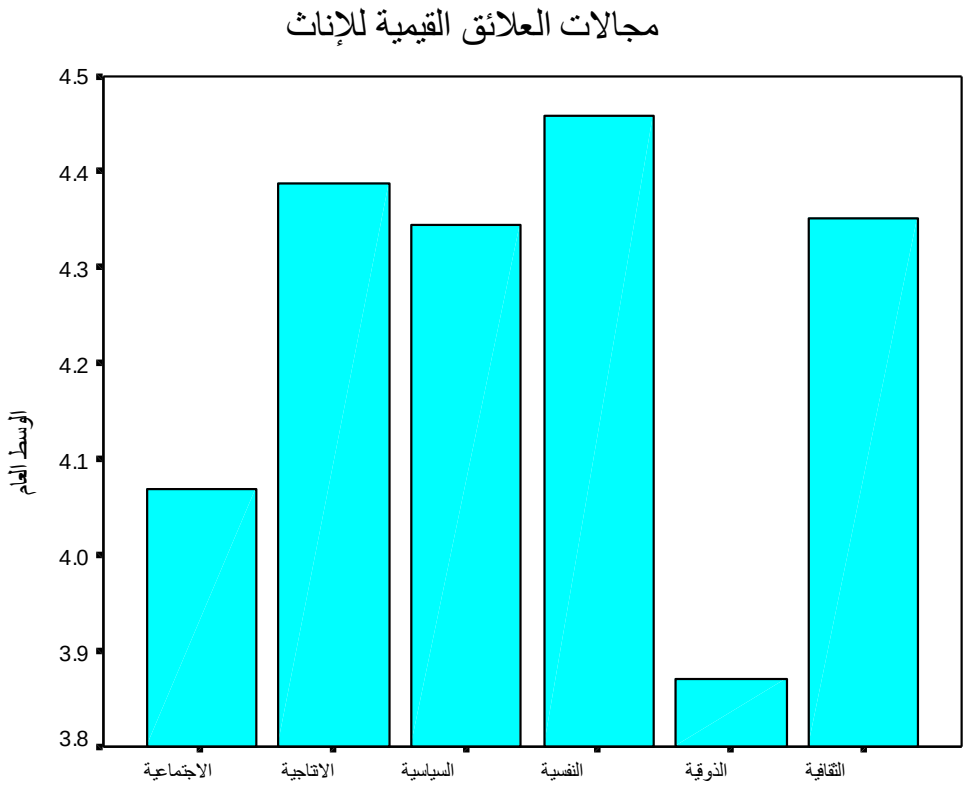

الشكل رقم (18)

من مشاهدة الشكل رقم (18) يلاحظ أن اختيارات الإناث جلها كانت ذاتية تميل إلى الموضوعية، وأن اختياراتهنّ لمجال العلائق الذوقية فقط كانت ذاتية.

مقارنة مجالات العلائق القيمية وفقا لاختبار Friedman

مجالات العلائق القيمية	مربع كاى Chi-Square		درجة الحرية df
	الحسابية	الجدولية	
العلائق القيمية الاجتماعية	78.422	19.675	11
العلائق القيمية الإنتاجية	26.645	9.488	4
العلائق القيمية السياسية	37.134	11.070	5
العلائق القيمية النفسية	42.586	12.592	6
العلائق القيمية الذوقية	23.852	12.592	6
العلائق القيمية الثقافية	61.203	12.592	6

جدول (رقم 28)

الجدول السابق يعرض نتائج اختبارات *Freiman* لكل مجال من مجالات العلائق القيمية الست، حيث يتضح من نتائج الجدول (رقم 28) بأن القيم الحسابية لكل المجالات العلائقية أقل من القيم الجدولية وبالتالي رفض فرض العدم الداعي إلى أن اختيارات مجتمع الدراسة للبدائل القيمية متساوية عند مستوى المعنوية 5% وقبول الفرض البديل الدال على عدم تساوي اثنين على الأقل من الاختيارات للبدائل القيمية لكل علاقة، موافقة للأشكال البيانية التي تظهر عدم تساوي القطاعات لاختيارات المبحوثين وأنها تظهر تمركزا لمعظم الاختيارات بين الموضوعية والذاتية التي تميل إلى الموضوعية.

كيفية استخدام

الخماسي وفقًا لبرمجية (*SPSS*)

نهدف من وراء هذا الفصل إلى تشجيع البحّاث لاستخدام برمجية *SPSS* في هذا المجال وذلك بتقديم فقرات مبسطة لإدخال المعلومات وطرق معالجتها وكيفية إظهار الرسومات البيانية واستخدام الاختبارات الإحصائية كما ورد في الفصل السابق.

نفترض بأن الباحث قد تمكن من تخزين برمجية *SPSS 10* أو غيرها من النسخ المطورة أو الجديدة منها، وبالتالي فإن أول ما يظهر على شاشة الحاسوب هو الشكل

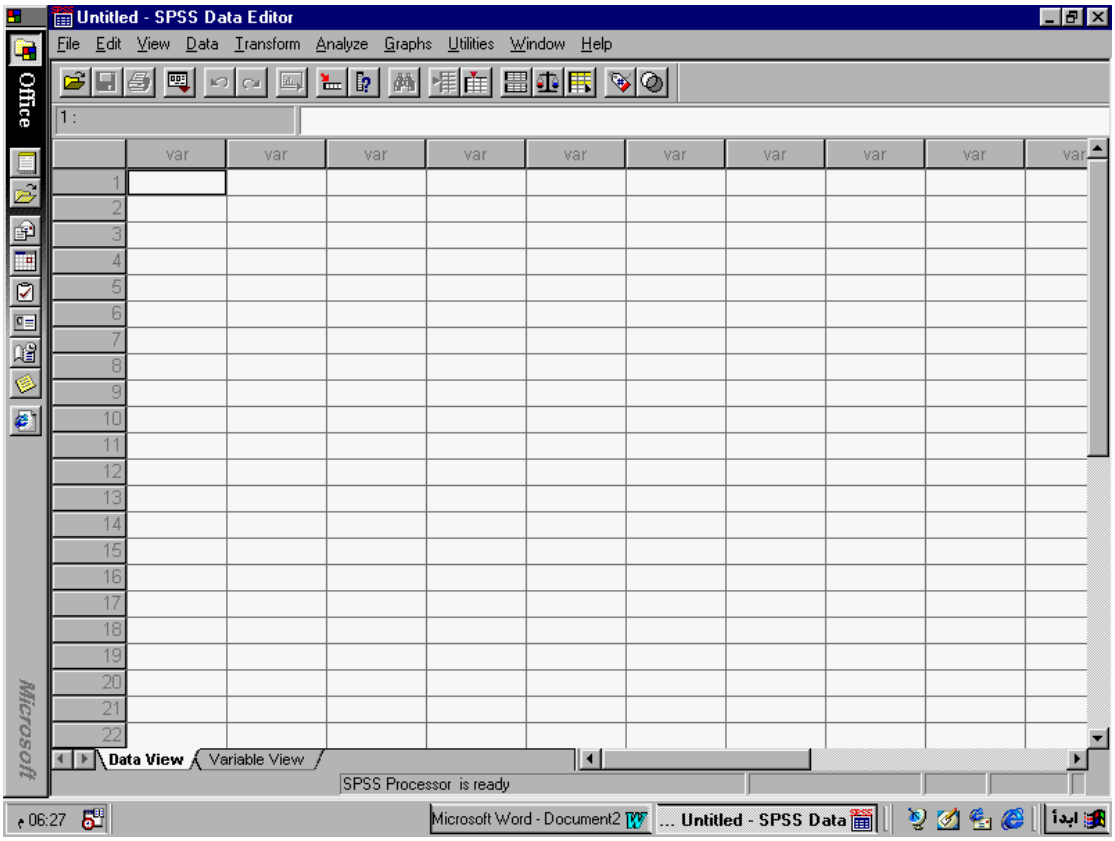

آلاتي:

الشكل رقم (1)

يتكون الأنموذج السابق كما في الشكل رقم (1) من صفوف يدل عليها التسلسل العددي والذي يمثل رتبة العنصر في الصف، أما اسم العمود الذي يمثل البيانات فيدل عليها المتغير *(var)* الذي يمكن أن نختار له من الأسماء ما نشاء.

ولكي نبدأ في إدخال البيانات الواردة في الاستبيان فإننا سننتقل إلى الشكل رقم (2) وذلك بضغط السهم على أقصى يسار الشكل السابق عند عبارة

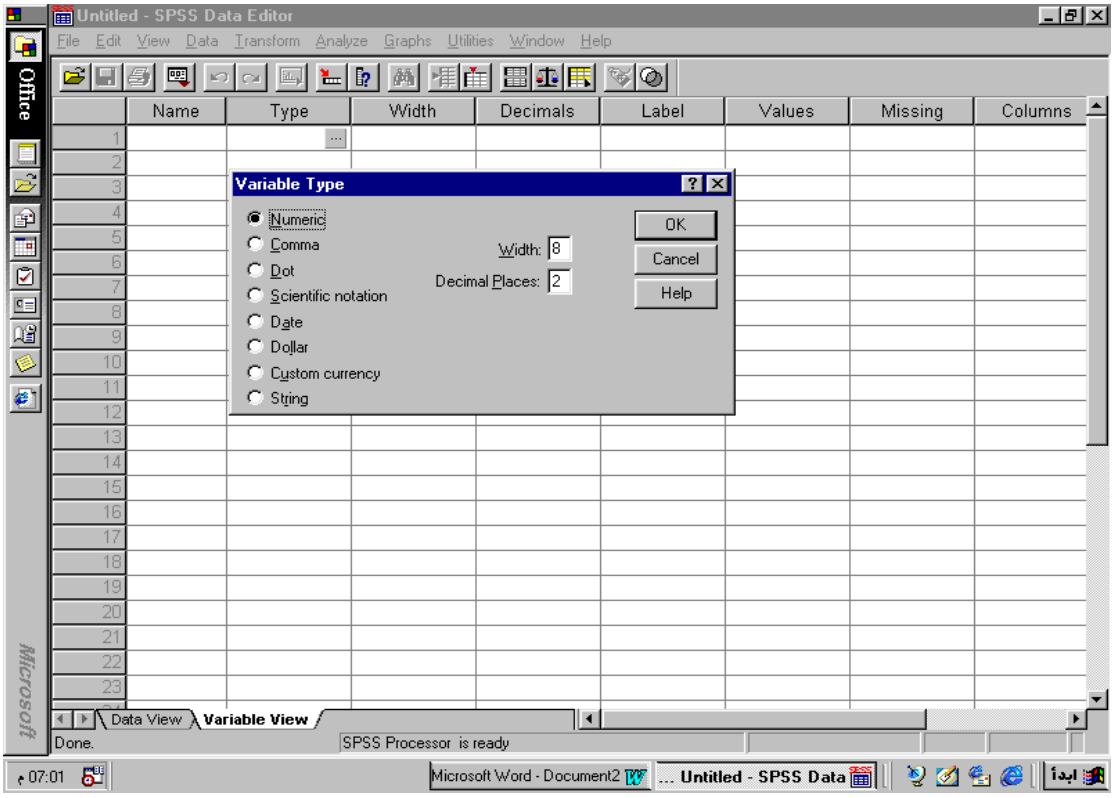

(Variable View) فيظهر لنا الأنموذج التالي:

الشكل رقم (2)

أولا: عند الصف الأول وتحت الاسم *(Name)* نكتب أسم المتغير الأول وليكن q_1 الذي سيظهر لاحقا في الشكل رقم (1) بهذا الاسم.

ثانيا: نضغط السهم في أقصى يمين*(Type)* فتظهر شاشة صغيرة بها الخيارات المتاحة للمستخدم لتحديد نوع البيانات كأن تكون عددية *(Numeric)* كما هو الحال في بياناتنا أو تاريخ *(Date)* أو غيرها.

ثالثا: بعد الضغط على *(OK)* بالسهم فإن العمود الثالث *(Width)* يشير إلى العرض الذي يعطي المستخدم إمكانية تعديل الخانات وفقا للرغبة حيث استخدمنا العدد 8 كمقترح من الحاسوب.

رابعا: تشير كلمة *(Decimals)* إلى الخانات الكسرية للأرقام المدخلة حيث يدل الرقم 1 على عدد صحيح وكسر واحد والرقم 2 يدل على عدد صحيح وكسرين وهكذا، أما في التصنيف المتعلق بهذه الدراسة فإن أوزان البدائل القيمية لها أعداد صحيحة فقط وبالتالي نختار صفر لهذه الخانة.

خامسا: يمكن إدخال أسم السؤال مثل العلاقة الدينية أو العلاقة الطبيعية وغيرها من العلائق في العمود *(Label)* حيث ستظهر لاحقا كإسم للمتغير في الشكل رقم (1).

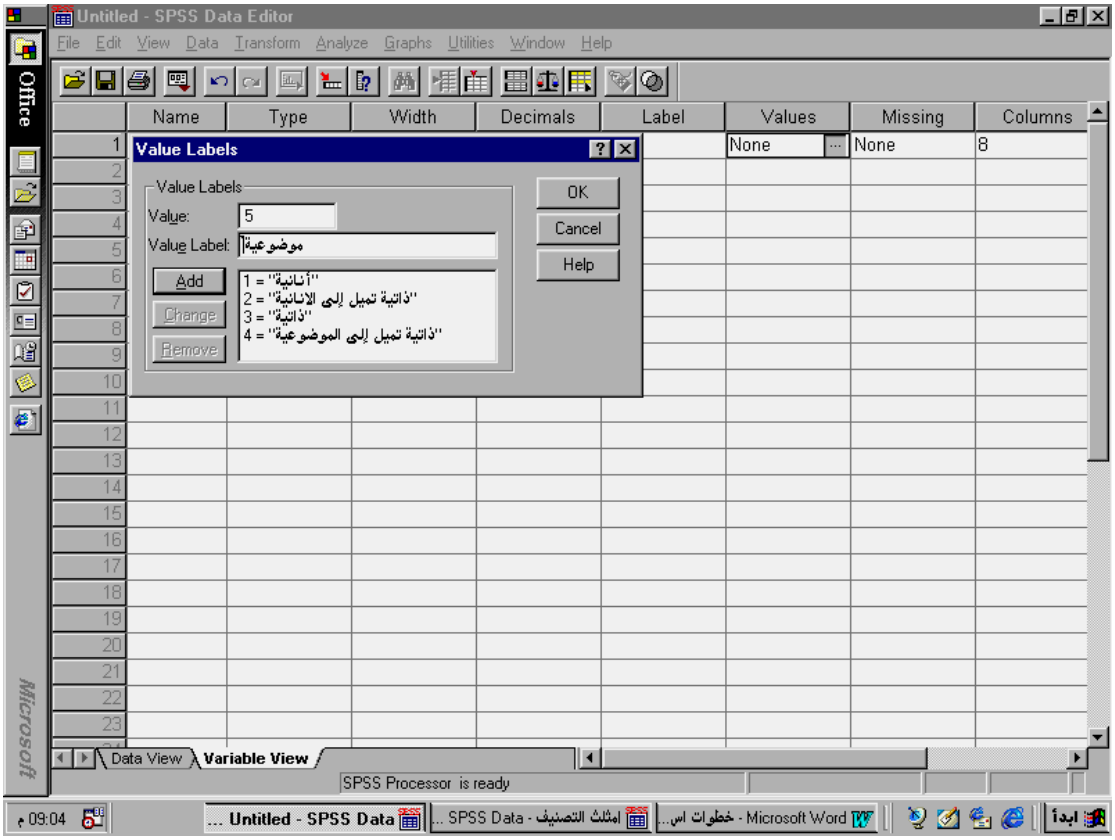

الشكل رقم (3)

سادسا: عند الضغط بالسهم في العمود *(Values)* تظهر شاشة صغيرة بالخيارات المتعلقة بإسم السؤال أو المجال المدروس حيث يكتب وزن البديل في خانة *(Value)* ثمّ يكتب البديل في خانة *(Value Label)* وبعدها نضغط على *(Add)* في كل مرة حتى نستوفي كل البدائل ومن ثم تدج كل المعلومات بالضغط على *(OK)* .

سابعا: نضغط على أقصى يسار الشاشة *(Data View)* حيث تظهر أسماء المتغيرات المختارة ومن ثم يمكننا إدخال البيانات في كل عمود منها. والشكلين التاليين يمثلان الأنموذج النهائي للبيانات المدرجة في هذه الدراسة.

قراءات في نتائج العلائق القيمية

إن منهج تحليل المضمون يولي اهتماما علميا للمعلومة سواء كانت كلمة أو فكرة أو جملة أو نصا كاملا، وذلك بما يهدف إليه من تحقيق للنتائج التي هي الأخرى في حاجة إلى تحليل وتقصي دقيق وفقا لعناصر التحليل العلمي ، وإلا لن يتمكن الباحث والمتقصي للحقائق من التفسير العلمي الذي تؤسس عليه الاستنتاجات . لذا بوِّبت قيم التصنيف (تصنيف عقيل لتحليل القيم) إلى 6 ستة مجالات رئيسة هي :

1 . العلائق القيمية الاجتماعية .

2 . العلائق القيمية الإنتاجية .

3 . العلائق القيمية السياسية .

4 . العلائق القيمية النفسية .

5 . العلائق القيمية الذوقية .

6 . العلائق القيمية الثقافية .

إن الهدف من هذا التبويب العلمي للتصنيف وفقا لاجتهادنا كما نعتقد فإنه سيُمكّن البحّاث من التعرف على المجالات المعتدلة والمجالات الأقل أو الأكثر اعتدالا وفقا لسلم درجات التقييم القيمي حسب كل مجال من المجالات سالفة الذكر . وعليه يتمكن البحاث من معرفة الإجابة على أداة السؤال لماذا ؟ . لماذا كانت على سبيل المثال درجات قيم المجال الاجتماعي إذا ما قورنت بغيرها من نتائج المجالات الأخرى لماذا كانت أكثر أو أقل أو أنها كانت في حالة اعتدال ؟ . وهكذا تحلل وتفسر نتائج علائق كل مجال من المجالات الستة وفقا للبدائل والموازين المحددة لكل مجال من المجالات . والقيم التي يحتوي عليها كل مجال من المجالات القيمية السابقة هي :

أولا مجال العلائق القيمية الاجتماعية :

1 . علاقة المجتمع الإنساني .

2 . علاقة الأمة .

3 . علاقة الوطن .

4 . علاقة المجتمع المحلي .

5 . علاقة الأسرة .

6 . علاقة الزوجية .

7 . علاقة الأخلاق .

8 . علاقة الكرم .

9 . علاقة البخل .

10 . علاقة الصداقة .

11 . العلاقة بالجنس الآخر .

12 . علاقة السلوك الاجتماعي .

ثانيا مجال العلائق القيمية الإنتاجية :

1 . العلاقة الاقتصادية .

2 . العلاقة الإبداعية .

3 . العلاقة العملية .

4 . العلاقة التقنية .

5 . العلاقة بالإنجاز .

ثالثا مجال العلائق القيمية السياسية :

1 . علاقة الفكر .

2 . علاقة السياسة .

3 . علاقة السلطة .

4 . علاقة الموقع .

5 . علاقة الاستقلالية .

6 . علاقة الحرية .

رابعا مجال العلائق القيمية النفسية :

1 . علاقة الشخصية .

2 . العلاقة بإثبات الذات .

3 . العلاقة الضميرية .

4 . العلاقة بالواجب .

5 . العلاقة بالحقيقة .

6 . العلاقة بالواقع .

7 . العلاقة الجنسية .

خامسا مجال العلائق القيمية الذوقية :

1 . العلاقة الوجودية .

2 . العلاقة الدينية .

3 . العلاقة بالسعادة .

4 . العلاقة بالجمال .

5 . العلاقة بالفن .

6 . العلاقة بالأدب .

7 . العلاقة بالطبيعة .

سادسا مجال العلائق القيمية الثقافية :

1 . العلاقة بالثقافة .

2 . العلاقة العلمية .

3 . العلاقة بالتحصيل .

4 . العلاقة بالصحة .

5 . العلاقة بالطعام .

6 . العلاقة بالزمن .

7 . العلاقة بالرياضة .

بعد تحليل نتائج التصنيف القيمي المذكور بشكله الشمولي يستطيع الباحث أن يقارن بين نتائج المجالات الستة السابقة ويستطيع التعرف على أيّ المجالات ذات الدرجات العالية وأيها الأقل وأيها الأكثر اعتدالا، ومن ثم يستطيع التعرف على العلائق المحققة للتوافق ، والعلائق المحققة للتكيف ، كما أنه يتمكن من معرفة معامل الارتباط بينها وفقا للمتغيرات ذات العلاقة سواء كانت متغيرات مستقلة أو تابعة أو متداخلة.

والإحصاء هو العلم الذي يمكن الباحث من جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها وعرضها في شكل جداول أو رسومات بيانية بغرض تحليلها باستخدام القواعد الرياضية وذلك للحصول على استنتاجات تخص الظاهرة المدروسة وبالتالي الوصول إلى القرار المناسب.

وتعتبر الطرق الإحصائية ذات استخدام واسع في أغلب العلوم الطبيعية وكذلك العلوم الاجتماعية والإنسانية نظرا لمرونة تطبيقاتها وقدرتها على تغطية مجال وافر من الاختبارات التي يحتاج إليها البحّاث للتحقق من صحة فرضية متعلقة بالظاهرة المدروسة أو نفيها بطريقة غير متحيِّزة دون مراعاة للقرار المسبق والّذي قد يسعى الباحث لإظهاره دون غيرة.

صدر للمؤلّف

صدر للمؤلّف الدكتور عقيل حسين: 92 بحثا نشرت داخل ليبيا، وخارجها.

صدر له (162) مؤلّفا منها: خمس موسوعات.

أشرف، وناقش 83 رسالة ماجستير، ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثية:

1 . الخدمة الاجتماعيَّة، والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميَّات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية، والتركية.

المؤلّفات

1 . مستوى التحصيل العلمي بمرحلة التعليم المتوسط، طرابلس ليبيا، 1989م.

2 . الأصول الفلسفية لتنظيم المجتمع، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، 1992م.

3. فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات الجأ، 1995م.

4 . منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، منشورات الجأ، مالطا، 1996م.

5 . سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، منشورات الجأ، مالطا، 1997م.

6 . المفاهيم العلمية دراسة في فلسفة التحليل، المؤسسة العربية للنشر وإبداع، الدار البيضاء، 1999م.

7 . البستان الحلم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1999م.

8 . التصنيف القيمي للعولمة، منشورات الجأ، مالطا، 2001م.

9 . الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد)، دار الجأ، مالطا، 2001م.

10 . نشوة ذاكرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.

11 . خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

12 . منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

13 . خدمة الفرد قيم وحداثة، دار الحكمة، 2006م.

14 . خدمة الجماعة رؤية قيمية معاصرة، دار الحكمة، 2006م.

15 . البرمجية القيمية لمهنة الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

16 . البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

17 . البرمجية القيمية في طريقة خدمة الجماعة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

18. الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

19 . البرمجية القيمية في خدمة الفرد، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

20 . مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

21 . المقدمة في أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، بيروت . دمشق، 2009م.

22 . موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2009م.

23 . ألستم من آل البيت، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

24 . مختصر موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

25 . خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

26 . قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

27 . أسماء حُسنى غير الأسماء الحسنى، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

28 . آدم من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

29 . نوح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

30 . إدريس وهود وصالح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

31 . إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ولوط من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

32 . شعيب من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

33 . يعقوب ويوسف من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

34 . داوود وسليمان من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

35 . يونس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

36 . أيوب واليسع وذو الكفل وإلياس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

37 . موسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

38 . عيسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

39 . محمَّد من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

40 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، آدم ونوح، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

41 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، ادريس ويعقوب ويوسف، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

42 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، أيوب وذو الكفل واليسع والياس، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

43 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، موسى وهارون وعيسى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

44 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، يونس وزكريا ويحيى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

45 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ولوط، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

46 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، هود وصالح وشعيب، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

47 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، داوود وسليمان، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

48 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، النبي محمَّد، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

49 . موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

50 . موسوعة الأنبياء من وحي القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

51 . التطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

52 . ألسنا أمةً وسطا، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011م.

53 . المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011م.

54 . الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

55 . الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011م.

56 . سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر للطباعة والنشر، بيروت: 2011م.

57 . خريف السُّلطان (الرَّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

58 . من قيم القرآن الكريم (قيم إقداميّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

59 . من قيم القرآن الكريم (قيم تدبّرية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

60 . من قيم القرآن الكريم (قيم وثوقيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

61 . من قيم القرآن الكريم (قيم تأييدية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

62 . من قيم القرآن الكريم (قيم مناصرة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

63 . من قيم القرآن الكريم (قيم استبصارية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

64 . من قيم القرآن الكريم (قيم تحفيزية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

65 . من قيم القرآن الكريم (قيم وعظية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

66 . من قيم القرآن الكريم (قيم شواهد) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

67 . من قيم القرآن (قيم مرجعيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

68 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسليمية) شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

69 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسامح)، شركة الملتقي للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

70 . من قيم القرآن الكريم (قيم تيقُّنيّة)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

71 . الرفض استشعار حرية، دار الملتقى، بيروت، 2011م.

72 . تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات)، شركة الملتقى، بيروت، 2011م.

73 . ربيع النّاس (من الإصلاح إلى الحلّ) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.

74 . موسوعة القيم من القرآن الكريم، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2012م

75 . أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ودار المختار طرابلس، 2013م.

76 . وماذا بعد القذافي؟ المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

77 . ثورات الرّبيع العربي (ماذا بعد؟) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

78 . العزل السياسي بين حرمان وهيمنة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

79 . السياسة بين خلاف واختلاف، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 3014.

80 . الهويّة الوطنية بين متوقّع وغير متوقّع، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014.

81 . العفو العام والمصالحة الوطنية، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

82 . فوضى الحلّ، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

83 . بسم الله بداية ونهاية، القاهرة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، 2015.

84 . من معجزات الكون (خَلق . نشوء . ارتقاء)، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016م.

85 . مقدّمة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

86 . موسوعة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

87 . آدم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

88 . إدريس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

89 . نوح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م 89 .

90 . هود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

91 . صالح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

92 . لوط من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

93 . إبراهيم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

94 . إسماعيل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

95 . إسحاق من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

96 . يعقوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

97 . يوسف من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

98 . شعيب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

99 . أيوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

100. ذو الكفل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

101 . يونس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

102 . موسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

103 . هارون من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

104 . إلياس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

105 . اليسع من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

106 . داوود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

107 . سليمان من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

108 . زكريا من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

109 . يحيى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

110 عيسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

111 . محمّد من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

112 . الدّعاء ومفاتيحه، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2017م.

113 . صُنع المستقبل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

114 . الفاعلون من الإرادة إلى الفعل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

115 . مبادئ التنمية البشرية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

116 . من الفِكَر إلى الفِكْر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

117 . التهيؤ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

118 . منابع الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

119 . الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

120 . المبادئ الرئيسة للسياسات الرّفيعة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2018م.

121 . تحدّي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

122 . الواحدية من الخلق إلى البعث، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

123 . مبادئ تحدي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

124 . المعلومة الصائبة تصحح الخاطئة (من الخوف إلى الإرهاب) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

125 . الممكن (متوقّع وغير متوقّع) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

126 . مبادئ فكّ التأزّمات، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

127 . الأهداف المهنيّة ودور الأخصائي الاجتماعي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

128 . تصحيحا للمفاهيم (فاحذروا)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

129 . العدل لا وسطية ولا تطرف، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

130 . غرس الثّقة (مبدأ الخدمة الاجتماعيَّة)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

131 . مفاهيم الصّلاة والتسليم على الأنبياء، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2018م.

132 . الخدمة الاجتماعيَّة (قواعد ومبادئ قيميّة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

133 – كيفيّة استطلاع الدراسات السَّابقة مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

134 – الخدمة الاجتماعيَّة (تحليل المفهوم ودراسة الحالة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

135 – الخدمة الاجتماعيَّة (مبادي واهداف قيمية) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

136 – الخدمة الاجتماعيَّة (مفاهيم مصطلحات)، مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

137 – التنمية البشرية (كيف تتحدّى الصّعاب وتصنع مستقبلًا)، مكتبة القاضي، القاهرة، 2018م.

138 – مبادئ الخدمة الاجتماعيَّة (تحدّي الصّعاب وإحداث النُّقلة) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

139 _ الإرهاب بين خائف ومخيف، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

140 _ التطرُّف من الإرادة إلى الفعل، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

141 _ البحث العلمي (المنهج والطريقة) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

142 _ العدل ينسف الظلم، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

143 _ تقويض الإرادة، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

144 _ القوَّة تفكّ التأزُّمات، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

145 _ إحداث النُّقلة تحدٍّ، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

146 _ نيل المأمول قمَّة، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

147 _ نحو النظريَّة خلقًا، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

148 _ نحو النظريَّة نشوء، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

149 _ نحو النظريَّة ارتقاء، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

150 – الخلاف (في دائرة التاريخ) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

151- القواعد المنهجية للباحث الاجتماعي والقانوني، القاهرة: دار القاضي، 2220.

152 – قواعد البحث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2020م.

153 – خطوات البحث العلمي وصناعة الأمل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

154 – المنهج العلمي وإحداث النُّقلة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

155- دراسة الحالة ودور الأخصائي الاجتماعي، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

156- قواعد البحث العلمي وصنع المستقبل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

157- وسائل التأهب للبحث العلمي، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

158- حلقات صناعة المستقبل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

159- أمحمَّدٌ أميٌّ، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

160- طرق البحث العلمي ونيل المأمول، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

161- الطريقة العلمية لتحليل مضمون القيم، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

162-كسر الوهم، القاهرة: مكتبة القاضي، 2021م.

المؤلّف في سطور

أ د. عقيل حسين عقيل

مواليد ليبيا 1953م

بكالوريوس آداب 1976م بدرجة الشّرف الأولى جامعة الفاتح (طرابلس).

ماجستير تربية وتنمية بشرية جامعة جورج واشنطن 1981م مع درجة الشّرف.

. دكتوراه في الخدمة الاجتماعيَّة.

. أستاذ بجامعة الفاتح كلية الآداب (طرابلس).

. شغل منصب أمين تعليم بلدية طرابلس (1986 . 1990).

. انتخب من قبل مؤتمر الشعب العام مفتشا عامّا لقطاع الشؤون الاجتماعيَّة، ثمّ كلّف بالتفتيش على وزارتي التعليم العام والتعليم العالي 2006م.

. شغل منصب أمين التعليم العالي (وزيرا) 2007 . 2009م.

. انتخب أمينا عاما للتنمية البشرية بأمانة مؤتمر الشّعب العام 2009م.

. صدر للمؤلّف 92 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها.

. صدر له (162) مؤلّفا منها خمس موسوعات.

. أشرف وناقش 83 رسالة ماجستير ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثيَّة:

1 . الخدمة الاجتماعيَّة والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية والتركية.

الموقع الإلكتروني: (موقع الدكتور عقيل حسين عقيل)

أو: Dr-Aqeel.com